

2019

التماسك النصي دراسة تأصيلية في التراث اللغوي العربي

الأستاذ الدكتور مثنى فاضل ذيب
الجامعة العراقية - كلية الآداب

الدكتور أحمد أسامة علاء الدين
الجامعة العراقية - كلية التربية

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

علاء الدين, الدكتور أحمد أسامة (2019) "التماسك النصي دراسة تأصيلية and ذيب, الأستاذ الدكتور مثنى فاضل", *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 18: Iss. 1, Article 3. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol18/iss1/3>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.



التماسك النصي دراسة تأصيلية في التراث اللغوي العربي

الدكتور
أحمد أسامة علاء الدين
الجامعة العراقية – كلية التربية

الاستاذ الدكتور
مثنى فاضل ديب
الجامعة العراقية – كلية الآداب



*The impact of collective learning in the
development of technical training for
studentsArt education*

Dr. Safa Mohammed Namq

Dr. Hassan Jarallah Jamagh



ملخص البحث

إنّ دراستي لمعنى النص القرآني عند علماء العربية ضمن مفهوم علم النّص الحديث، جعلتني أقفُ على حقيقة مفادها أنّ التحليل النّصّي عند علماء العربية يضاهي التحليل النّصّي الحديث ويعكس عمق إدراكهم لمعاني الآيات الكريمات، ويعكس كذلك قدّم التحليل النّصّي عندهم. والفرق بين تحليلهم لمعنى النص وبين تحليل الباحثين المحدثين يكمنُ في المصطلح ووضوح الحدود الفاصلة بين النّصّ والجملّة عند المحدثين.

Abstract

My study of the meaning of the Qur'anic text among Arab scholars within the concept of modern text science has made me stand on the fact that the textual analysis of Arab scholars is analogous to modern textual analysis and reflects their deep understanding of the meanings of the Qur'anic verses. The difference between their analysis of the meaning of the text and the analysis of modern scholars lies in the term and clarity of the boundaries between text and sentence in modernists.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل العلم ضياءً والقرآن نوراً، والصلاة والسلام على المبعوث في الأميين معلماً ورسولاً، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد...

قد جاء هذا البحث من أجل تأصيل قديم البحث اللساني النصي عند علماء العربية، وبيان جهدهم في هذا الحقل اللغوي الكبير؛ ضمن مفاهيم علم النص أو تحليل الخطاب، الذي جاء به الباحثون اللغويون المحدثون. وقُسمَ البحث على ثلاثة مباحث استقصيت فيها عناصر التماسك النصي، وهذه المباحث هي:

- المبحث الأول: (السبك النصي): وتناولته فيه السبك النصي بنوعيه: (المعجمي، والنحوي).
- المبحث الثاني: (الحبك النصي): وتناولته فيه الحبك النصي من حيث العلاقات التي تربط بين أجزاء الخطاب، من حيث (العالم وتخصيصه) و(المجمل وتفصيله).
- المبحث الثالث: (التناص القرآني): وتناولته فيه مفهوم التناص القرآني المغاير لمفهوم التناص عند الباحثين النصيين المحدثين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البحث مستل من أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث (د. أحمد أسامة علاء الدين)، وعنوانها: (دراسة المعنى عند أبي العباس المهدوي ت440هـ)، والتي جرت تحت إشراف (أ.د. مثنى فاضل ذيب). والسبب في استئلال هذا البحث هو النتائج التي خرج بها والتي تثبت قدم البحث النصي عند علماء العربية الذين سبقوا المهدوي ممن أصلت عندهم ما ذكره المهدوي بما جاء في كتبهم. وأوضحنا فيه الفرق بين تحليلهم لمعنى النص وبين تحليل الباحثين المحدثين أنه يكمن في المصطلح ووضوح الحدود الفاصلة بين النص والجملة عند المحدثين. وختاماً اللهم اجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، والله الهادي والموفق إلى سواء السبيل.

توطئة

(علم النص والمعايير النصية)

لم يُجمع اللسانيون المحدثون على تعريف جامع مانع للنص ضمن حدود (علم النص) و(تحليل الخطاب)؛⁽¹⁾ فمنهم من جعل النص بسيطاً، ومنهم من جعله معقداً، فالنص البسيط) عندهم يتألف من كلمة واحدة، أو من كلمات قليلة تجعل تركيب النص قريباً من تركيب (الجملة) وهذا النوع من النصوص نجده عند (برينكر)، قال الدكتور أحمد عفيفي: ((يذهب برينكر الذي يعرف النص، بأنه: تتابع متماسك من علامات لغوية، أو مركبات من علامات لغوية لا تدخل تحت أية وحدة لغوية أخرى أشمل فالنص بنية كبرى تحتوي على وحدات صغرى متماسكة ليست جملاً، وإنما أجزاء متوالية. وبهذا نرى أن النص يمكن أن يكون كلمة مفهومة، أو جملة لا تتدرج تحت وحدة أشمل)).⁽²⁾ وكذلك نجده عند (هارتمان)، قال الدكتور سعيد بحيري: ((يرى هارتمان أن اللغة المستخدمة في الواقع هي الموضوع الفعلي، العلامة الفعلية؛ أي: اللغوية المنظمة، وهذه العلامة -في العادة- هي النص، وبمعنى أدق هي نص بعينه... ويحدد النص وفق ذلك بأنه: أي قطعة ما ذات دلالة وذات وظيفة، وبالتالي هي قطعة مثمرة من الكلام)).⁽³⁾ أمّا (النص المعقد) عندهم فيتألف من متتالية من الجملة، وهذا النوع من النصوص نجده عند هاليداي ورقية حسن، قال الدكتور محمد خطابي: ((تشكل كل متتالية من الجمل -كما يذهب هاليداي وحسن- نصاً، شريطة أن تكون بين هذه الجمل علاقات)).⁽⁴⁾ وكذلك نجده عند لسانين آخرين، قال الدكتور أحمد عفيفي: ((ويذهب برنكر، وإيزنبرج، وشتاينتز، وغيرهم، إلى أن النص، تتابع مترابط من الجمل)).⁽⁵⁾

إلا أن التعريفات السابقة للنص لا تتضمن الجانب التداولي والتواصلية للنص؛ لذلك فقد عرّفه الدكتور سعيد بحيري مراعيًا هذا الجانب في النص؛ بأنه: ((مجموعة من الأحداث الكلامية، التي تتكون من مرسل للفعل اللغوي ومُتلَقٍ له، وقناة اتصال بينهما، وهدف يتغير بمضمون الرسالة، وموقف اتصال اجتماعي يتحقق فيه التفاعل)).⁽⁶⁾

وعند الحديث عن الجانب التواصلية للنص لابد من التمييز بين نوعين من النصوص من حيث الطبيعة التواصلية، الأول منهما: (النص التواصلية)؛ وهو ما نجده في تعريف (بوجراند) و(درسلر)، وذلك في قولهما: ((نعرف النص، بأنه: واقعة اتصالية تفي بالمعايير السبعة للنصية)).⁽⁷⁾ فهما يضيفان للجانب التواصلية سبعة معايير لابد أن يتوافر عليها النص، وسأفصل القول فيها لاحقاً. والثاني منهما: (النص غير التواصلية)؛ مثل (المذكرات الخاصة)؛ لأنها تفتقد المتلقي،⁽⁸⁾ ويصف الدكتور عبد الناصر لقاح هذا النوع من النصوص، بأنه: ((حالة ذاتية عارضة تحقق فيها الذات المتكلمة أبعادها في عفوية أو تمحل وتصنع، وتعديل بها عن القواعد أو لا تعدل، والابداعية المتصلة بهذا المعنى للنص باعتباره إنجازاً فردياً)).⁽⁹⁾

و(النص) لابد من أن تتوافر فيه المعايير السبعة للنصية التي قال بها (بوجراند) و(درسلر)، وهي: (السبك بالربط النحوي)، و(الحبك بالتماسك الدلالي)، و(المقصدية)، و(المقبولية)، و(الإبلاغية)، و(الموقفية - التناص)، و(السياق - رعاية الموقف).⁽¹⁰⁾

وهذه المعايير السبعة التي وضعها (بوجراند) و(درسلر)، منها ما يتصل بـ(السياق اللغوي) للنص، وهما معيارا: (السبك) و(الحبك)، ومنها ما يتصل بالسياق غير اللغوي (الخارجي) للنص، وهي معايير: (التناص) و(السياق) و(الإعلامية)، ومنها ما يتصل بـ(منتج النص والمتلقي له)، وهما معيارا: (القصد) و(القبول).⁽¹¹⁾

فـ(علم النص) يرتبط بالسياقين الداخلي والخارجي للنص ومهمته بيان الترابط بينهما عند استعمال النص في الاتصال اللغوي؛ قال (فان دايك) موضحاً هذه المهمة لعلم النص: ((ويرى علم النص أن مهمته هي أن يصف الجوانب المختلفة لأشكال الاستعمال اللغوي وأشكال الاتصال ويوضحها، كما تحلل في العلوم المختلفة، في ترابطها الداخلي والخارجي)).⁽¹²⁾

والنص القرآني الكريم له سياقان: (لغوي - داخلي)، و(غير لغوي - خارجي). و(السياق اللغوي) للنص الكريم، يمكن دراسته من وجهة نظر (علم النص)، عبر معياري: (السبك) و(الحبك)؛ اللذين بمجموعهما يتحقق (التماسك النصي القرآني) الذي هو عماد البحث هنا؛ لأنَّ (السبك) ببعديه (النحوي والمعجمي) يمثل التماسك السطحي للنص؛ لكونه يتحقق بروابط ملفوظة على سطح النص، أمَّا (الحبك) فيمثل التماسك الدلالي (العميق) المفهوم بين أجزاء النص؛ فهو لا يتحقق بروابط ملفوظة مثل سابقه ولكنه يتحقق بروابط دلالية مفهومة تربط بين أجزاء النص.

أمَّا السياق غير اللغوي (الخارجي) للنص الكريم، فيمكن دراسته من وجهة نظر (علم النص) عبر معايير: (التناص، والسياق، والإعلامية، والقصد، والقبول)، والبحث هنا مقتصر على (التماسك النصي)، فلهذا لن أتأولها مخرجاً إياها من ميدان البحث.

ودراسة (معنى النص القرآني) كنص تواصلتي تتحقق فيه المعايير النصية؛ وخاصةً معياري (السبك) و(الحبك) سيتضح في الجانب التطبيقي من هذا الفصل المتمثل بالشواهد القرآنية الدالة على الإلمام بـ(التماسك النصي القرآني) عند علماء العربية؛ سواء أكان على مستوى الآية الواحدة أم الآيات المتعددة، وهذه العناية يمكن بيانها بما استخرجته من الأمثلة الدالة على (التماسك النصي القرآني) بشقيه: (السبك) و(الحبك)، وكذلك بـ(التناص القرآني) بمفهومه عند الدكتور تمام حسان والذي يدخل ضمناً في التماسك النصي القرآني؛ لأنه قائم على فكرة (تفسير القرآن بالقرآن)؛ فيكون (التناص) هنا وفقاً لهذا المفهوم متصلاً بالنص نفسه، لا متصلاً بالسياق الخارجي له كما هو متعارف عليه عند الباحثين النصيين وفقاً لمفهوم (التناص).

أمَّا فيما يخص الجانب التنظيري للتماسك النصي في التراث اللغوي العربي من حيث التقسيمات والتعريفات، فإنني سأذكر ما التمسته عند علماء العربية من جوانب نصية قريبة من مفهوم (علم النص) الحديث؛ عند تناولهم للنص القرآني وبيان معناه.

وحتى يتضح التماسك النصي عند علماء العربية في تراثهم اللغوي، تحتم عليَّ أن أقسم هذه الدراسة على ثلاثة مباحث تمثل بمجموعها (التماسك النصي القرآني)، وهذه المباحث على الترتيب:

المبحث الأول: السبك النصي (Cohesion).

المبحث الثاني: الحبك النصي (Coherence).

المبحث الثالث: التناسق القرآني.

المبحث الأول

(السبك النصي) : (Cohesion)

سأتناول في هذا المبحث مفهوم (السبك النصي) عند علماء العربية وعند الباحثين المحدثين، من أجل بيان سبق علماء العربية للباحثين المحدثين في مجال التحليل النصي، ودليل سبقهم ما سأذكره من الأمثلة المتعلقة بالسبك النصي في كتبهم التي هي بمثابة تأصيل لما جاء في كتب المفسرين واللغويين القدامى والمتأخرين؛ فيتضح بذلك قَدَم التحليل النصي عند علماء العربية وأصالتهم في هذا المضمار، مع بيان أن الفارق بين عملهم وعمل المحدثين يكمن في التبويب والمصطلح. والفضل للمحدثين في هذا الباب هو إحيائهم للتراث اللغوي العربي عند محاولتهم لجلاء معنى المصطلح الغربي الوافد بأسقاطه على النص العربي، لاسيما عند تطبيقه على النص القرآني الكريم.

(السبك النصي) عند علماء العربية:

تجدر الإشارة إلى أن النحاة العرب قد بحثوا في الروابط اللفظية الممتدة على سطح الجملة لا على امتداد النص؛ لاسيما في الروابط التي تربط الجملة الخبرية بالمبتدأ التابعة له، فقد جمع المرادي (ت749هـ)، وسائل الربط الأربعة للجملة الخبرية، قائلاً: ((فشمل أربعة أشياء: الضمير، نحو: زيد أبوه قائم، وقد يحذف إن أمن اللبس نحو: السمن منوان بدرهم. واسم الإشارة، نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتُمْ تُقَالُونَ﴾ [الأعراف: 26]. وتكرار لفظ المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتُمْ تُقَالُونَ﴾ [الحاقة: 1، 2]. والعموم، نحو: فأما القتال لا قتال لديكم. وهذه الروابط المتفق عليها)).⁽¹³⁾ فوسائل الربط الجملي المتفق عليها عند النحاة القدامى، هي: (الضمير، واسم الإشارة، وتكرار المبتدأ، والعموم الذي في المبتدأ)، بحسب ما ذكر المرادي.

وتعد نظرية (النظم) هي الأخرى دائرة في فلك الجملة العربية لا النص؛ إلا أنها مع ذلك تشير إلى مواضع الفصل والوصل بين الجمل المتعددة المؤلفة لنص واحد؛ قال الجرجاني (ت471هـ): ((وَيَنْظُرُ [النَّظْمُ]: فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي تُسَرَّدُ، فَيَعْرِفُ مَوْضِعَ الْفَصْلِ فِيهَا مِنْ مَوْضِعِ الْوَصْلِ، ثُمَّ يَعْرِفُ فِيهَا حَقَّهُ الْوَصْلُ مَوْضِعَ الْوَاوِ مِنْ مَوْضِعِ الْفَاءِ، وَمَوْضِعَ الْفَاءِ، مِنْ مَوْضِعِ نَمٍّ، وَمَوْضِعَ أَوْ، مِنْ مَوْضِعِ أَمْ، وَمَوْضِعَ لَكِنْ، مِنْ مَوْضِعِ بَلٍ)).⁽¹⁴⁾ وكلام الجرجاني هذا قد سبقه كلام ابن ولاد التميمي (ت332هـ)، الذي أجاز الربط بين الجمل المختلفة بالواو من غير قيد العطف على اللفظ أو الموضع، وذلك في قوله: ((وليس سبيل عطف الجمل أن يكون الثاني محمولاً على الأول في لفظ ولا موضع بالواجب على كل حال، ألا ترى أن الجملتين قد تختلفان فتكون إحداها مبنية من اسمين والأخرى مبنية من اسم وفعل، فتقول: أخطأ زيد والله المستعان، فالأولى من اسم وفعل، والثانية من اسمين)).⁽¹⁵⁾ وقد ذكر ابن يعيش (ت643هـ)، فائدة الربط هذه، في قوله: ((والغرض من عطف الجمل رِبْطُ بعضها ببعض، واتصالها، والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء)).⁽¹⁶⁾

وقد فصّل علماء البلاغة القول في مسألة (الفصل والوصل) بين الجمل التي لامحل لها من الإعراب.⁽¹⁷⁾

يتضح مما سبق أنَّ النحاة والبلاغيين قد أدركوا الروابط اللفظية على سطح الجملة العربية وأولوها عنايتهم، مع بعض عنايةٍ بالروابط النصية كما في مسألة الربط بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

وأقدم تعريف لـ(السبك) بمفهومه النصي وجدته عند أسامة بن منقذ (ت584هـ)؛ وهو أحد النقاد المتأخرين، فهو عند تعريفه للسبك، يذكر أهم ملمح من ملامح التماسك النصي بالسبك؛ وهو السبك المعجمي بتكرار اللفظ؛ فقد عبّر عن ذلك (بتعلق كلمات البيت الشعري مع بعض) في البيت الذي ساقه مثلاً للسبك؛ قائلاً: ((وأما السبك، فهو: أن تتعلق كلمات البيت بعضها ببعض من أوله إلى آخره كقول زهير:

يُطْعِمُهُمْ مَا ارْتَمَوْا حَتَّى إِذَا طَعَنُوا ضَارِبَ، حَتَّى إِذَا مَا ضَارِبُوا اعْتَنَقَا⁽¹⁸⁾)).⁽¹⁹⁾
 فنلاحظ تكرار (الطَّعْن) بين جملة: (يطعمهم ما ارتموا) وجملة: (حتى إذا طعنوا)، وتكرار
 (الضَّرْب) بين جملة: (ضارب) وجملة: (حتى إذا ما ضاربوا).

ويتضح السبك النصي على مستوى الجمل المختلفة التابعة للنص الواحد بصورة أكبر عند المفسرين القدامى؛ الذين أولوا عنايتهم للنص القرآني الكريم؛ فبعدُ تحليلهم للنص الكريم تحليلًا لسانيًا عربيًا أصيلًا سابقين فيه ما يُعرف الآن بـ(علم النص) أو (تحليل الخطاب). والفارق الوحيد بين عمل المفسرين الإسلاميين القدامى وعمل الباحثين النصيين المحدثين هو المصطلح والتبويب؛ فالمحدثون أكثر تنظيمًا من حيث التبويب والمصطلح لمسائل التماسك النصي بالروابط اللفظية، في حين أنَّ المفسرين القدامى قد تناثرت مسائل هذا النوع من التماسك النصي في بطون تفاسيرهم، وخير دليل على ذلك ما جمعه الزركشي (ت794هـ)، والسيوطي (ت911هـ)، في كتابيهما المؤلَّفين في علوم القرآن؛ يقول الدكتور محمود عكاشة مؤكدًا هذه الحقيقة: ((ومن يطالع كتابي البرهان في علوم القرآن للزركشي، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي، يعلم أنَّ علماء التفسير استوفوا منهج علم اللغة النصِّي الحديث وتفوقوا عليه من قبل أن يظهر في الدراسات الحديثة)).⁽²⁰⁾

وقد ذكرت مسبقاً أنني سأعمل على تأصيل ما عند علماء العربية من اللغويين والمفسرين والأصوليين من تحليل نصّي يضاهي ما جاء به الباحثون النصيون المحدثون فيما يتعلق بـ(السبك النصي)؛ فضلاً عن بيان سبق علماء العربية للباحثين الأوروبيين والعرب المحدثين في ميدان البحث النصي؛ وخاصةً في تحليلهم للنصّ القرآني؛ وهو من باب الإنصاف لجهود علماء العربية الذين لم يألوا جهداً في خدمة النصّ القرآني الكريم.

(السبك النصي) عند المحدثين:

يتحقق السبك النصي بالروابط اللفظية بين الجمل المؤلفة للنص الواحد. وهو على نوعين: (معجمي)؛ يتحقق بالمفردات المعجمية، و(نحوي)؛ يتحقق بالأدوات النحوية الرابطة. وبوجود هذه الروابط يتحقق (التماسك النصي) الذي يجعل من مجموعة من الجمل المتتالية (نصاً تواصلياً) لا مجرد (مجموعة عشوائية من الجمل)،⁽²¹⁾ وقد بينت الدكتورة عزة شبل، هذه الروابط بنوعها بحسب ما جاء به (هاليداي) و(رقية حسن)، في كتابهما (السبك في اللغة الإنكليزية)؛ قائلة: ((يقدم هاليداي ورقية حسن 1976 في كتابهما

Cohesion in English مفهومًا للربط من خلال طرح التساؤل التالي: ما الذي يفرق النص المكتوب أو المحادثة عن مجموعة عشوائية من الجمل؟ أو ما الذي يجعلنا نقرر أنَّ مجموعة من التلغظات أو الجمل تشكل نصًّا؟ قد يقدم لنا السياق بعض المفاتيح التي تساعدنا في التفسير لما نسمعه أو نقرؤه، لكن المتكلمين والكتاب يقدمون أيضًا مفاتيح داخلية تبين كيف تتماسك أجزاء النص معًا. هذه المفاتيح الداخلية: هي الوسائل النحوية والمعجمية التي يستخدمها المتكلمون أو الكتاب ويتوقعها السامعون أو القراء؛ لبيان ترابط الجمل مع بعضها البعض عن طريق ربط عنصر في جملة بعنصر آخر في مستوى سطح النص⁽²²⁾. فالروابط اللفظية الممتدة على سطح النص والتي تساهم في تماسكه، على نوعين: روابط لفظية من النوع المعجمي، وروابط لفظية من النوع النحوي. ولما كانت الروابط السابقة للنص، على نوعين: (معجمية) و(نحوية)؛ فقد قسّمت (السبك النصي) بالروابط اللفظية على مطلبين:

المطلب الأول: السبك النصي المعجمي.

المطلب الثاني: السبك النصي النحوي.

المطلب الأول: السبك النصي المعجمي:

ويسمى بـ(المعجمي)؛ لأنّه يتحقق بالوحدات المعجمية (الألفاظ) في الجمل التابعة للنص الواحد، في حالتها: (التكرار)، أو(التوارد-التقابل)؛ لذلك قسّمت، السبك النصي المعجمي، على قسمين:

1. السبك المعجمي بـ(التكرار) :

سأتناول في هذا القسم السبك النصي بتكرار الوحدات المعجمية (الألفاظ)، مقدّمًا لذلك بتمهيد لمفهوم (التكرار النصي) عند اللغويين العرب، والباحثين النصيين المحدثين. وكما سيأتي:

(التكرار النصي) عند علماء العربية:

لقد تناول علماء العربية أسلوب (التكرار) في النص القرآني؛ وذلك من حيث: (تكرار اللفظ المفرد)، و(تكرار اللفظ المركّب).

وأقدم إشارة إلى (التكرار) داخل النص القرآني، نجدها عند الفراء (ت207هـ)، في قوله: ((والكلمة قد تكررها العرب على التّغليظ والتّخويف)).⁽²³⁾ وذلك عند بيانه لفائدة التكرار في سورة التكاثر، في قوله تعالى: أ□□□□□□□□□□ [التكاثر: 3، 4].

أمّا أقدم من أفرد بابًا لـ(التكرار) وفوائده في القرآن الكريم، فهو ابن قتيبة (ت276هـ)، في كتابه (تأويل مشكل القرآن)، في باب (تكرار الكلام والزيادة فيه)؛ جاء فيه: ((وأما تكرار الكلام من جنس واحد وبعضه يجزئ عن بعض، كتكراره في: أ□□□□□ [الكافرون: 1]، وفي سورة الرحمن بقوله: أ□□□□□□□□ [الرحمن: 13]، فقد أعلمتكم أنّ القرآن نزل بلسان القوم، وعلى مذاهبهم. ومن مذاهبهم التكرار: إرادة التوكيد والإفهام، كما أن من مذاهبهم الاختصار: إرادة التخفيف والإيجاز)).⁽²⁴⁾

وقد توسّع الزركشي في أسلوب التكرار القرآني، مبيّنًا فائدته؛ قائلاً: ((إنّ عادة العرب في خطاباتها إذا أبهمت بشيء إرادة لتحقيقه وقرب وقوعه، أو قصدت الدعاء عليه، كررتة

توكيدًا)).⁽²⁵⁾ ذَاكِرًا الْكَثِيرَ مِنْ أَمْثَلَتِهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: أَأَنْتُمْ أَشْهَدُونَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ خُلُقٌ عَزِيزٌ [المائدة: 19]،
[20]. وَمِثْلُ قَوْلِهِ: أَأَنْتُمْ أَشْهَدُونَ أَنَّ الْقِيَامَةَ آتِيَةٌ [القيامة: 34، 35]. وَمِثْلُ قَوْلِهِ: أَأَنْتُمْ أَشْهَدُونَ
[التكاثر: 6، 7].

والتكرار الذي مثل له الفراء وابن قتيبة والزركشي قد تحقق بتكرار اللفظ المركب لا اللفظ المفرد. وذلك بتكرار جملة (سوف تعلمون) في سورة التكاثر في الآيتين (3) و(4)، وتكرار جملة: (فَبَآيَ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) في ثلاثين موضعاً من (سورة الرحمن).⁽²⁶⁾ وتكرار جملة: (فَقِيلَ كَيْفَ قَدَرْنَا)، وتكرار جملة: (أَوَّلَى لَكَ فَأُولَى)، وتكرار جملة: (لَنَرَوْنَهَا)، يفيد التأكيد وفقاً لما قاله الفراء وابن قتيبة والزركشي، وقد تحقق التكرار فيها باللفظ المركب.

أما تكرار اللفظ المفرد الذي يفيد التأكيد، فقد وجدته عند المهدي؛ وذلك عند بيانه لفائدة تكرار (القبلة) في قوله تعالى: أَأُلْهِىَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْمُشْرِكِينَ مَا يَدْعُونَ بِهِمْ أَنُحْمِلُوا وِزْرَهُمْ وَيَدْعُونَ الْمُشْرِكِينَ بِيَدُونَهُمْ أَتُحِبُّونَ لِيُدْخِلَهُمْ رَبِّيَ الدُّنُورَ (البقرة: 145)، قال المهدي: ((وتكرير أمر القبلة وغيره من القصص تأكيد))⁽²⁷⁾.

وكذلك فإنَّ التكرار قد يفيد معاني أخرى غير التأكيد، كما في قوله تعالى: ﴿أَأَمِنُوا﴾ [الزمر: 11] - 15]. فقد وضَّح الزركشي فائدة التكرار هنا، قائلاً: ((فأعاد قوله: (قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي) بعد قوله: (قُلِ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ)، لا لتقرير الأول؛ بل لغرض آخر: لأنَّ معنى الأول الأمر بالإخبار أنَّه مأمور بالعبادة والإخلاص له فيها، ومعنى الثاني أنَّه يخصَّ الله وحده دون غيره بالعبادة والإخلاص؛ ولذلك قدَّم المفعول على فعل العبادة في الثاني، وأخر في الأول؛ لأنَّ الكلام أولاً في الفعل، وثانياً فيمن فُعل لأجله (الفعل)). (28).

يتضح مما سبق أنَّ (التكرار) عند علماء العربية على قسمين؛ تكرار اللفظ المفرد، وتكرار اللفظ المركب، وقد بينتهما بالأمثلة القرآنية الوافية.

(التكرار النصي) عند الباحثين المحدثين:

إذا كان علماء العربية قد توسعوا في باب (التكرار النصّي) فجعلوه في المفردات والمركبات؛ فإنّ أكثر الباحثين المحدثين قد ضيقوه فجعلوه في المفردات المعجمية فقط؛ لأنّه يتحقق عندهم بتكرار (الألفاظ المفردة)، أو بتكرار (مرادفاتها) في الجمل التابعة للنص الواحد. فيوجد هذا التكرار تماسكاً نصيّاً، يربط بين أجزاء النص، فيوحي هذا الترابط؛ بالاستمرارية والتواصل وعدم الانقطاع؛ مما يخدم المعنى الذي سيق لأجله النص.

ومفهوم السبك النصي المعجمي بـ(التكرار)، يتضح عند (هاليداي) و(رقية حسن)، فهما يعرفانه، بأنّه: ((إعادة عنصر معجمي أو ورود مرادف له أو شبه مرادف، أو عنصراً مطلقاً أو اسماً عامّاً))⁽²⁹⁾. قال الدكتور محمد خطابي موضعاً هذا التعريف: ((وهذا التكرار في ظاهر النص يصنع ترابطاً بين أجزاء النص بشكل واضح، وقد مثل هاليداي ورقية حسن بنموذج للتكرار المعجمي: (اغسلي وانزعي نوى ست تفاحات للطبخ ضعي التفاحات في صحن يقاوم النار)، ففي هذا المثال تم التماسك عن طريق تكرار كلمة، التفاحات)).⁽³⁰⁾

وقد أشار الدكتور أحمد عفيفي، إلى الغرض من (التكرار) داخل النص الواحد، فقال: ((ويطلق البعض على هذه الوسيلة (الإحالة التكرارية)،⁽³¹⁾ وتتمثل في تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النص قصد التأكيد)).⁽³²⁾

وعند المقارنة بين أنواع التكرار الذي يفيد التماسك النصي عند علماء العربية والباحثين المحدثين يتضح أن علماء العربية كانوا أكثر اتساعاً من حيث تناولهم لموضوع التكرار النصي؛ مما يعكس عمق التحليل النصي عندهم، وما سأذكره من الأمثلة على التكرار النصي، خير دليل على ذلك.

أمثلة تطبيقية على (التكرار النصي):

بناءً على ما تقدّم يمكن تقسيم (التكرار النصي) على نوعين، الأول: (تكرار اللفظ المفرد)، والثاني: (تكرار اللفظ المركب)، وذلك عند تكرارهما في جملتين أو أكثر من جمل النص الواحد. وكما يأتي:

أولاً: (تكرار اللفظ المفرد)، تحقيقاً للتماسك النصي:

ويتمثل بتكرار اللفظ المفرد أو مرادفه في الجمل التابعة للنص الواحد.

ومن الأمثلة على ذلك، قوله تعالى: أَأَنْتَ أَكْبَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ تَقُولُ أَفْلَا تَتَذَكَّرُ [البقرة: 185]. فمفردة (الشهر) قد تكررت في جملتين مختلفتين داخل هذه الآية الكريمة، فالجملة الأولى في قوله: (شَهْرٌ رَمَضَانَ...)، والجملة الثانية في قوله: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ..). والتكرار لهذه اللفظة يؤدي إلى نوع من التماسك بين هاتين الجملتين المنصويتين داخل هذه الآية الواحدة؛ فضلاً عن أن تكرار لفظ (الشهر) يفيد التعظيم له؛ ومثله تكرار، لفظ (الحاقة)، في قوله تعالى: أَأَنْتَ أَكْبَرُ مِنْ شَيْءٍ [الحاقة: 1، 2]. وتكرار لفظ الشهر على التعظيم، قياساً على تكرار (الحاقة) في سورة الحاقة، قد ذكره، الفراء (ت207هـ)،⁽³³⁾ والزجاج (ت311هـ)،⁽³⁴⁾ والنحاس (ت338هـ).⁽³⁵⁾

ومن الأمثلة الأخرى، ما جاء في قوله تعالى: أَأَنْتَ أَكْبَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ تَقُولُ أَفْلَا تَتَذَكَّرُ [البقرة: 89]. فقوله: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ)، يحتمل أن يكون مما حُذِفَ جوابه استغناءً عنه لعلم المخاطب به؛ فجاء بـ(لَمَّا) الثانية، في قوله: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا)؛ عندما طال الكلام، ويحتمل أن تكون (لَمَّا) الثانية؛ جواباً لـ(لَمَّا) الأولى؛ قال الطبري: ((قد اختلف أهل العربية في جوابه. فقال بعضهم: هو مما ترك جوابه، استغناءً بمعرفة المخاطبين به بمعناه، وقد تفعل العرب ذلك إذا طال الكلام، فتأتي بأشياء لها أجوبة، فتحذف أجوبتها، لاستغناء سامعيها - بمعرفتهم بمعناها - عن ذكر الأجوبة... وقال آخرون: جواب قوله: [أَأَنْتَ أَكْبَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ تَقُولُ أَفْلَا تَتَذَكَّرُ]، في الفاء التي في قوله: [أَأَنْتَ أَكْبَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ تَقُولُ أَفْلَا تَتَذَكَّرُ] [البقرة: 89]).⁽³⁶⁾ وأهل العربية الذين في نص الطبري السابق، هم الفراء،⁽³⁷⁾ والأخفش،⁽³⁸⁾ والزجاج،⁽³⁹⁾ وسواء أكانت (لَمَّا) الثانية جواباً للأولى أو كررت لطول الكلام؛ فإنها في الحالتين؛ تربط بين جملتين من جمل هذه الآية الكريمة؛ فإذا كانت جواباً لـ(لَمَّا) الأولى فهي بمنزلة الفاء الشرطية الداخلة على جواب الشرط؛ فتربط بين جملة الشرط، وجملة جواب الشرط، وإذا لم تكن (لَمَّا) الثانية جواباً؛ فتكرارها يفيد الربط بين الجملة الداخلة عليها، وهي: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ)؛ أي: كفرهم بالقرآن الذي

أنزله الله تعالى على نبيه ﷺ المذكور عندهم في كتابهم، وبين الجملة السابقة لها، وهي: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ)؛ أي: جاءهم القرآن الذي قد صدّق ما يعلمونه من صفته ﷺ في كتابهم.

ثانياً: (تكرار اللفظ المركب) تحقيقاً للتماسك النصي:

ويتمثل بتكرار اللفظ المركب سواء أكان هذا المركب (جملة) أم (شبه جملة)، وذلك بتكراره في الجمل التابعة للنص الواحد. وسأقسم هذا النوع من التكرار النصي على نوعين:

(تكرار الجملة) تحقيقاً للتماسك النصي:

التماسك النصي هنا يتحقق بتكرار الجملة في موضعين مختلفتين من النص.
ومن الأمثلة على ذلك، قوله تعالى: ﴿أَأَمِنُوا لِي وَبِالْآيَاتِ الْكُذِبِ﴾ [المائدة: 41]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِ الْكُذِبَ﴾ [المائدة: 42]. فتكرار الجملة الاسمية (سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ) في هاتين الآيتين، قد يفيد التأكيد، وقد يفيد التنوع في كيفية سماعهم للكذب. وسواء أفاد التأكيد أم لم يفده، فالتكرار هنا يؤدي إلى التماسك النصي بين آيات السورة الواحدة. قال المهدي: ((يجوز أن يكون □□□ الثاني تأكيداً للأول، ويجوز أن يكون معنى الأول: يسمعون من أحبارهم تحريفهم، ومعنى الثاني: يسمعون ما تقول؛ ليكذبوا عليك)).⁽⁴⁰⁾

ومن الأمثلة الأخرى، ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَأَمِنُوا لِي وَبِالْآيَاتِ الْكُذِبِ﴾ [المائدة: 48، 49]. فتكرار الجملة الفعلية (أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) في هاتين الآيتين؛ يفيد (التأكيد بالحكم بما أنزل الله)؛ لأن النبي ﷺ؛ قبل نزول، قوله: (وَأَنْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)، في الآية (49) كان مخيراً بين أن يحكم بين اليهود والنصارى بما عنده أوبما عندهم في كتبهم.⁽⁴¹⁾ فتكرار جملة: (أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)، في هاتين الآيتين وإن كان يفيد التأكيد إلا أنه في الوقت نفسه يوجد ترابطاً بين هاتين الآيتين. وهو اختيار الجصاص (ت370)، في مسألة الحكم بين أهل الكتاب بما جاء في القرآن، فقد انقسم الفقهاء في ذلك قسمين، قسم يقول بالتخير، وقسم يقول بوجوب الحكم بينهم بما أنزل الله ويستدلون بتكرار، قوله: (أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)، في هاتين الآيتين من سورة المائدة، وقد اختار الجصاص الوجوب.⁽⁴²⁾

(تكرار شبه الجملة) تحقيقاً للتماسك النصي :

ويتحقق التماسك النصي هنا بتكرار شبه الجملة في موضعين مختلفتين من النص.
ومن الأمثلة على ذلك، قوله تعالى: ﴿أَأَمِنُوا لِي وَبِالْآيَاتِ الْكُذِبِ﴾ [النساء: 155، 156]. فتكرار شبه الجملة (يَكْفُرُ هُمْ) في هاتين الآيتين؛ يفيد التماسك النصي بين آيات هذه السورة فضلاً عن دوره في بيان رسوخ الكفار من أهل الكتاب في الكفر، فتكرار، (يَكْفُرُ هُمْ)؛ في هاتين الآيتين يفيد التأكيد. قال المهدي: ((و كرّر قوله: [□□]؛ ليخبر أنهم كفروا كفراً بعد كفر)).⁽⁴³⁾ وقد ذكر الزمخشري (ت538)، أن تكرار (كفرهم)، في ثلاثة مواضع من هاتين الآيتين، وهي: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ

مِثْقَاهُمْ وَكَفَرَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ، (وَقَوْلُهُمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ)، (وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلُهُمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا)، يفيد في الموضع الأول: كفرهم بموسى، وفي الموضع الثاني: كفرهم بمحمد ﷺ، وفي الموضع الثالث: كفرهم بعبسى (عليه السلام)؛ فالكفر قد تكرر منهم في هذه المواضع كما تكرر كفرهم في الحقيقة بموسى (عليه السلام)، وعبسى (عليه السلام)، ومحمد ﷺ. (44)

ومن أمثلته الأخرى، قوله تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِنْفَالُ: [52]. وقوله: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِنْفَالُ: [54]. فتكرار شبه الجملة (كَذَابَ آلِ فِرْعَوْنَ) في هاتين الآيتين؛ يفيد التماسك النصي لآيات هذه السورة؛ إلا أنه لا يفيد التأكيد فكل واحدة منهما معنى يختلف عن الآخر. فمعنى شبه الجملة (كَذَابَ آلِ فِرْعَوْنَ) في الآية (52)، هو: (كذابهم بالكفر بآيات الله، أي: كعادتهم بتكذيبهم رسل الله وحججه)، ومعنى شبه الجملة (كَذَابَ آلِ فِرْعَوْنَ) في الآية (54)، هو: (كذابهم بتكذيب آيات الله، أي: كعادتهم في تغييرها بمحاربة الرسل). ومع اختلاف دلالة شبه الجملة: (كَذَابَ آلِ فِرْعَوْنَ) في هاتين الآيتين؛ إلا أنها توجد تماسكاً بين هاتين الآيتين. وهو توجيه الفراء، (45) والطبري، (46) والزجاج. (47) وكذلك ذكره الكرمانى (ت نحو 505هـ). (48)

2. السبك المعجمي بـ (التوارد - المقابلة) :

سأتناول في هذا القسم السبك النصي بالوحدات المعجمية (الألفاظ)، مقدماً لذلك بتمهيد لمفهوم (التوارد - المقابلة) عند اللغويين العرب، والباحثين النصيين المحدثين. وكما يأتي:

(التوارد النصي) عند علماء العربية:

علاقة (التوارد) كعلاقة رابطة بين الألفاظ سواءً على مستوى الجملة أم النص؛ قد بحثها البلاغيون العرب في باب (المطابقة)، ومفهوم (المطابقة) عندهم لا يخرج عن أحد أمرين، الأول: (المساواة)، وذلك عند قدامة بن جعفر (ت 337هـ)، والرماني (ت 384هـ)، (49) مخالفين بذلك جمهور البلاغيين الذين ذهبوا إلى أن (المطابقة) تعني: (الجمع بين الشيء وضده)، وهو المفهوم الثاني للمطابقة وهو المعمول به حتى الآن. (50) وقد علّل ابن أبي الحديد (ت 656هـ)، سبب هذه التسمية؛ بأن (الطَّبَق) يعني: (المشقة)؛ (51) إذ لا تخفى المشقة في بيان العلاقة بين اللفظ وضده؛ لذلك سميت (مطابقة)؛ قال: ((الطبق، في اللغة: المشقة؛ قال الله سبحانه: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِنْفَالُ: [الانشقاق: 19]؛ أي: مشقة بعد مشقة، فلما كان الجمع بين الضدين على الحقيقة شاقاً بل متعزراً، ومن عادتهم أن تعطي الألفاظ حكم الحقائق في نفسها توسعاً سمو كل كلام جمع فيه بين الضدين مطابقة)). (52)

وقد ذهب ابن الأثير الكاتب (ت 637هـ)، إلى أن (المطابقة) عند البلاغيين الأليق بها أن تسمى (مقابلة)؛ لأنه قد اتسع في مفهوم (المطابقة) مقسماً إيّاها على ثلاثة أنواع، هي: (مقابلة الشيء بضده) أو (مقابلة الشيء بغيره) أو (مقابلة الشيء بمثله)؛ قال: ((الأليق من حيث المعنى أن يسمى هذا النوع المقابلة؛ لأنه لا يخلو الحال في ذلك من ثلاثة أقسام: أما أن يقابل الشيء بـ (ضده)، أو بـ (غيره)، أو بـ (مثله)، وليس لنا قسم رابع)). (53) وتابعه في ذلك الزركشي، معرّفاً (المقابلة) بشكل أوضح؛ قائلاً: ((وهي ذكر الشيء مع ما يوازيه في بعض صفاته ويخالفه في بعضها)). (54) مقسماً إيّاها على ثلاثة أنواع أيضاً؛ ولكنّها أكثر وضوحاً من تقسيم ابن الأثير الكاتب، وهي: (نظيري، ونقيضي، وخلافي)، ومثال

النظيري، قوله تعالى: ﴿أَأَمْسِكُ إِلَهِكُمْ وَآلَكُمْ﴾ [البقرة: 255]، فالمقابلة هنا، بين: (الرقاد واليقظة)، (السنة والنوم)؛ من باب الرقاد المقابل باليقظة، ومثال النقيضي، قوله تعالى: ﴿أَأَمْسِكُ إِلَهِكُمْ وَآلَكُمْ﴾ [الكهف: 18]، فالمقابلة هنا بين نقيضين،⁽⁵⁵⁾ هما (اليقظة والرقود)، ومثال الخلافي، قوله تعالى: ﴿أَأَمْسِكُ إِلَهِكُمْ وَآلَكُمْ﴾ [الجن: 10]، فالمقابلة هنا بين (الشر) و(الرشد، الذي هو بمعنى: الخير) وهما خلافيان، فالرشد ضد الغي، والشر ضد الخير،⁽⁵⁶⁾ ومثال التقابل الخلافي، قوله تعالى: ﴿أَأَمْسِكُ إِلَهِكُمْ وَآلَكُمْ﴾ [القيامة: 31، 32]، فالمقابلة هنا بين (صدّق) و(كذب) وبين (صلّى) بمعنى: (أقبل) و(تولّى).⁽⁵⁷⁾

فالمقابلة بين الألفاظ (المتناظرة أو المتناقضة أو المتخالفة)، يشكل تماسكاً نصياً؛ إذا تحققت المقابلة في جملتين مختلفتين، متتاليتين أو متباعدتين. أمّا المقابلة داخل الجملة الواحدة، فتحقق تماسكاً معنوياً بين أجزائها. وهي في كلتا الحالتين من بديع النظم القرآني.

(التوارد النصي) عند الباحثين المحدثين:

فالمقابلة بين الألفاظ ضمن العلاقات الثلاثة السابقة، وهي: (الخلافية والنقيضية والنظيرية)، على مستوى النصّ، لا تبتعد كثيراً عن مفهوم التوارد النصي؛ من حيث كونه علاقة رابطة بين الألفاظ على مستوى النصّ؛ فقد عرّف الدكتور تمام حسّان (التوارد المعجمي) كعلاقة تربط بين الألفاظ على مستوى النصّ؛ قائلاً: ((وهناك نوع آخر منها يقوم بين الكلمات في المعجم، فقد يكون بين الكلمتين علاقة ترادف، أو علاقة تضاد، أو التناقض، أو العكس، أو الكلية والبعضية، أو مجرد المغايرة إلى غير ذلك)).⁽⁵⁸⁾ فالعلاقات التي ذكرها الدكتور تمام حسّان تتداخل مع العلاقات الثلاثة التي يمثّلها مفهوم (المقابلة) عند البلاغيين العرب.

وأعود إلى مصطلح (التوارد) كعلاقة ربط نصّي، وأبيّن أنّه قد أُطِّقت عليه تسمية أخرى، هي: (التضام)؛ وهو مصطلح استعمله الدكتور محمد خطابي، مُعرِّفاً إيّاه؛ بأنّه: ((توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظراً لارتباطهما بحكم هذه العلاقة أو تلك)).⁽⁵⁹⁾ فالتضام عنده أيضاً نوع من العلاقات الرابطة بين الألفاظ عند ورودها؛ أي: مجيئها في النصّ.

وفي الحقيقة إنّ استعمال الدكتور محمد خطابي لمصطلح (التضام) هنا يسبب خلطاً في المصطلحات؛ لأنّ (التضام) في علم النص يُراد به (التماسك النصي عامّةً)، إذ قال ديبوجراند ودريسلر، ما نصّه: ((التضام (Cohesion): وهو يشتمل على الإجراءات المستعملة في توفير الترابط بين عناصر ظاهر النصّ كبناء العبارات والجملة واستعمال الضمائر وغيرها من الأشكال البديلة))؛⁽⁶⁰⁾ فآثرت لذلك استعمال مصطلح (التوارد)؛ الذي استعمله الدكتور تمام حسّان، وهو مأخوذ من (الورود)؛ أي: (الحضور)،⁽⁶¹⁾ وهو في الوقت نفسه على صيغة (تفاعل) التي تفيد المشاركة من شيئين؛ فكان الألفاظ عند حضورها في النصّ تتفاعل فيما بينها وفقاً لعلاقات تتحكم بها؛ لذلك تجد الباحثين النصيين عند تعريفهم (للتوارد النصّي)، أو (التضام)، يُجمعون على وجود علاقات تربط بين هذه الألفاظ على سطح النصّ.

ورفعاً للبس المتوقع الحصول عند استعمال مصطلح (التضام) للدلالة على هذه العلاقات الرابطة بين الألفاظ عند ورودها في النصّ؛ فاستعمل مصطلح (التوارد) هو

الأنسب هنا. فضلاً عن أنه يجمع بين (التماسك النصي) وبين (العلاقات المعجمية التي بين الكلمات).

وللأسباب السابقة الذكر يمكنني تعريف (التوارد النصي)، بأنه: (نوع من العلاقات المعجمية بين الألفاظ على مستوى النص، مما يحقق تماسكاً نصياً بين الجمل المختلفة للنص الواحد). وهذه العلاقات ذكرها الدكتور أحمد مختار عمر عند تعريفه لـ (الكلمة) مبيّناً العلاقات التي تربط الكلمات فيما بينها في النظام اللغوي الواحد، قائلاً: ((سبق أن قسمنا تعريف (ليونز) لمعنى (الكلمة)؛ أنه: محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى في نفس الحقل المعجمي. وهناك تعريف آخر لا يخرج عن نفس الإطار، وهو: مكانها في نظام من العلاقات التي تربطها بكلمات أخرى في المادة اللغوية. ولذا فمن الضروري عند أصحاب هذه النظرية بيان أنواع العلاقات داخل كل حقل معجمي. ولا تخرج هذه العلاقات في أي حقل معجمي عما يأتي: الترادف، الاشتمال والتضمن، علاقة الجزء بالكل، التضاد، التنافر))⁽⁶²⁾.

فالعلاقات بين المفردات التي ذكرها الدكتور أحمد مختار عمر لا تخرج عن: (الترادف، الاشتمال والتضمن، علاقة الجزء بالكل، التضاد، التنافر)، وإذا أمعنا النظر وجدنا أنها لا تبتعد كثيراً عن العلاقات الثلاثة بين المفردات ضمن مفهوم المقابلة، فهي، إما أن تكون: (خلافية)، أو (نقيضية)، أو (نظيرية). مما يثبت بأن اللغويين العرب كانوا سباقين في دراسة العلاقات بين الألفاظ عند دراستهم للنص القرآني.

أمثلة تطبيقية على (التوارد النصي):

بعد ما تقدم ذكره، سأتناول موضوع (التوارد) النصي عند علماء العربية، الذي يقابله من حيث المفهوم مصطلح (المقابلة) عند البلاغيين العرب، وفقاً للاقسام الثلاثة التي ذكرها ابن الأثير الكاتب، والزرركشي، وهي: (التقابل النظيري)، و(التقابل النقيضي)، و(التقابل الخلافي)، بين الألفاظ المفردة في جملتين من جمل النص الواحد، وكما يأتي:

أولاً: التقابل الخلافي :

ويتحقق السبك النصي المعجمي وفقاً لهذا النوع من العلاقات الرابطة بين الألفاظ بـ(توارد اللفظين الخلافيين).

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ الْيَوْمَ وَجْهًا مُّشْرِبًا لِلْأَعْرَابِ﴾ [الأعراف: 58]. فالمقابلة هنا بين لفظين خَلافيين، هما: (الطَّيِّب) و(الخَبِيث)؛ ومخالفة أحدهما للآخر هنا من حيث دلالة (البلد الطيب) على: (المؤمن) أو على: (سريع الفهم)، ومن حيث دلالة (الذي خَبِثَ) على: (الكافر)، أو على: (البطيء الفهم). ومخالفة (الطيب) للـ(خبيث) من حيث المعنى؛ قد نصَّ عليها الجوهري؛ في قوله: ((الطَّيِّبُ خِلافُ الْخَبِيثِ)).⁽⁶³⁾ وقد وجه الطبري،⁽⁶⁴⁾ والنحاس،⁽⁶⁵⁾ معنى هذه الآية الكريمة.

ثانياً: التقابل النقيضي :

ويتحقق السبك النصي المعجمي وفقاً لهذا النوع من العلاقات الرابطة بين الألفاظ بـ(توارد اللفظين الضديين).

ثالثاً: التقابل النظيري :

ومن الأمثلة على ذلك، قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتَ تُدْعَىٰ فِي الْبَنَاتِ أَنْتَ الْأَبْنَىٰ﴾ [الرحمن: 14]،
[15]. فالمقابلة هنا بين لفظين نظيرين من حيث الأفراد، هما (الإنسان) و(الجان)؛ فكلا
اللفظين يدلان على الواحد من جنسيهما. فالتناظر بينهما من حيث العدد لا من حيث المعنى؛
فكلاهما يدل على (المفرد). والسبب في تواردهما هذين اللفظين المفردين (الإنسان)، و(الجان)
في هاتين الآيتين؛ هو ما سبقهما من الخطاب الموجّه لاثنتين؛ في قوله: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتَ تُدْعَىٰ﴾
[الرحمن: 13]. قال المهدوي: ((و(الجان): واحد؛ ولذلك قبل به (الإنسان) في قوله: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتَ تُدْعَىٰ﴾
[الرحمن: 13].))⁽⁶⁹⁾ فالمقابلة في الآيتين (14)، (15)، بين المفردين
(الإنسان)، و(الجان)؛ لمناسبة خطاب الاثنين في الآية (13) من السورة نفسها. وما ذكره
المهدوي من المقابلة بين (الإنسان) و(الجان) من حيث الأفراد، لم يذكره أحد قبله، وإنّما
الذي عُني به المفسرون والغويون قبله، مثل الفراء،⁽⁷⁰⁾ وأبي عبيدة،⁽⁷¹⁾ وابن قتيبة،⁽⁷²⁾
والطبري،⁽⁷³⁾ والنحاس،⁽⁷⁴⁾ هو موضوع الانتقال من خطاب الاثنين، في قوله: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتَ تُدْعَىٰ﴾
[الرحمن: 13]، إلى خطاب المفرد (الإنسان)، و(الجان)، في قوله: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتَ تُدْعَىٰ﴾
[الرحمن: 14، 15].

المطلب الثاني: السبك النصي النحوي:

ويسمى بـ(النحوي)؛ لأنه يتحقق بالأدوات النحوية: (الاسماء) و(الحروف)، التي تفيد الربط بين جملتين مختلفتين في النص الواحد. ويتمثل (السبك النحوي) الذي يحقق التماسك النصي بأربع حالات؛ هي: (الإحالة)، و(الحذف)، و(الاستبدال)، و(الربط)؛ لذلك قسّمت (السبك النصي النحوي) عند علماء العربية، على أربعة أقسام، بيانها كما يأتي:

1. السبك النحوي بـ(الإحالة):

وتتمثل (الإحالة) بعودة عنصر في جملة ما من جمل النص، على عنصر سابق أو لاحق في جملة أخرى من النص نفسه، بأداة تفيد الإحالة، وقد تكون هذه الأداة (ضميرًا)، أو (اسما موصولًا)، أو (اسم إشارة)؛ مما يسهم في (التماسك النصي)، أمّا إذا تحققت الإحالة داخل الجملة الواحدة فلا تفيد حينئذٍ التماسك النصي.

وسأتناول في هذا القسم السبك النصي بالأدوات النحوية التي يتحقق بها مفهوم (الإحالة)، مقدمًا لذلك بتمهيد لمفهوم (الإحالة النصية) عند اللغويين العرب، والباحثين النصيين المحدثين. وكما يأتي:

(الإحالة النصية) عند علماء العربية:

الإحالة على مستوى النص وُجِدَتْ عند علماء العربية؛ لكن حضورها لم يكن بارزًا وجليًا؛ لأنهم أولوا عنايتهم للجملة العربية، وبحثوا موضوع (الإحالة)، لا سيما (الإحالة بالضمير) ضمن حدود الجملة، تحت عنوان (عود الضمير)، فقد جمع ابن الحاجب (ت646هـ)، ضمائر الربط التي يتحقق فيها مفهوم الإحالة، في ثلاثة أنواع، هي: ضمير صلة الموصول؛ الذي يحيل جملة الصلة على الموصول، وضمير صفة الموصوف؛ الذي يحيل الصفة على الموصوف، وضمير خبر المبتدأ؛ الذي يحيل الخبر على المبتدأ، وذلك في قوله: ((الضمائر الواقعة للربط، وهو أن تربط الثاني بالأول، على ثلاثة أضرب: في باب الصلة والصفة والمبتدأ)).⁽⁷⁵⁾

وكذلك ذكر ابن هشام (ت761هـ)، مواضع أخرى للضمير الرابط ضمن حدود الجملة أيضًا، وهي: (الضمير في جملة الحال، والضمير في جملة بدل البعض وجملة بدل الاشتمال، والضمير ملفوظًا أو مقدرًا في معمول الصفة المشبهة، والضمير في لفظ التوكيد الأول).⁽⁷⁶⁾

وكذلك الزركشي الذي أوجز ما ذكره ابن الأنباري (ت328هـ)، عن عود الضمائر في القرآن الكريم، لم يخرج عن حدود الجملة العربية؛ فقال: ((قد صنّف ابن الأنباري في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين)).⁽⁷⁷⁾ ومجمل ما نقله عن ابن الأنباري يجعل عود الضمير على نوعين، الأول: (ما يعود على سابق أو لاحق)، والثاني: (ما يعود على غير مذكور - لا يمكن تقديره)).⁽⁷⁸⁾

أمّا ملامح الإحالة النصية عند علماء العربية فتبرز بشكل واضح في موضوع (عود الضمير على غير مذكور)؛ فهو يقابل مفهوم (الإحالة الخارجية بالضمير)؛ فالضمير في هذه الحالة لا يعود على سابق أو لاحق أو مقدر، وإنما يعود على عنصر غير مذكور من خارج النص. وقد أشار ابن الحاجب إلى هذا النوع من الإحالة الخارجية، في أماليه، تحت عنوان: (عود الضمير إلى محذوف)، ومثّل له بقول الشاعر:

فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا⁽⁷⁹⁾

فقد علَّل ابن الحاجب لعودة الضمير في: (وَدَقَّهَا)، و(إِبْقَالِهَا)، على محذوف غير مذكور في النص؛ بفساد المعنى في حال عودة الضمير فيهما على مذكور؛ يقول: ((ولا يستقيم أن يعود إلى المذكورتين؛ لأنَّ المعنى: فلا مزنة ودقت ودقها ودقا مثل ودقها. فلو رجع الضمير إليها لصار مخبراً أنه ليس مزنة تدق ودقا مثل ودق نفسها، وهو فاسد؛ لأنها تَدُقُّ وَدُقَّ نفسها، فلا يستقيم أن يقصد إلى أن ينفي عنه فعلاً يماثلها. وإن لم تقدر محذوفاً كان أفسد، إذ يصير المعنى: أنه ليس مزنة تدق ودق نفسها، وهو فاسد؛ لأن الأمر على خلافه؛ إذ لا تدق مزنة ودق نفسها، فوجب أن يكون التقدير: فلا مزنة ودقت ودقا مثل ودق هذه المزنة المحذوفة)). (80)

وملمح آخر من ملامح الإحالة النصّية عند علماء العربية، يتّضح في (أدوات الإحالة) الأخرى التي ذكرها النحاة العرب من غير الإحالة بالضمير، والتي تتمثل بـ(اسم الإشارة)، و(أل التعريف)، و(الاسم الظاهر)، والتي جمعها الزركشي، ومثّل لها بالأمثلة القرآنية التي يتضح فيها السبك النصّي بالإحالة إذا ما أخذنا بالحسبان تحقق الإحالة فيها على مستوى الجمل المتعددة المؤلفة للآية القرآنية، فالإحالة في هذه الأمثلة التي ذكرها الزركشي لا تتحقق على مستوى الجملة، بل تتحقق على مستوى النّص؛ قال الزركشي: ((قد يسدّ مسدّ الضمير أمور: منها الإشارة، كما في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتَ تُدْعَىٰ فِي الْبَيْتِ لِلْإِسْرَاءِ﴾ [الإسراء: 36]. ومنها الألف واللام، كقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتَ تُدْعَىٰ فِي الْبَيْتِ لِلْإِسْرَاءِ﴾ [النزعات: 37 - 41]، أي: (فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ مَأْوَاهُمْ) و (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ مَأْوَاهُمْ)، وقوله: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتَ تُدْعَىٰ فِي الْبَيْتِ لِلْإِسْرَاءِ﴾ [إبراهيم: 44]، أي: رسلك... ومنها الاسم الظاهر، بأن يكون المقام يقتضي الإضمار فيعدل عنه إلى الظاهر))⁽⁸¹⁾. كـ((قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَنَاتُ الْأُولَىٰ مِنْ قَبْلُ فَذَٰلِكُمْ أَكْثَرُ حَسْرِ الْأَوَّلِ﴾ [الفتح: 6]، كرر السوء؛ لأنّه لو قال: عليهم دائرته لالتبس بأن يكون الضمير عائداً إلى الله تعالى)).⁽⁸²⁾

يتضح مما سبق أنَّ علماء العربية قد أولوا عنايتهم للإحالة ضمن حدود الجملة العربية، لاسيما (الإحالة بالضمير)؛ إلا أنَّهم في الوقت نفسه قد تناولوا (الإحالة النصية)، ولكن ضمن حدود ضيقة، وذلك عند دراستهم للنص القرآني، وخير مثال على ذلك ما ذكره الزركشي من الإحالة بـ(اسم الإشارة) و(أل التعريف) و(الاسم الظاهر)، في الآيات المتقدمة.

(الإحالة النصية) عند الباحثين المحدثين:

ترتبط (الإحالة النصية) بمفهومها الحديث بعالمين اثنين هما (بوجراند) و(درسلر)؛
الذين جعلها على نوعين:

الأول: (الإحالة داخل النص)، وهي على نوعين أيضًا: على (سابق)؛ أي: قبلية، وعلى (لاحق)؛ أي: بعدية، قال (بيوجراند): ((الإحالة لمذكور سابق -أي: الإحالة على عنصر سابق في النص-، والإحالة لمتأخر - أي: الإحالة على عنصر لاحق في النص-)).⁽⁸³⁾

والثاني: (الإحالة لغير مذكور)، ويراد بها: (الإحالة خارج النص) ومفهومها، أن: ((تعود الكنائيات في الإحالة لغير مذكور إلى أمور تستنبط من الموقف لا من العبارات تشترك

معها في الإحالة في نفس النص أو الخطاب. وربما أشارت هذه الطريقة إلى اعتراض على الفصل بين اللغة ومواقف استعمالها. وللإحالة إلى غير مذكور على وجه الخصوص كفاءة من حيث تجاوزها للخطوة البينية التي تتمثل في تسمية المفهوم. وتعتمد الإحالة لغير مذكور في الأساس على سياق الموقف شأنها في ذلك شأن الإحالة لمذكور سابق والإحالة لمتأخر. وإذا كان معنى مفهوم ما هو موقعه في عالم النص فإن معنى المرجع في الإحالة لغير مذكور هو مكانه في عالم النص مع التركيز على عالم الموقف الاتصالي⁽⁸⁴⁾.

وهذا التقسيم للإحالة النصية على: (إحالة داخلية)، و(إحالة خارجية)، قد تناوله أيضاً باحثان آخران، هما (هاليداي) و(رقية حسن)؛ وقد لخص الدكتور محمد خطابي مفهوم (الإحالة النصية) عندهما، قائلاً: ((يستعمل الباحثان مصطلح الإحالة استعمالاً خاصاً، وهو أن العناصر المحلية كيفما كان نوعها لا تكفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها. وتتوفر كل لغة طبيعية على عناصر تملك خاصية الإحالة. وهي حسب الباحثين: الضمائر واسماء الإشارة وأدوات المقارنة. وتعد الإحالة علاقة دلالية، ومن ثم لا تخضع لقيود نحوية، إلا أنها تخضع لقيد دلالي، وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه. وتنقسم الإحالة إلى نوعين رئيسيين: الإحالة المقامية والإحالة النصية. وتتفرع الثانية إلى: إحالة قبلية، وإحالة بعدية⁽⁸⁵⁾). وقد ميّز (هاليداي) و(رقية حسن) بين (الإحالة النصية) الداخلية و(الإحالة المقامية) الخارجية، قال الدكتور محمد خطابي موضحاً ذلك: ((يذهب هاليداي ورقية حسن، بهذا الخصوص، إلى أن الإحالة المقامية تسهم في خلق النص؛ لكونها تربط اللغة بسياق المقام، إلا أنها لا تساهم في اتساقه بشكل مباشر، بينما تقوم الإحالة النصية بدور فعال في اتساق النص؛ ولذا يتخذها المؤلفان معياراً للإحالة، ومن ثم يوليئها أهمية بالغة في بحثهما⁽⁸⁶⁾)).

يتضح مما سبق أن (الإحالة النصية) عند الباحثين النصيين المحدثين، على نوعين، الأول: (داخلية نصية)، وقوامها: الألفاظ الكنائية كما وصفها بوجراند، وهي عند هاليداي وحسن، تتمثل بـ: الضمائر واسماء الإشارة وأدوات المقارنة. والنوع الثاني: (خارجية مقامية)، ودورها عند بيوجراند: الربط بين اللغة ومواقف استعمالها، وكذلك الأمر عند هاليداي وحسن؛ إلا أنهما رعايا أنها لا تساهم في اتساق النص بشكل مباشر.

وإذا ما قورن بين (الإحالة) عند علماء العربية، و(الإحالة) عند الباحثين المحدثين؛ نجد أن العرب القدامى والمحدثين قد تشابهت أدوات الإحالة عندهم فهي لا تخرج عن أن تكون: ضميراً، أو اسماً موصولاً، أو اسماً للإشارة. إلا أن أهل العربية قد درسوا الإحالة النصية ضمن حدود النص القرآني، ولكن بشكل عفوي غير مباشر، في حين نجد المحدثين قد درسوها ضمن إطار النص؛ محاولةً منهم للخروج من ميدان الجملة إلى ميدان أوسع هو النص.

وقد وجدت من الأمثلة على (الإحالة النصية) عند علماء العربية ما يدخلها في صلب (علم النص)؛ مما يجعل هذه النظرية حديثة من حيث الطرح، قديمة من حيث التطبيق. ولعل الذي يسوّغ وجود هذا البعد النصي عند علماء العربية من المفسرين واللغويين أنهم قد نظروا إلى النص القرآني نظرة أوسع من نظرة النحاة الذين شغلوا بضبط الكلام وتقييد

القواعد التي تعصم اللسان من اللحن، فاللغويون الذين تصدّوا لتفسير القرآن الكريم قد نظروا في النصّ القرآني على سعته وكثافته، على أنّه (نصّ واحد)؛ وهو ما صرّح به الزّجاج، بقوله: ((القرآن كله كالسورة الواحدة))⁽⁸⁷⁾. فهذه السّعة من حيث النّظر في القرآن الكريم، والتي تجعله كالكلام الواحد هي التي ساعدت على إيجاد دراسات نصّية حقيقة ولكن غير مُصرّح بها، فهي ضمن حدود مصطلحهم ومنطقهم في ذلك الوقت.

الأمثلة التطبيقية على (الإحالة النصية):

قد بيّنت قبل قليل أنّ (الإحالة) ضمن حدود النصّ قد وُجِدَت عند علماء العربية؛ ولكن على نحو ضيق، وغير مُصرّح به؛ لأنّها كانت ضمن حدود مصطلحهم ومنطقهم في ذلك الوقت. وما وجدته من أمثلة عند علماء العربية فيما يخص عودة الضمير، أو عودة اسم الإشارة، أو عودة الاسم الموصول، على سابقٍ أو لاحقٍ أو محذوفٍ، يدخل في صلب (الإحالة النصية) بمفهومها المحدث. إذ إنّ الإحالة في الأمثلة التي سأذكرها تتحقّق على مستوى جمل متعددة ضمن الآيات القرآنية العائدة لسورة واحدة؛ مما يخلق وحدة موضوعية بين هذه الجمل المتعددة كأنّها نصّ واحد.

والأمثلة التي سأذكرها تتضمن أدوات الإحالة الآتية، وهي: (الضمائر)، و(الاسماء الموصولة)، و(اسماء الإشارة). وسأمثل لكل أداة من هذه الأدوات ضمن نوعي (الإحالة النصية)، وهما: (الإحالة الداخلية)، بفرعيها: القبلية والبعدية. و(الإحالة الخارجية المقامية). وبيان ذلك كما يأتي:

أولاً: (الإحالة الداخلية) بالضمائر عند علماء العربية: الإحالة القبلية بالضمير:

وتتحقق بعودة الضمير في جملة من جمل النص على عنصر سابق في جملة سابقة من النص نفسه.

ومن الأمثلة على ذلك، قوله تعالى: ﴿أَأَمَّنْتُمْ أَفِيئَةً مَّا يَصْرِفُ عَنْ رُءُوسِ آلِ يَاقِينَ﴾ [النساء: 47]، وقوله: ﴿أَأَمَّنْتُمْ أَفِيئَةً مَّا يَصْرِفُ عَنْ رُءُوسِ آلِ يَاقِينَ﴾ [النساء: 55]. فالضمير (هم) في قوله: (فَمَنْهُمْ)، هو عنصر إحالي من نوع (الإحالة القبلية) يعود على عنصر سابق وهم: المخاطبون؛ في قوله: (أَمَّنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ)؛ وهم (اليهود). (88) وقد ذكر ذلك الفراء، (89) والطبري، (90) والزجاج. (91)

ومن أمثله الأخرى، قوله تعالى: ﴿أَأَمَّنْتُمْ أَفِيئَةً مَّا يَصْرِفُ عَنْ رُءُوسِ آلِ يَاقِينَ﴾ [هود: 28]. فالضمير (ها) في قوله: (أَنْتُمْ كُفُّوْهَا) الذي هو جملة متكاملة، يعد عنصراً إحالياً من نوع (الإحالة القبلية) يعود على عنصر سابق في الآية نفسها، هو: الرحمة؛ في قوله: (وَأَنَّا نِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ)، أو يعود على: البيئة؛ في قوله: (إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي). قال المهدي: ((ويجوز أن تكون الهاء والألف في [□]، للرحمة، ويجوز أن تكون للبيئة)). (92)

الإحالة البعدية بالضمير:

وتتحقق بعودة الضمير في جملة من جمل النص على عنصر لاحق في جملة لاحقة من النص نفسه.

ومن أمثله، قوله تعالى: ﴿أَأَمَّنْتُمْ أَفِيئَةً مَّا يَصْرِفُ عَنْ رُءُوسِ آلِ يَاقِينَ﴾ [هود: 12-13]. فالضمير (الهاء)، في قوله: (وَضَائِقٌ بِهِ)، يحتمل أن يكون عائداً على: (مَا يُوحَى)، أو على: (بعض)، أو على: (التبليغ)، في قوله: (تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ)؛ فتكون الإحالة، (قبلية) على عنصر سابق، وكذلك يحتمل الضمير (الهاء)، في قوله: (وَضَائِقٌ بِهِ)، أن يكون عائداً على: (التكذيب)، في قوله: (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) فتكون الإحالة، (بعدية) على عنصر لاحق. وهو توجيه، الفراء، (93) والطبري. (94)

ولنأخذ مثلاً آخر، وهو قوله تعالى: ﴿أَأَمَّنْتُمْ أَفِيئَةً مَّا يَصْرِفُ عَنْ رُءُوسِ آلِ يَاقِينَ﴾ [يوسف: 77]. فالضمير (ها) في قوله: (فَأَسْرَهَا) يعد عنصراً إحالياً من نوع (الإحالة البعدية) يعود على عنصر لاحق في الآية نفسها، وهو قوله: (أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا). فيكون الذي أسره يوسف (عليه السلام) في نفسه قوله لهم فيما بعد: (قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا). وهو توجيه، الفراء، (95) والطبري، (96) والنحاس. (97)

وقد رفض الباقولي (ت نحو 543هـ)، أن يكون قوله: (قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا) تفسيراً، لقوله: (فَأَسْرَهَا)؛ لأنَّ المفسر عنده لا بد من أن يكون في الجملة نفسها لا في جملة أخرى؛ قال: ((ولا يكون قوله: [□□□□]، تفسيراً لقوله [□□]؛ لأنه لا نظير لمثل هذا المثل، والمفسر في كلامهم؛ لأن المفسر في جملة، والمفسر في جملة أخرى، وإنما يكونان في جملة واحدة، نحو: نعم رجلاً زيداً، ورُبّه رجلاً، وما أشبه ذلك)). (98) فرفض الباقولي أن يأتي المفسر في جملة أخرى، جرياً منه على ما جاء به النحاة، في قولهم: (نعم رجلاً زيداً)، وقولهم:

يحتمل أن يكون: (أناسًا من بني إسرائيل)، أو (أناسًا كانوا بواسطِ العراق). وهو توجيه، الزجاج،⁽¹¹⁰⁾ وابن أبي حاتم.⁽¹¹¹⁾

ومنه، قوله تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَنَاتُ الْأُولَىٰ [البقرة: 237]. فالاسم الموصول (الذي)، في هذه الآية بحسب ما ذكره المفسرون واللغويون، مثل الفراء،⁽¹¹²⁾ وابن قتيبة،⁽¹¹³⁾ والطبري،⁽¹¹⁴⁾ والزجاج،⁽¹¹⁵⁾ وابن أبي حاتم،⁽¹¹⁶⁾ والنحاس،⁽¹¹⁷⁾ يحتمل أن يكون: (الزوج)، أو (الولي)، أو (الأب في ابنته البكر)، أو (السيد في أمته)، فيكون عنصرًا إحاليًا على عنصر خارج النص.

ثالثاً: أمثلة تطبيقية على (الإحالة الداخلية) باسماء الإشارة:
الإحالة القبلية باسم الإشارة:

وتتحقق بعودة اسم الإشارة في جملة من جمل النص على عنصر سابق في جملة سابقة من النص نفسه.

ومن أمثلته، قوله تعالى: أُو۟ر۟سُوا۟ لَآءِىَ عِلۡمٍ ؕ يَخۡبَرُونَ بِلَاغِ غَوۡثٍ ؕ وَنَبَذُوا۟ فِىۥهَا جُثۡلَ خِزَّيۡمٍ ؕ كَذٰلِكَ يُضِلُّ اَلۡحٰقِقُ الْاَعۡتِرَافَ بِمَا كَانُوا۟ يَعۡمَلُونَ [١٣٧، ١٣٨]. فاسم الإشارة (هذا)، يعد عنصرًا إحيائيًا على عنصر سابق وهو قوله: قَدْ خَلَتۡ مِنْ قِبَلِكُمۡ سُنَنٌۭ. وهو توجيهه، الطبرى.^(١١٨)

ومما يعزز المثال الأول، ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ أَشَدُّ حَسْبًا مِنَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: 90]، فاسم الإشارة (أَنْتَ)، يعد عنصرًا إحيائيًا على عناصر سابقة وهم: الأنبياء الوارد ذكرهم، في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ أَشَدُّ حَسْبًا مِنَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: 84 - 86]. وهو توجيه، الطبري،⁽¹¹⁹⁾ والزجاج،⁽¹²⁰⁾ وابن أبي حاتم،⁽¹²¹⁾ والنحاس.⁽¹²²⁾

الإحالة الخارجية باسم الإشارة:

وتتحقق بعودة اسم الإشارة في جملة من جمل النص على عنصر (خارج النص) غير مذكور في أي جملة من جمل النص. وهذا النوع من الإحالة لا يسهم في التماسك النصي الداخلي بين أجزاء النص، ولكنه يربط النص بمحيطه الخارجي.

ومن أمثلته، قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْبَنِيَّاءَ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [آل عمران: 137، 138]. فاسم الإشارة (هذا)، يعد عنصرًا إحيائيًا على عنصر خارجي لم يذكر في النص، هو: (القرآن). وهو توجيهه، الطبري،⁽¹²³⁾ وابن أبي حاتم.⁽¹²⁴⁾

ومن أمثاله، قوله تعالى: أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ السَّمْعَ أَفْتِمُتُوا [الأنعام: 125-126]. فاسم الإشارة (هذا)، يعد عنصرًا إحاليًّا على عنصر خارجي لم يذكر في النص، يحتمل أن يكون: (القرآن)، أو: (الإسلام). وهو توجيهه الطبري،⁽¹²⁵⁾ وابن أبي حاتم.⁽¹²⁶⁾

2. السبك النحوي بـ(الحذف) :

يتحقق هذا النوع من السبك بحذف عنصر في جملة ما من جمل النص، على أن يستدل على هذا المحذوف بعنصر مذكور في جملة سابقة أو لاحقة من النص نفسه. فهو قريب من مفهوم الإحالة الداخلية؛ ولكن الإحالة هنا على محذوف.

وسأتناول في هذا القسم السبك النصّي بالأدوات النحوية التي يتحقق بها مفهوم (الحذف)، مقدّمًا لذلك بتمهيد لمفهوم (الحذف) عند اللغويين العرب القدامى، والباحثين النصيين المحدثين. وكما يأتي:

(الحذف النصي) عند علماء العربية:

لقد تناول النحاة العرب موضوع (الحذف)، من حيث حذف الحركة، وحذف الحرف، وحذف الكلمة، وحذف الجملة، كل ذلك مع دليل على المحذوف؛ حتى أنَّ الرُّماني قد عرَّفَ (الحذف) بأنَّه: ((إِسْقَاطُ كَلِمَةٍ بِخَلْفٍ مِنْهَا يَقُومُ مَقَامَهَا)).⁽¹²⁷⁾ وقد أفرَد ابن جني (ت392هـ)، بابًا خاصًّا للحذف في العربية؛ قال في مقدمته: ((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة. وليس شئٌ من ذلك إلا عن دليل عليه)).⁽¹²⁸⁾ فالحذف يكون بدليل يُسْتَدَلُّ به على المحذوف. وقد جعل ابن فارس (ت395هـ)، الحذف، من سُنَنِ الْعَرَبِ فِي الْإِيْجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ.⁽¹²⁹⁾ وعند مطالعة الأمثلة التي ذكرت في باب الحذف تجدها في الكثير الغالب دائرةً في فلكِ الجُمْلَةِ؛ عدا بعض الأمثلة التي تدخل في حَيِّزِ النَّصِّ، مثل قوله تعالى: أَأُفٍّ □□□□ [محمد: ٢١]، فالجملة الشرطية (فإذا عزم الأمر) قد حُذِفَتْ جوابها، وتقديره، كما ذكر ابن فارس: ((فإذا عزم الأمر كذبوه)).⁽¹³⁰⁾ ومثل قوله تعالى: أَأُفٍّ □□□□□□□□□□ كما ذكر ابن فارس: [البقرة: 60]، فجملة جواب الأمر: (فأنفَجَرْتُ) قد حُذِفَ منها الفعل (ضَرَبَ) الذي يدل عليه الفعل (اضْرِبْ) في جملة الأمر السابقة له؛ والتقدير: ((فانفجرت)).⁽¹³¹⁾

و(الحذف النصي) قريب من مفهوم (إيجاز الحذف) عند البلاغيين؛ والذي عرّفه السُّبُكِي (ت773هـ)، بأنّه: ((يترك فيه شيء من ألفاظ التركيب الواحد، مع إبقاء غيره بحالهِ، والمُحذوف: إما جزء من جملة، أو جملة، أو أكثر)).⁽¹³²⁾ فما حُذِفَ من الألفاظ لأجل الإيجاز لا بد من وجود لفظ آخر يدلُّ عليه، وقد يكون المحذوف كلمة أو جملة أو أكثر من ذلك. وهذا النوع من الحذف يطابق ما ذكرته قبل قليل من الحذف عند النحاة واللغويين. إلا أنَّ البلاغيين يدخلونه في باب (الإيجاز) وهو ما ذكره ابن فارس سابقاً، من أنَّ (الحذف) من سنن العرب في الإيجاز والاختصار.⁽¹³³⁾

وقد وجدت في كلام الزركشي، ما يتصل بمفهوم (الحذف النصي)، وذلك في قوله تعالى: **أَأَنْفِقُوا مِنْ أَنْفِقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ**، [الحديد: 10]، فالآية تتضمن جملتين، الأولى: (لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ)، والثانية: (أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتِلُوا)، فقد حذف، ضمير (الهاء) في قوله: (مَنْ بَعْدُ)، في الجملة الثانية، على تقدير: (من بعده)؛ أي: (من بعد الفتح)، والمحذوف قد استدل عليه بما ذكر في الجملة الأولى، في قوله: (مَنْ قَبْلَ الْفَتْحِ). وكما في قوله تعالى: **أَأَنْفِقُوا مِنْ أَنْفِقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ**، [النساء: 172]، [173]، فجملة الشرط في الآية (172) وهي قوله: (وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرْهُمْ إِلَيْهِ) على تقدير حذف حرف النفي؛ أي: (ومن لا يستنكف ولا يستكبر)، والنفي المحذوف قد استدل عليه بما ذكر في جملة الشرط التي بعده، في الآية (173)، وهي قوله: (وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنْكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيَعْبُدُهُمْ عَبْدًا أَلِيمًا).

وهذان المثالان يدخلان في مفهوم (الحذف النصي) ذي المرجعية الداخلية؛ أي: أن المحذوف يستدل عليه بما هو مذكور في الآية نفسها أو في السورة نفسها. (134) فضلاً عن ذلك وجدتُ عنده من الأمثلة على (الحذف النصي) ذي المرجعية الخارجية؛ (135) كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِ رَبُّكَ فِي الْآيَةِ (158)﴾ [الأنعام: 158]، فالمحذوف في جملة: (يَأْتِي رَبُّكَ) في الآية (158) من (سورة الأنعام)، هو: (أمره)، قد استُدلَّ عليه بجملة: (يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ)، في الآية (33) من (سورة النحل)، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِ رَبُّكَ فِي الْآيَةِ (33)﴾ [النحل: 33]. ومن أمثلته أيضاً، قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِ رَبُّكَ فِي الْآيَةِ (26)﴾ [الجن: 26]، فالمحذوف في جملة: (عَالِمُ الْغَيْبِ) في الآية (26) من (سورة الجن)، هو: (الشهادة)، وقد استُدلَّ عليه بجملة أخرى من سور أخرى، (136) منها: ﴿أَلَمْ يَأْتِ رَبُّكَ فِي الْآيَةِ (73)﴾ [سورة الأنعام]، وجملة: ﴿أَلَمْ يَأْتِ رَبُّكَ فِي الْآيَةِ (94)﴾ [سورة التوبة]، وغيرها. (137)

وقد تناول السيوطي أنواع (الحذف) في كتابه (معترك الأقران)، وذكر من أنواعه (الاختزال)؛ الذي تناول فيه الحذف ضمن التراكيب النحوية كحذف المبتدأ والصفة والمندى وغير ذلك، وأكثر أنواع الاختزال التي ذكرها في هذه التراكيب وقعت داخل تركيب الجملة، عدا بعض الأمثلة القائمة على مفهوم (الحذف النصي)، مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِ رَبُّكَ فِي الْآيَةِ (10، 11)﴾ [القارعة: 10، 11]، فالآية (10) تمثل جملة الاستفهام، والآية (11) تمثل جواب الاستفهام، وقد حُذِفَ من جملة الجواب، الضمير: (هي)؛ أي: (هي ناز حامية)، وذلك بدليل ذكر الضمير المحذوف في جملة الاستفهام. مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِ رَبُّكَ فِي الْآيَةِ (46)﴾ [فصلت: 46]، فجملة جواب الشرط: (فَلْيَنْفُسِ) قد حُذِفَ منها: (عمله)؛ أي: (فعله لنفسه)، وذلك بدليل ذكر المحذوف في جملة فعل الشرط. (138)

يتضح من الأمثلة القرآنية التي ذكرها الزركشي في (باب الحذف)، والسيوطي في (باب الاختزال)؛ أن اللغويين العرب قد بحثوا علاقة الحذف بمفهومها النصي ولكنهم لم يصرحوا بذلك واكتفوا بالتحليل اللغوي العام خارج إطار الجملة والذي يمكن إدراجه ضمن حدود النص؛ لاسيما أنهم نظروا للنص القرآني على أنه نص واحد كما ذكرت مسبقاً. مفهوم (الحذف) عند الباحثين المحدثين:

وقد أشار إليه (بوجراند)، بأنه: ((ما يسمى أحياناً الاكتفاء بالمبنى العدمي)). (139) أما (هاليداي ورقية حسن)، فيعرفانه، بأنه: ((علاقة داخل النص، وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق. وهذا يعني أن الحذف عادة علاقة قبلية)). (140) والقولان السابقان يمكن توضيحهما بالمقارنة التي عقدها الدكتور محمد خطابي بين (الحذف) و(الاستبدال)، عند شرحه لعلاقة الحذف النصي عند (هاليداي وحسن)؛ قال: ((الحذف كعلاقة اتساق لا يختلف عن الاستبدال إلا بكون الأول-أي: الحذف- استبدالاً بالصف، أي أن علاقة الاستبدال تترك أثراً، وأثرها وجود أحد عناصر الاستبدال، بينما علاقة الحذف لا تخلف أثراً، ولهذا فإن المستبدل يبقى مؤشراً يسترشد به القارئ للبحث عن العنصر المفترض، مما يمكنه من ملء الفراغ الذي يخلفه الاستبدال، بينما الأمر على خلاف هذا في الحذف، إذ لا يحل محل المحذوف أي شيء، ومن ثم نجد في الجملة الثانية فراغاً بنيوياً يهتدي القارئ إلى ملئه اعتماداً على ما ورد في الجملة الأولى أو النص السابق، بتعبير الباحثين- هاليداي وحسن)). (141) ف(الحذف)، كعلاقة تماسك نصي؛ ((ينبغي

البحث عنه، في العلاقة بين الجمل وليس داخل الجملة الواحدة⁽¹⁴²⁾؛ (وذلك لأنَّ العلاقة بين طرفي الجملة علاقة بنيوية لا يقوم فيها الحذف بأي دور اتساق⁽¹⁴³⁾).

أمَّا تعيين المحذوف في إطار التماسك النصي، فيتحقق ضمن مفهوم (الإحالة الداخلية) بنوعيهما (القبلية) و(البعدية)؛ وذلك لأنَّ المحذوف لابد من وجود دليل عليه داخل النص، قد يكون هذا الدليل سابقاً للمحذوف أو لاحقاً له من حيث الترتيب داخل النص. وقد قسم الدكتور الفقي، (الإحالة الداخلية) عند الحذف النصي في القرآن الكريم، على نوعين: الأول: (حذف مرجعيته داخلية)؛ أي: أنَّ المحذوف يُستدل عليه بما هو مذكور في الآية نفسها أو في السورة نفسها. والثاني: (حذف مرجعيته خارجية)؛ أي: أنَّ المحذوف يستدل عليه بما هو مذكور في سورة أخرى.⁽¹⁴⁴⁾

ويقصد بـ(المرجعية الداخلية) و(الخارجية) هنا: (المرجعية على النصوص القرآنية)؛ فإذا كان المحذوف يرجع إلى نص من نفس السورة، فـ(المرجعية داخلية)؛ أي: ضمن السورة نفسها، أمَّا إذا كان المحذوف يرجع إلى آية من سورة أخرى، فـ(المرجعية خارجية)؛ أي: خارج السورة التي حصل في إحدى آياتها الحذف. فليس المقصود هنا بـ(المرجعية الخارجية): المقام الخارجي أو ما يعرف بسباق الحال.

أمثلة تطبيقية على (الحذف النصي):

في ضوء ما سبق كلُّه يمكن تقسيم (الحذف النصي)، من حيث المرجعية والإحالة على المحذوف، على نوعين، الأول: (حذف نصي مرجعيته داخلية)، والثاني: (حذف نصي مرجعيته خارجية). وسأبينها للقارئ على النحو الآتي:

أولاً: (حذف نصي مرجعيته داخلية):

ويتحقق بين الجمل التابعة لآيات السورة نفسها. وهذا النوع من الحذف النصي قائم على علاقتي (الإحالة القبلية) و(الإحالة البعدية)، فتكون (قبلية) إذا كان المحذوف - في جملة ما من جمل النص- له مذكورٌ يحيل عليه في جملة سابقة. وتكون (بعدية) إذا كان المحذوف - في جملة ما من جمل النص- له مذكورٌ يحيل عليه في جملة لاحقة؛ لذلك قد قسمته على قسمين، هما:

الحذف النصي الداخلي بدليل الإحالة البعدية :

ويستدل فيه على المحذوف في جملة متأخرة من جمل النص على عنصر سابق مذكور في جملة متقدمة من النص نفسه.

ومن الأمثلة على ذلك، قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتَ تُدْعَىٰ فِي الْبَيْتِ عَلَىٰ الْكُرْسِيِّ﴾ [آل عمران: 126 - 127]. فالمحذوف في جملة: (لَيَقْطَعَنَّ طَرَفًا)، هو: الفعل (نصركم)؛ بدليل ذكر (النَّصْر) في الآية السابقة لها. فيكون (النَّصْر) في الآية (126) عنصراً إحاليًا يدل على المحذوف في الآية التي بعده، وهي الآية (127)؛ فتكون الإحالة هنا (بعدية)؛ لأنَّ المذكور يحيل على محذوف بعده. وهو توجيه، الطبري،⁽¹⁴⁵⁾ والنحاس.⁽¹⁴⁶⁾

ومما يعزز الكلام المتقدم ويقويه، ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتَ تُدْعَىٰ فِي الْبَيْتِ عَلَىٰ الْكُرْسِيِّ﴾ [البقرة: 278، 279]. فالمحذوف في

جملة الشرط، وهي: (وَإِنْ تُبْتُمْ)، هو: (الرَّبَا)، وقد استدل عليه بذكر: (الرَّبَا) في الآية التالية لها. فيكون (الرَّبَا) في الآية (278) عنصراً إحاليًا يدل على المحذوف في الآية التي بعده، وهي الآية (279)؛ فتكون الإحالة هنا (بعدية)؛ لأنَّ المذكور يحيل على محذوف بعده. وهو توجيه، الطبري. (147)

الحذف النصي الداخلي بدليل الإحالة القبلية :

ويستدل فيه على المحذوف في جملة متقدمة من جمل النص بالإحالة على عنصر متأخر مذكور في جملة متأخرة من النص نفسه.

ومن الأمثلة الدالة عليه، قوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِرَبِّهِ: (وَجْعَلُوا لِلَّهِ)﴾، هو: جملة: (وَجْعَلُوا لِأَصْنَامِهِمْ نَصِيحًا)؛ بدليل قولهم في الآية نفسها، في جملة: (فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا). فيكون قولهم هذا، عنصراً إحاليًا يدل على المحذوف في الجملة التي قبله؛ فتكون الإحالة هنا (قبلية)؛ لأنَّ المذكور يحيل على محذوف قبله. وهو توجيه النحاس. (148)

ومما يعزز ما ذكرته في المثال السابق، ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِرَبِّهِ: (وَجْعَلُوا لِلَّهِ)﴾، هو: شبه الجملة: (بالرسول)؛ بدليل ما ذكر في الآية نفسها، في الجملة التي بعدها، وهي: (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ)؛ فما ذكر في هذه الجملة هو مما جاء به النبي ﷺ، فيدل ذلك على أنَّ من يؤمن بالرسول، يكون ممن يعمر مساجد الله. فما ذكر في هذه الجملة المتأخرة يعدُّ عنصراً إحاليًا يدل على المحذوف في الجملة التي قبله؛ فتكون الإحالة هنا (قبلية)؛ لأنَّ المذكور يحيل على محذوف قبله. وهو توجيه الزجاج. (149)

ثانياً: (حذف نصي مرجعيته خارجية) :

ويتحقق بين الجمل التابعة لآيات السور المختلفة. فالمحذوف في جملة ما من جمل سورة ما، تجده مذكوراً في سورة أخرى غيرها.

ومن أمثلته، قوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِرَبِّهِ: (وَجْعَلُوا لِلَّهِ)﴾، هو: (سَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ)، هو: (فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ)، بدليل ما ذكر؛ في قوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِرَبِّهِ: (وَجْعَلُوا لِلَّهِ)﴾، فيكون قوله: (فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ)، في الآية (53) من (سورة فصلت) عنصراً إحاليًا يدل على المحذوف في الآية (93) من (سورة النمل)؛ فتكون الإحالة ذات مرجعية خارجية؛ لأنَّ المذكور في (سورة فصلت) يحيل على محذوف في سورة أخرى، هي: (سورة النمل). قال المهدوي: ((وقوله: [□□]، أي: في أنفسكم، وفي غيركم؛ كما قال: [□□□□□□□□] [فصلت: 53])). (150) وقد ذكر الطبري، (151) والزجاج، (152) وابن أبي حاتم، (153) والنحاس، (154) قبل المهدوي؛ أنَّ معنى قوله تعالى: (سَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ)؛ هو: (سَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فِي جَمِيعِ مَا خَلَقَ فِي أَنْفُسِكُمْ)، من غير أن يشيروا إلى آية سورة النمل كما فعل المهدوي.

ومنه، قوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِرَبِّهِ: (وَجْعَلُوا لِلَّهِ)﴾، في جملة صلة الموصول، في قوله: (الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى)، بحسب ما ذكر الفراء، هو: (قَصَّرَ عَمَّا

أَمَرَ بِهِ؛ عَلَى تَقْدِيرِ: (الَّذِي قَصَّرَ عَمَّا أُمِرَ بِهِ وَتَوَلَّى)؛ فَالْـ(التَّكْذِيبُ) هُنَا يُرَادُ بِهِ مَعْنَى: (التَّقْصِيرُ)، وَاسْتَدَلَّ الْفَرَّاءُ عَلَى مَعْنَى: (التَّكْذِيبِ)؛ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، بِمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: أَلَّا □ □ □ □ [الواقعة: 2]؛ أَي: لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا تَقْصِيرٌ وَأَنَّهَا لَا تُخَلَّفُ؛ فَهِيَ وَاقِعَةٌ لَا مُحَالَةٌ. (155)

3. السبك النحوي بـ(الاستبدال) :

ويتحقق باستبدال عنصر بآخر بين الجمل التابعة للنص الواحد؛ تجنباً للتكرار. وهو على ثلاثة أنواع: (استبدال اسمي)، و(استبدال فعلي)، و(استبدال قولي).

وسأتناول في هذا القسم السبك النصّي بالأدوات النحوية التي يتحقق بها مفهوم (الاستبدال)، مقدماً لذلك بتمهيد لمفهوم (الاستبدال النصّي) عند اللغويين العرب، والباحثين النصيين المحدثين، وكما يأتي:

(الاستبدال النصي) عند علماء العربية:

لم أجد كلاماً واضحاً حول مفهوم الاستبدال النصي، عند علماء العربية -في حدود اطلاعي- سوى ما ذكره الزركشي في باب التكرار عند تعليقه لتكرار، لفظ (كذلك)، في قوله تعالى: ﴿أَأَمْسَى لِلْأَنْفِيسِ نَزْوَلاً﴾ [الأنبياء: 87]، فالتكرار لفظ (كذلك) في الآيتين: (105) و(110) من (سورة الصافات)؛ لا يفيد التوكيد، وإنما هو مبنيٌّ على ما تقدّم ذكره، فقوله: (كذلك) في الآية (105) إشارة إلى ما تقدم ذكره من (نداء الله تعالى لإبراهيم بأنّه قد صدق الرؤيا)، وقوله: (كذلك) في الآية (110) إشارة إلى ما تقدم من (فداء اسماعيل عليه السلام، بذبح عظيم من الله تعالى)، وعدّ الزركشي ذلك من (باب الاكتفاء)؛ قال: ((لأنه يبنى على ما سبقه في هذه القصة من قوله: [نَمْ نِ] ، فكأنه طرح فيما اكتفى بذكره أولاً عن ذكره ثانياً ولأن التأكيد بالنسبة فاعتبر اللفظ من حيث هو دون توكيده ويحتمل أن يكون من باب (الاكتفاء)). (156)

لذلك ساعتمد فيما يخصُّ (الاستبدال النصِّي) على ما جاء به النصيون المحدثون من مفاهيم وتقسيمات.

(الاستبدال النصي) عند الباحثين المحدثين :

وضَّح هاليداي ورقية حسن مفهومه، وذلك بتعريفهما له؛ بأنّه: ((عملية تتم داخل النص، إنّه تعويض عنصر في النص بعنصر آخر)).⁽¹⁵⁷⁾ وقد بيّن الدكتور محمد خطابي كيفية الاستبدال وفقاً لرأي هذين الباحثين، قائلاً: ((معظم حالات الاستبدال النصي قبلية، أي علاقة بين عنصر متأخر وبين عنصر متقدم...وعلاقة الاستبدال تترك أثراً، وأثرها وجود أحد عناصر الاستبدال...ولهذا فإنّ المستبدل يبقى مؤشراً يسترشد به القارئ للبحث عن العنصر المفترض، مما يمكنه من ملء الفراغ الذي يخلفه الاستبدال...و قسم الباحثان الاستبدال إلى اسمي وفعلی وقولی)).⁽¹⁵⁸⁾

وقد مثل الدكتور أحمد عفيفي لأنواع الاستبدال الثلاثة: (الاستبدال الاسمي)، و(الاستبدال الفعلي)، و(الاستبدال القولي)، كما يأتي:

(الاستبدال الاسمي): ويتحقق باستعمال عناصر لغوية اسمية مثل آخر – آخرون – نفس، ومثل له بقوله تعالى: أأ^١

[illegible]

أمثلة تطبيقية على (الاستبدال النصي):

يتضح مما تقدّم أنّ أنواع (الاستبدال النصي) ثلاثة، وهي: (الاستبدال الاسمي)، و(الاستبدال الفعلي)، و(الاستبدال القولي)، وعليه فقد قسمت (الاستبدال) بمفهومه النصي، كعلاقة تماسك نحوية، على ثلاثة أنواع، هي:

أولاً: الاستبدال الاسمي:

ويتمثل بعدم تكرار الاسم في جمل النص الواحد؛ وذلك باستعمال ما ينوب عنه، مثل استعمال كلمة (آخر)، أو (أخرى)، أو (آخرون)، أو ما في معناها.

ومن أمثله، قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ تَعَالَى الْكَبِيرُ﴾ [آل عمران: 13].
فقوله: (فئة)، قد استبدله بقوله: (أخرى) في الآية نفسها، والاستبدال هنا من النوع (الاسمي)؛ لأنه أبدل اسماً باسم. وقد أشار مكي بن أبي طالب (ت437هـ) ضمناً إلى الاستبدال النصي هنا؛ قائلاً: ((وترك ذكر الأخرى لدلالة ذكر المؤمنة عليها)). (162) أي: حذف ذكر (الفئة) في قوله: (وأخرى كافرة)، بدليل ذكر (الفئة)، في قوله: (فئة تقتل)، وهي الفئة المؤمنة التي ذكرها مكي.

ثانياً: الاستبدال الفعلي:

ويتمثل بنباية (يفعل) ومشتقاته عن أفعال ذكرتها أو تضمنتها جمل أخرى في النص.
ومن أمثله، قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ تَعَالَى الْكَبِيرُ﴾ [الأنعام: 112].
قوله: (فعلوه)، يحتمل أن يكون استبدالاً، لـ (العداوة)؛ في قوله: (جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا)، أو قد يكون استبدالاً لـ (الإيحاء)؛ في قوله: (يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ) من الآية نفسها. فالفعل: (فعلوه) هو استبدال لما مر ذكره من: (العداوة) أو (الإيحاء). ولا يخفى ما لهذا الاستبدال من أثر في التماسك النصي داخل هذه الآية. وهو توجيه الطبري. (163)

ثالثاً: الاستبدال القولي:

ويتمثل باستبدال ما تقدّم ذكره من القول، في جملة من جمل النص باسم الإشارة (ذلك)، أو بأداة النفي (لا) عند ورودها في جملة أخرى من النص نفسه. لذلك قسّمت الاستبدال القولي، على قسمين، الأول: الاستبدال باسم الإشارة (ذلك)، والثاني: الاستبدال بحرف النفي (لا). وبيان ذلك يكون على النحو الآتي:

الاستبدال القولي باسم الإشارة (ذلك):

ومن أمثله، قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ تَعَالَى الْكَبِيرُ﴾ [البقرة: 64]. فقوله: (ذلك) في هذه الآية، هو استبدال لما تقدم القول فيه من الآيات التي رآها بنو إسرائيل، وهذه الآيات (المعجزات) قد تقدّم ذكرها في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ تَعَالَى الْكَبِيرُ﴾ [البقرة: 57] وقوله: ﴿أَأَنْتَ تَعَالَى الْكَبِيرُ﴾ [البقرة: 60]، وقوله: ﴿أَأَنْتَ تَعَالَى الْكَبِيرُ﴾ [البقرة: 63]. فالمفسرون لم ينصوا على الاستبدال هنا وإنما هو ما يفهم من تفسيرهم لمعنى هذه الآية؛ فـ (الآيات) التي رؤوها قد عوّض عنها باسم الإشارة (ذلك). وهو توجيه، الطبري، (164) والزجاج. (165)

ومن أمثله، قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ تَعَالَى الْكَبِيرُ﴾ [النجم: 29، 30]. فقوله: (ذلك)، هو استبدال لما تقدم القول فيه من جهلهم لأمر دينهم وتبصّرهم أمر دنياهم فقط، قال المهدوي: ((وقوله: [] هذا متصل بقوله: []، يعني: أنهم إنما يُبصرون أمر دنياهم، ويجهلون أمر دينهم)). (166)

الاستبدال القولي بـ (لا) النافية:

ومن أمثلته، قوله تعالى: ﴿أَأَمْسِكُ إِلَهُكُمْ﴾ [النساء: 65]. فأداة النفي (لا) في قوله: (□□) في هذه الآية، استبدال لما تقدم القول فيه من زَعَمَهُمْ بأنهم آمنوا بما أنزل على النبي ﷺ، وبما أنزل على الأنبياء من قبله، في قوله تعالى: ﴿أَأَمْسِكُ إِلَهُكُمْ﴾ [النساء: 60]. والمفسرون لم ينصوا على الاستبدال هنا وإنما هو ما يُفهم من تفسيرهم لمعنى هذه الآية. وهو توجيه، الطبري. (167)

ومن أمثلته، قوله تعالى: ﴿أَأَمْسِكُ إِلَهُكُمْ﴾ [الانفطار: 9]. فحرف الجواب: (كلا) في قوله: (كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ)، يحتمل أن يكون بمعنى أداة النفي (لا)، فيكون وفقاً لهذا المعنى استبدالاً لما تقدم القول فيه من زَعَمَهُمْ بأنهم مُحَقِّقُونَ بعبادتهم غير الله تعالى، في قوله: ﴿أَأَمْسِكُ إِلَهُكُمْ﴾ [الانفطار: 6]. والمفسرون لم ينصوا على الاستبدال هنا وإنما هو ما يُفهم من تفسيرهم لمعنى هذه الآية. وهو توجيه، الطبري. (168)

4. السبك النحوي بـ(الرَّبْط):

ويتمثل هذا النوع من السبك النحوي بأدوات الربط النحوي التي تربط بين الجمل التابعة للنص الواحد.

وسأتناول في هذا القسم السبك النصي بالأدوات النحوية التي يتحقق بها مفهوم (الرَّبْط)، مقدماً لذلك بتمهيد لمفهوم (الرَّبْط النصي) عند اللغويين العرب، والباحثين النصيين المحدثين، وكما يأتي:

الربط النصي عند علماء العربية :

عني النحاة العرب بالروابط داخل الجملة الواحدة. (169) وكذلك بالروابط بين الجملتين المستقلتين، وهو ما نجده في أسلوب القسم، وأسلوب الشرط، اللذين يتألف كل واحد منهما من جملتين مستقلتين، تربطهما أداة شرط أو قسم، فنجد السيرافي (ت368هـ)، مثلاً، يصرّح بدور حرفي الشرط (لو)، و(إن) في الربط بين جملتين لا علاقة لإحادهما بالأخرى، تحت (أسلوب الشرط)، قال: ((إن، ولو، يدخلان على جملتين مباينة إحداهما للأخرى، كقولنا: قدم زيد، وخرج عمرو، لا يتعلق قدوم زيد بخروج عمرو، فإذا أدخلنا لو ربطت إحدى الجملتين بالأخرى، وعلقتها بها على المعنى الذي توجه له والذي توجه إن)). (170) وكذلك نجد ابن الوراق (ت381هـ)، ينصُّ على الربط بين جملتين بأدوات الشرط، هما: جملة الشرط، وجملة جواب الشرط، وذلك عند تعليله سبب الجزم في جملتي الشرط وجوابه، بقوله: ((وإنما خصت بالجزم؛ لأنَّ الشرط والجزاء يقتضي جملتين كقولك: إنَّ تضرب أضرب، فطول ما يقتضيه الشرط والجزاء اختير له الجزم؛ لأنَّه حذف وتخفيف)). (171) وكذلك الزمخشري نصَّ على الربط بأدوات الشرط بين جملتين مستقلتين، قال: ((إن، ولو، يدخلان على جملتين، فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاءً؛ كقولك: إنَّ تضربني أضربك ولو جئتني لأكرمك)). (172) وقد نصَّ أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، على دور الأدوات: (اللام) و(إن) و(ما) و(لا)، في الربط بين (جملة القسم) و(جملة جواب القسم)، قائلاً: ((فإن قيل: قَلِمَ جعلوا جواب القسم باللام، وإن، وما، ولا؟ قيل: لأنَّ القسم وجوابه لَمَّا كانا جملتين؛ والجمل تقوم بنفسها، وإنما تتعلّق إحدى الجملتين بالأخرى، برابطة بينه وبين

جوابه؛ وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجباً أو منفياً؛ جعلوا الرابطة بينهما بأربعة أحرف؛ حرفين للإيجاب، وهما: اللام، وإن وحرفين للنفي، وهما: لا، وما⁽¹⁷³⁾)). وكذلك عني النحاة العرب فيما يخص الروابط بين الجمل، بعطف الجملة على الجملة بحروف العطف؛ قال ابن عصفور في باب (عطف النسق): ((وهو حمل الاسم على الاسم، أو الفعل على الفعل، أو الجملة على الجملة، بشرط توسُّط حرفٍ بينهما من الحروف (الموضوعة لذلك)).⁽¹⁷⁴⁾ وحروف العطف، هي: (الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو، وبل، ولا).⁽¹⁷⁵⁾ وتفيد الربط بين الجمل المختلفة.

وسأوضح عمق إدراك النحاة العرب لدور الأدوات النحوية كروابط بين الجمل في التماسك النصي، وذلك في المقدمات التي وضعتها لكل نوع من أنواع الربط بين الجمل، وهو ما سأفصل القول فيه بعد بيان مفهوم (الربط النصي) عند المحدثين.

(الربط النصي) عند المحدثين:

وقد عبّر عنه (بوجراند)، بأنه: ((العلاقات التي بين المساحات أو بين الأشياء التي في هذه المساحات)).⁽¹⁷⁶⁾ وتتمثل أنواع الربط عنده: بـ(مطلق الجمع، والفصل، والاستدراك، والتفريع، والتخيير).⁽¹⁷⁷⁾ وقد وضّح الدكتور أحمد عفيفي، أنواع الربط السابقة، ما نصّه: ((النوع الأول: (مطلق الجمع): ويربط بين صورتين حيث يوجد اتحاد أو تشابه بينهما يمكن استعمال: (الواو، أيضاً، بالإضافة، إلى، علاوة على هذا). النوع الثاني: (التخيير): ويربط بين صورتين تكون محتوياتهما متماثلة وصادقة، غير أنّ الاختيار لا بد أن يقع على محتوى واحد، في هذه الحالة يمكن استعمال: (أو). النوع الثالث: (الاستدراك): ويربط الاستدراك على سبيل السبب بين صورتين من صور المعلومات، بينهما علاقة تعارض، ويمكن استعمال: (لكن، بل، مع ذلك). النوع الرابع: (التفريع): ويشير إلى العلاقة بين صورتين بينهما حالة تدرج، أي: أن تحقق واحدة منهما يتوقف على حدوث الأخرى. ويستخدم لذلك: لأن، مادام، من حيث، ولهذا، بناء على هذا، ومن ثم، هكذا، إلخ)).⁽¹⁷⁸⁾

ولا يخفى الغموض الذي في تعريف (بوجراند) للربط النصي؛ لكن إذا ما رجعنا إلى تعريف (هاليداي ورقية حسن)، فستتضح الصورة أكثر، فهما يعرفانه، بأنه: ((تحديد للطريقة التي يترابط بها اللاحق مع السابق بشكل منظم)).⁽¹⁷⁹⁾

وهذا التعريف هو الآخر بحاجة إلى توضيح، وقد وضّحه الدكتور محمد خطابي قائلاً: ((معنى هذا أن النص عبارة عن جمل أو متتاليات متعاقبة خطياً، ولكي تدرك كوحدة متماسكة تحتاج إلى عناصر رابطة متنوعة تصل بين أجزاء النص. ولما كانت وسائل الربط متنوعة فقد فرّع الباحثان هذا المظهر إلى: إضافي وعكسي وسببي وزمني)).⁽¹⁸⁰⁾

فالربط كما ذكر الدكتور خطابي عند (هاليداي وحسن) على أربعة أنواع، هي: (ربط إضافي): يتمثل بالأداتين (و)، و(أو). و(ربط عكسي): يتمثل بالأدوات (كيفما)، (لكن)، (مهما)، (حتى)، (إلا أن). و(ربط سببي): يتمثل بالعلاقات الآتية: (النتيجة)، (الشرط)، (السبب). و(ربط زمني): يتمثل بالأداة (عندئذ)، (إذ) الظرفية.⁽¹⁸¹⁾

ويتضح الربط النصي أكثر عند (فان دايك)؛ وذلك عند بيانه لدور أدوات الربط النحوية في تماسك جمل النص؛ قال: ((إن أدوات الربط لا تبين فقط معنى الجمل القضايا،

وتفصلها عن جمل أخرى (قضايا)، بل يمكن أيضاً أن تعمل على بناء تراكيب متتالية من الجمل⁽¹⁸²⁾. فأدوات الربط النحوي لها دور مهم وفَعَّال في بناء وتركيب وحدات النص وتماسكه. وقد صنَّف (فان دايك) الربط بين الجمل بالأدوات النحوية، على عدَّة أنواع، هي: (العطف التشريكي)، و(الفصل)، و(التقابل)، و(الاستدراك)، و(الشرط)، و(التعليل)، و(الغاية)، و(الظرفية)⁽¹⁸³⁾.

أمَّا أنواع الربط النصي بالأدوات النحوية في العربية، فإنه لا يخرج عن الأنواع الآتية، وهي: (الربط التشريكي بالعطف)، و(الربط الاستدراكي ببل، ولكن، وأم)، و(الربط الحالي بواو الحال أو بالواو وقد)، و(الربط التعليلي بإذ، ولذا، ولام التعليل، مع الفعل المضارع، وكي، وعلّ، ولعل)، و(الربط الغائي بحتى، وبما في ذلك، وإلى أن)، و(الربط التشبيهي، بأدوات التشبيه)، و(الربط الشرطي، بأدوات الشرط)⁽¹⁸⁴⁾.

أمثلة تطبيقية على (الربط النصي):

مما تقدم كله، يتضح أنَّ (الربط النصي) يتحقق بالأدوات النحوية الرابطة بين الجمل المختلفة للنص الواحد. وحتى يتضح دور هذه الأدوات النحوية الرابطة في (التماسك النصي)؛ سأتناولها مقسمة على مجموعات، تمثل كل مجموعة منها نوعاً من أنواع الربط في العربية، ومما رصدته من أنواع الربط، ستة أنواع، هي: (الربط التشريكي)، و(الربط الاستدراكي)، و(الربط الإضرابي)، و(الربط التعليلي)، و(الربط التشبيهي)، و(الربط الشرطي). وسأقتصر على ذكر ثلاثٍ منها بغية الاختصار، وبيان ذلك فيما يأتي:

أولاً: الربط التشريكي:

وَيَتِمُّ بحروف العطف: (الواو)، و(الفاء)، و(ثم)؛ التي تشترك شيئين في الحكم والإعراب.⁽¹⁸⁵⁾ ويتحقق الربط النصي بهذه الحروف بعطفها الجمل المختلفة العائدة إلى نصٍّ واحد، كما يأتي:

الربط التشريكي بـ(الواو) العاطفة :

الواو العاطفة، هي: حرف يفيد الإشراك في الإعراب والحكم؛ قال المبرد (ت285هـ): ((ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول)).⁽¹⁸⁶⁾ ويتحقق الربط النصي بـ(الواو العاطفة) بربطها بين الجمل المختلفة،⁽¹⁸⁷⁾ سواء في الآية الواحدة أم في الآيات المختلفة. ولابن يعيش كلام قريب من مفهوم الربط النصي بالعطف، يقول فيه: ((والغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض، واتصالها، والإيدان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء. وذلك إذا كانت الجملة الثانية اجنبية من الأولى غير ملتبسة بها، وأريد اتصالها بها، فلم يكن بد من الواو لربطها بها)).⁽¹⁸⁸⁾

ومن الأمثلة على الربط بالواو العاطفة بين الجمل، قوله تعالى: أ□□□□□□□□□□
 □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ [التوبة: 14، 15]. ف(الواو) تعطف الجملة
 الفعلية (يَتُوبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ)، على جواب الشرط : (يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ)، وذلك على
 قراءة النصب في الفعل (وَيَتُوبُ)، بإضمار (أَنْ).⁽¹⁸⁹⁾ وهو توجيهه، ابن الأنباري،⁽¹⁹⁰⁾
 وابن جنى.⁽¹⁹¹⁾

الربط التشريكي بـ(الفاء) العاطفة :

(الفاء) العاطفة: تفيد الإشراف في الحكم والإعراب مع الترتيب؛ قال المبرد: ((وهي توجب أنَّ الثاني بعد الأول وأنَّ الأمر بينهما قريب)).⁽¹⁹²⁾ وقد ذكر ابن هشام أنَّ الفاء الرابطة بين الجمل غالب فيها أنَّ تكون سببية مرتبطة بجواب الشرط؛ وكذلك قد تربط الجمل من غير إفادة معنى السببية؛ قال: ((ولفاء معنى آخر وهو التسبب وذلك غالب في عطف الجمل... وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى)).⁽¹⁹³⁾

ويتحقق الربط النصي بـ(الفاء العاطفة) وذلك بربطها بين الجمل المختلفة في الآية الواحدة أو في الآيات المختلفة.

ومن الأمثلة على الربط بالفاء العاطفة بين الجمل، قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ أَشَدُّ حُبًّا لِلنَّاسِ﴾ [النساء: 84]. فـ (الفاء) العاطفة ربطت بين جملة:

[illegible]

الربط التشريكي بـ(ثمَّ) العاطفة:

(ثُمَّ): حرف عطف يفيد الترتيب مع التراخي والإشراك في الحكم والإعراب. (196) ويتحقق الربط النصي بـ(ثم العاطفة) وذلك بربطها بين الجمل المختلفة سواء في الآية الواحدة أم في الآيات المختلفة. وقد اختلف النحاة في الحرف (ثُمَّ) هل يفيد ترتيب الأخبار مع الأزمان، أم يفيد ترتيب الأخبار فقط، من غير مراعاة للأزمان. (197) لذلك جعلت الربط النصي بـ(ثم) على قسمين، الأول: إفادتها ترتيب الأخبار فقط، والثاني: إفادتها ترتيب الأخبار مع الأزمان. وبيان ذلك يكون على النحو الآتي:

(بل): حرف يفيد الإضراب؛ أي: إثبات الأمر للثاني ونفيه عن الأول. (206) ويدخل على المفرد وعلى الجملة، فإذا دخل على الجملة فهو حرف ابتداء لا عطف، ويفيد، إمّا الإضراب الإبطالي؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَأَمْسَى لِلْأَنْبِيَاءِ نَارٌ﴾ [المؤمنون: 70]، أو الإضراب الانتقالي، نحو قوله تعالى: ﴿أَأَمْسَى لِلْأَنْبِيَاءِ نَارٌ﴾ [الأعلى: 14 - 16]. (207) أمّا إذا دخل على المفرد، فهو حرف عطف يفيد الإضراب؛ وذلك إذا سُبِّقَتْ: بإيجاب؛ نحو: (قام زيد بل عمرو)، أو أمر؛ نحو: (ليقم زيد بل عمرو)، أو نفي؛ نحو: (ما جاءني عمرو بل بكر)، أو نهى؛ نحو: (لا تضربُ زيداً بل عمراً). (208) وإذا سبقت (بل) بإيجاب أو أمر؛ فإنّها: ((تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها)). (209) وإذا سبقت بنفي أو نهى؛ فإنّها: ((لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعده)). (210) فـ(بل) الداخلة على الجملة تفيد الربط النصّي؛ لأنّها تربط بين جملتين تجمعهما وحدة موضوعية كالنص الواحد. أمّا إذا دخلت على المفرد فتفيد الربط داخل الجملة الواحدة، وتخرج عن ميدان الربط النصّي. وبيان ذلك يكون على النحو الآتي:

إفادة (بل) الربط النصّي الإضرابي:

ومن أمثله، قوله تعالى: ﴿أَأَمْسَى لِلْأَنْبِيَاءِ نَارٌ﴾ [الأنبياء: 5]. فـ(بل) في جملة: (بَلِ افْتَرَاهُ) تفيد الإضراب الانتقالي؛ الذي يبين انتقال المشركين من ادّعاء إلى آخر في حق القرآن الكريم المنزل على النبي ﷺ؛ فادّعوا بأنّه سحرٌ، وذلك في قولهم: ﴿أَأَمْسَى لِلْأَنْبِيَاءِ نَارٌ﴾ [الأنبياء: 3]، ثم ادّعوا بأنّه أضغاث أحلام، وذلك في قولهم: ﴿أَأَمْسَى لِلْأَنْبِيَاءِ نَارٌ﴾ [الأنبياء: 5]، ثم ادّعوا ثالثاً بأنّه مفترى من النبي ﷺ، وذلك في قولهم: ﴿أَأَمْسَى لِلْأَنْبِيَاءِ نَارٌ﴾ [الأنبياء: 5]. قال المهدوي: ((وقوله: ﴿أَأَمْسَى لِلْأَنْبِيَاءِ نَارٌ﴾ وليس في الكلام جحد؛ لأنّه خبرٌ عن أهل الجحود، فأخبر تعالى بتناقضهم)). (211) وقد فصل أبو السعود (ت982هـ)، القول في الإضراب التي يدل عليه (بل)، في قوله: (بَلِ افْتَرَاهُ)، قائلاً: ((إضرابٌ من جهته تعالى وانتقال من حكاية قولهم السابق إلى حكاية قول آخر مضطرب في مسالك البطلان، أي لم يقتصرُوا على أن يقولوا في حقه ﷺ: هل هذا إلا بشرٌ وفي حق ما ظهر على يده من القرآن الكريم إنه سحرٌ بل قالوا تخاليفُ الأحلام ثم أضربوا عنه فقالوا: (بَلِ افْتَرَاهُ) من تلقاء نفسه من غير أن يكون له أصلٌ أو شبه أصل)). (212)

ومن أمثله، قوله تعالى: ﴿أَأَمْسَى لِلْأَنْبِيَاءِ نَارٌ﴾ [الأنعام: 28]. فـ(بل) في جملة: (بَلِ افْتَرَاهُ) تفيد الإضراب الإبطالي، وهو إبطال ما ادّعوه بقولهم: ﴿أَأَمْسَى لِلْأَنْبِيَاءِ نَارٌ﴾ [الأنعام: 27]. قال المهدوي: (((بل): إضراب عن تمثيهم وادّعائهم الإيمان لو رُدُّوا؛ ومعنى [] في قول الحسن: بدا لبعضهم ما كان يُخفيه بعضٌ، وقيل: بدا لهم وبأل ما كانوا يُخفون من الكفر)). (213) وكذلك قد فصل أبو السعود، (214) القول في معنى الإضراب في (بل)، في قوله: (بَلِ افْتَرَاهُ)، متوسّعاً فيه بما يضيق به مجال البحث هنا.

إفادة (بل) الربط الجُملي الإضرابي:

ومن أمثله، قوله تعالى: ﴿أَأَمْسَى لِلْأَنْبِيَاءِ نَارٌ﴾ [البقرة: 135]. فـ(بل)، في جملة: (بَلِ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ)؛ حرف عطف يفيد الإضراب بإثبات الحكم لما بعده والسكوت عمّا قبله؛ لأنّه سبق بأمرٍ، هو قوله: (كُونُوا). فتفيد (بل) هنا إثبات الهداية لمن كان على ملة

إبراهيم (عليه السلام). فقد وجه سيبويه،⁽²¹⁵⁾ والفراء،⁽²¹⁶⁾ وأبي عبيدة،⁽²¹⁷⁾ نصب (مَلَّة) على إفادة معنى الأمر. أمَّا الزجاج فقد وجه النصب على تقدير حذف المضاف.⁽²¹⁸⁾ وقد نسب مكي بن أبي طالب،⁽²¹⁹⁾ لأبي عبيدة، النصب على الإغراء، والمثبت في كتاب أبي عبيدة خلاف ذلك، إذ تقدم اختياره النصب على الأمر متابعاً سيبويه في ذلك.⁽²²⁰⁾ فكل هذه التقديرات مرتبطة بـ(بل) فإنه يفيد الإضراب عن اتباع اليهودية والنصرانية، واتباع مَلَّة إبراهيم (عليه السلام).

الربط الإضرابي بـ(أم) المنقطعة:

(أم) المنقطعة: حرف عطف يفيد الإضراب، بمعنى: (بل)، وتسبق بالاستفهام أو بالخبر.⁽²²¹⁾ وتدخل على الجمل فقط مما يدخلها في مفهوم (الربط النصي)؛ قال ابن الناظم مبيئاً ذلك: ((أما أم المنقطعة: فهي الواقعة بين جملتين، ليستا في تقدير المفردين، بل كل منهما مستقل بفائدته)).⁽²²²⁾ وقد بين الدكتور فاضل السامرائي أنَّها تفيد الإضراب الانتقالي فقط، قال: ((إنَّ (أم) لا تستعمل إلا في الإضراب الانتقالي، ولا تستعمل في الإضراب (الباطالي)).⁽²²³⁾

ومن الأمثلة على الربط النصي بـ(أم) المنقطعة، للإضراب، قوله تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهُمُ الْقُدِيرُ □□□□□□□□□□ [يونس: 37، 38]. فـ(أم) المنقطعة، في جملة: (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ؟) هي حرف يفيد الإضراب الانتقالي؛ فتفيد (أم) هنا الانتقالي من إثبات أَنَّ الْقُرْآنَ مُنْزَلٌ مِنْ اللَّهِ تعالى، وذلك في قوله: (وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، إلى بيان ادِّعاء المشركين أَنَّ الْقُرْآنَ مُفْتَرَى مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. وهو توجيه الزجاج؛ قال: ((المعنى: بل يقولون افتراه، هذا تقرير لهم؛ لإقامة الحجة عليهم)).⁽²²⁴⁾

ومن الأمثلة الأخرى، قوله تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهُمُ الْقُدِيرُ □□□□□□□□□□ [الزخرف: 51، 52]. فـ(أم) المنقطعة، في جملة: (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ؟) هي حرف يفيد الإضراب الانتقالي؛ فتفيد (أم) هنا الانتقالي من تفاخر فرعون بالملك الذي عنده، وذلك في قوله: (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي)، إلى تفضيل نفسه على موسى (عليه السلام) الذي ليس له من الملك مما عند فرعون، في قوله: (أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ). وهو توجيه أبي عبيدة.⁽²²⁵⁾

الربط الإضرابي بـ(أو):

أشار سيبويه، إلى معنى الإضراب في (أو)، ولم ينصَّ عليه صراحةً، وذلك عند حديثه عن تكرار النفي والنهي عند العطف، بـ(أو)؛ في قولهم: (لست بشراً أو لست عمراً)، وقولهم: (ما أنت ببشر، أو ما أنت بعمر)، فذكر سيبويه أنَّ تكرار النفي بعد (أو) العاطفة يجعلها بمنزلة (بل) التي تفيد الإضراب؛ قال: ((لم يجيء إلا على معنى: لا بل ما أنت بعمر، ولا بل لست بشراً)).⁽²²⁶⁾ وقد نسب أبو البركات الأنباري القول بإفادة (أو) الإضراب؛ مثل: (بل)، للكوفيين، وبأنَّ البصريين لم يجيزوه.⁽²²⁷⁾

ومهما يكن من خلافهم؛ فـ(أو) تفيد معنى الإضراب كـ(بل) والدليل على ذلك أنَّ سيبويه قد أشار في المثال السابق إلى إفادة (أو) معنى (بل). والحقيقة أنَّ أكثر النحاة قالوا بإفادة (أو) معنى الإضراب.⁽²²⁸⁾ وقد أسماها ابن الأثير (ت606هـ)، بـ(المنقطعة)؛ قال: ((والمنقطعة: كقولك: أنا أخرج أو أقيم، أضربت عن الخروج وأثبتت الإقامة)).⁽²²⁹⁾ وقد

ذكر الرضي (ت686هـ)، أَنَّ (أو) التي للاضراب؛ عند دخولها على المفرد؛ تكون حرف عطف، وعند دخولها على الجملة تكون حرف ابتداء.⁽²³⁰⁾ وبدخولها على الجملة يتحقق (الربط النصي)؛ وذلك لربطها بين جملتين في نصٍّ واحد.

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿أَ۟۟۟۟۟۟﴾ [الصفافات: 147]. ف(أو) الداخلة على جملة: (يَزِيدُونَ)، حرف ابتداء يفيد الإضراب على معنى: (بل)؛ على تقدير: (بل يزيّدون). وهو توجيه، الأخفش (ت215هـ)،⁽²³¹⁾ والطبري،⁽²³²⁾ والزجاج.⁽²³³⁾

ثالثاً: الربط الشرطي :

ويتمُّ بـ(فاء السببية)،⁽²³⁴⁾ التي تدخل على جواب الشرط فتربط بين (جملة الشرط) و(جملة جواب الشرط)، وكذلك تدخل على جواب ما يشبه الشرط، مثل: (أمّا).⁽²³⁵⁾ وتسمّى في الحالتين بـ(الفاء الجوابية).

ويتحقق الربط النصي بـ(الفاء الجوابية) عندما تربط بين جملتين مختلفتين؛ تكون إحدهما سبباً في حدوث الأخرى، قال ابن جني: ((وإنما جيء بالفاء في جواب الشرط توصلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر)).⁽²³⁶⁾ وقد نصَّ السيرافي على دور أدوات الشرط، مثل: (لو)، و(إن)، في الربط بين جملتين مختلفتين، وذلك في قوله: ((إن، ولو، يدخلان على جملتين مباينة إحداهما للأخرى، كقولنا: قدم زيد، وخرج عمرو، لا يتعلق قدوم زيد بخروج عمرو، فإذا أدخلنا (لو) ربطت إحدى الجملتين بالأخرى، وعلقتها بها على المعنى الذي توجيهه لو والذي توجيهه إن)).⁽²³⁷⁾ وكذلك الزمخشري قد نصَّ على الربط بأدوات الشرط بين جملتين مستقلتين، قال: ((إن، ولو، يدخلان على جملتين، فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاءً؛ كقولك: إن تضربني أضربك ولو جئتني لأكرمك)).⁽²³⁸⁾ وكذلك قد نصَّ ابن بابشاذ (ت469هـ)، على أَنَّ (الفاء الجوابية) تربط كل ما فيه الشرط أو معنى الشرط؛ قائلاً: ((والفاء دخلت؛ لتعلق الجواب بالشرط. وكذلك تفعل بالفاء في باقي كل ما يشرط به)).⁽²³⁹⁾

ومن الأمثلة على الربط النصي بالفاء الجوابية الداخلة على جواب الشرط بين جملتين، قوله تعالى: ﴿أَ۟۟۟۟۟۟﴾ [النساء: 84]. فالفاء في قوله: (فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)، قد ربطت بين جملة جواب الشرط: (فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)، في هذه الآية، وبين جملة الشرط: (وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ)، في قوله: ﴿أَ۟۟۟۟۟۟﴾ [النساء: 74]. وهو توجيه الزجاج، وقد ذهب الزجاج أيضاً إلى أَنَّ قوله: (فقاتل) يجوز أن يكون متصلاً، بقوله: ﴿أَ۟۟۟۟۟۟﴾ [النساء: 75]، على معنى الأمر بالقتال في سبيل الله، قال: ((ويجوز أن يكون متصلاً بقوله: (وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله) أي: أي شيء لكم في ترك القتال (فقاتل في سبيل الله). فأمره الله بالقتال ولو أنه قاتل وحده، لأنه قد ضمن له النصر)).⁽²⁴⁰⁾

ومن أمثله أيضاً، قوله تعالى: ﴿أَ۟۟۟۟۟۟﴾ [يونس: 104]. فالفاء في قوله (فَلَا أَعْبُدُ) قد ربطت بين جملة جواب الشرط: (فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) وجملة الشرط: (إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي). وفي الحقيقة إنَّ الشرط هنا فيه تعريض؛⁽²⁴¹⁾ ومعناه قد بيّنه الطبري؛ قائلاً: ((وهذا تعريض ولحن من الكلام لطيف. وإنما معنى الكلام: إن كنتم في شك من ديني، فلا ينبغي لكم أن تشكوا فيه، وإنما ينبغي

لكم أن تشكوا في الذي أنتم عليه من عبادة الأصنام التي لا تعقل شيئاً ولا تضر ولا تنفع. فأما ديني فلا ينبغي لكم أن تشكوا فيه؛ لأنني أعبد الله الذي يقبض الخلق فيميتهم إذ شاء، وينفعهم ويضرهم إن شاء)).⁽²⁴²⁾

المبحث الثاني

الحبك النصي : (Coherence)

سأتناول في هذا المبحث مفهوم (الحبك النصي) عند علماء العربية وعند الباحثين المحدثين، لبيان سبق علماء العربية للباحثين المحدثين في مجال التحليل النصي، ودليل سبقهم هو ما سأذكره من الأمثلة المتعلقة بالحبك النصي و تأصيلها بما جاء في كتب المفسرين واللغويين السابقين واللاحقين؛ فيوضح بذلك قَدَم التحليل النصي عند علماء العربية وأصالتهم في هذا المضمار، مع بيان أن الفارق بين عملهم وعمل المحدثين كما ذكرت مسبقاً يكمن في التبويب والمصطلح، والفضل للمحدثين في هذا الباب هو إحياءهم للتراث اللغوي العربي عند محاولتهم لجلاء معنى المصطلح الغربي الوافد باسقاطه على النص العربي، لاسيما عند تطبيقه على النص القرآني الكريم. وبيان ذلك كما يأتي:

(الحبك النصي) عند علماء العربية:

ويُراد بـ(الحبك النصي): الروابط المعنوية بين الجمل المؤلفة للنص الواحد؛ والتي تعمل على انسجام النص والتحام الجمل المؤلفة له.

ويُتَّضح (الحبك النصي) عند علماء العربية، في أمور ثلاثة، أولها: (المناسبة القرآنية) عند المفسرين؛ وهي أكثرها وضوحاً وجلاءً للتحليل النصي عندهم. والثاني منها: (باب الإيجاز والإطناب) عند البلاغيين، وثالثها: (العلاقات الدلالية من حيث تخصيص العام وتفصيل المجمع) عند الأصوليين. وبيانها على النحو الآتي:

ف(المناسبة القرآنية) عند المفسرين تدخل في صُلب (الحبك النصي)؛ لأنها قائمة على الترابط المعنوي بين الآيات و السور؛ إذ عني المفسرون في موضوع (المناسبة القرآنية)، ببيان المناسبة بين الآية والآية التي قبلها أو التي بعدها، وكذلك بيان المناسبة بين السورة والسورة التي قبلها أو التي بعدها، وكذلك بيان المناسبة بين الجملتين المتغايرتين من حيث المضمون داخل الآية الواحدة؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَأَمْسَى لِلْأَنْفُسِ الْيَوْمَ نَوْمًا مِّنْ دُونِ الْيَوْمِ﴾ [النساء: 58]. فقد بيّن الفخر الرازي (ت606هـ)، وجه العطف بين (الأمر بأداء الأمانة إلى أهلها)، في جملة: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا)، وبين: (الأمر بالحكم بالعدل)، في جملة: (وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)، فظاهر الأمر أن لا علاقة بين مضمون الجملتين، فالأولى في أداء الأمانة، والثانية في الحكم بالعدل؛ فيعلل الرازي هذا الربط بين الجملتين مبيِّناً المناسبة بينهما؛ قائلاً: ((ولما كان الترتيب الصحيح أن يبدأ الإنسان بنفسه في جلب المنافع ودفع المضار ثم يشتغل بغيره لا جرم أنه تعالى ذكر الأمر بالأمانة أولاً، ثم بعده ذكر الأمر بالحكم بالحق فما أحسن هذا الترتيب؛ لأن أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط)).⁽²⁴³⁾ فمن يؤدي الأمانة إلى أهلها بالضرورة هو يمتلك العدالة التي تجعله يحكم بين الناس فيكون عادلاً في حكمه.

ومن الأمثلة على بيان وجه المناسبة بين الآيتين المتتاليتين؛ قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يُؤْمِرُ بِالْغَيْبِ أَمْ يَخْتَفِي﴾ [الأنعام: ٥٨]، [الإسراء: ١، ٣]. فقد بين الشيخ عبد القاهر الجرجاني المناسبة بين الآية (٢)، والآية (١)، من هذه السورة بقوله: (([٥٨ ٥٩]، اتصالها من حيث ذكر المسجد الأقصى الذي هو قبلة بني إسرائيل، ومن حيث قوله: [٥٨ ٥٩]، قال: رؤية موسى)).^(٢٤٤) وقد ذكر الباقلائي والرازي والزرركشي مناسبات أخرى بين هاتين الآيتين.^(٢٤٥)

ومن الأمثلة على بيان وجه المناسبة بين السورتين المتتاليتين؛ من حيث مطالع السُّور وخواتيمها، ما ذكره الزركشي من المناسبة بين مطلع سورة البقرة؛ وهو قوله تعالى: ﴿أَأَمْرٌ

□□□□□□□□□□ [البقرة: 1، 2]، وبين ختام سورة الفاتحة، وهو قوله تعالى: ﴿أَمْرٌ

□□□□□□□□□□ [الفاتحة: 7]؛ فمطلع سورة البقرة هو إشارة إلى (الصراط) في ختام سورة الفاتحة؛ ف((كأنهم لما سألوا الهداية إلى الصراط المستقيم قيل لهم ذلك الصراط الذي سألتهم الهداية إليه هو الكتاب وهذا معنى حسن يظهر فيه ارتباط سورة البقرة بالفاتحة)).⁽²⁴⁶⁾

ومن الأمثلة على بيان وجه المناسبة بين السورتين المتتاليتين؛ من حيث مضمون كل واحدةٍ منهما، المناسبة بين مضمون (سورة الكوثر)، ومضمون السورة التي قبلها، وهي (سورة الماعون)؛ قال الزركشي: ((ومن لطائف سورة الكوثر أنها كالمقابلة للتي قبلها؛ لأن السابقة قد وصف الله فيها المنافق بأمور أربعة: البخل، وترك الصلاة، والرياء فيها، ومنع الزكاة، فذكر هنا في مقابلة البخل أ□□□ [الكوثر: 1]؛ أي الكثير، وفي مقابلة ترك الصلاة أ□ [الكوثر: 2] ، أي ذم عليها وفي مقابلة الرياء أ□ [الكوثر: 2]، أي: لرضاه لا للناس، وفي مقابلة منع الماعون أ□ [الكوثر: 2] ، وأراد به التصديق بلحم الأضاحي فاعتبر هذه المناسبة العجيبة)). (247)

وفضلاً عما ذكرته من الأمثلة على عناية المفسرين بموضوع (المناسبة القرآنية)؛ فهناك مؤلفات قد أُفردت لهذا النوع من التفسير القائم على الوحدة الموضوعية بالحبك النصي؛ مثل: (البرهان في تناسب سور القرآن)، لأبي جعفر الغرناطي (ت708هـ)، ومثل: (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور)، للبقاعي (ت885هـ). ومثل: (تناسق الدرر في تناسب السور)، للسيوطي (ت911هـ)، وغيرها.

فموضوع (المناسبة القرآنية) الذي بحثه المفسرون العرب خير دليل على تجاوزههم حدود الجملة إلى حدود النَّص، كما مرَّ من بحثهم المناسبة بين مجيء الجملتين المتغايرتين في آية واحدة. وكذلك بحثهم المناسبة بين الآيتين المتتاليتين، وخاصّةً عندما يُفقد الوجه الرابط بين الآيتين؛ كما تقدّم في (سورة الإسراء)، من ذكر قصة موسى (عليه السلام) بعد ذكر الإسراء بالنبي ﷺ إلى المسجد الأقصى. وكذلك بحثهم المناسبة بين مطلع السورة وختام السورة التي قبلها. وكذلك بحثهم المناسبة بين السورتين المتتاليتين من حيث المضمون. فبحثهم في المناسبات السابقة يجعل عملهم داخلاً في صلب التماسك النصّي بالحبك الدلالي؛ أي: التماسك النصّي بالعلاقات المعنوية بين أجزاء النَّص الواحد. ويعد ذلك دليل سبقهم للباحثين المحدثين في ميدان (علم النَّص).

أما فيما يتعلق بباب (الإيجاز والأطراب)؛ فقد عني البلاغيون فيه ببيان العلاقة بين ألفاظ النص ومعناه، فدرسوا العلاقة بين كثافة ألفاظ النص ومعناه.⁽²⁴⁸⁾ فما كان منطوقه

أقل من معناه؛ جعلوه في (باب الإيجاز)، وما كان منطوقه زائداً عن معناه؛ جعلوه في (باب الإطناب)، مع الأخذ بعين الاعتبار المقام الذي يُؤدّي فيه النّص، وهو ما صرّح به السكاكي (ت626)؛ بقوله: ((فالإيجاز: هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط، والإطناب: هو أدائه بأكثر من عباراتهم)). (249)

و(إيجاز القصر)؛ الذي يتحقق به (الحبك النَّصِّي)، نجده عند ابن أبي الأصبع العدواني (ت654هـ)، في (باب حُسْن النسق)، من كتابه (تحرير التحبير)؛ فهو يَعْرِف (حسن النسق)، بآئِه: ((أن تأتي الكلمات من النثر والأبيات من الشعر متتاليات، متلاحمات تلاحماً سليماً مستحسنًا، لا معيباً مستهجنًا، والمستحسن من ذلك أن يكون كل بيت إذا أفرد قام بنفسه، واستقل معناه بلفظه، وإن ردفه مجاوره صار بمنزلة البيت الواحد، بحيث يعتقد السامع أنهما إذا انفصلا تجزأ حسنها، ونقص كمالهما، وتقسم معناه، وهما ليسا كذلك، بل حالهما في كمال الحسن وتمام المعنى مع الانفراد والافتراق كحالهما مع الالتئام والاجتماع)).⁽²⁵⁰⁾ فهو في هذا التعريف يشير إلى العلاقات المعنوية بين أجزاء النَّصِّ الواحد سواءً أكان بيتًا شعريًا أم نصًّا نثريًا؛ مما يجعل كلامه في (حسن النسق) داخلًا في (الحبك النَّصِّي) القائم على الترابط المعنوي المفهومي بين أجزاء النَّصِّ؛ فحسن النسق عنده يجعل الأبيات الشعرية المتتابعة والتي يمثِّل كلُّ بيتٍ منها كلامًا مستقلًّا عن الآخر - نصًّا واحدًا متكامل المعنى؛ وذلك في قوله السابق: (أن يكون كل بيت إذا أفرد قام بنفسه، واستقل معناه بلفظه، وإن ردفه مجاوره صار بمنزلة البيت الواحد، بحيث يعتقد السامع أنهما إذا انفصلا تجزأ حسنها، ونقص كمالهما، وتقسم معناه).

والتحليل النصي القائم على العلاقات المعنوية المفهومة بين أجزاء النص يتضح بصورة جلية عند تحليله؛ لقوله تعالى: ﴿أَأَمَّنُوا بِمَا لَدَيْهِمْ أَلِافَ أُورُوقَةٍ مِّنْ قَبْلِ يَوْمٍ لَّهُمْ تَعْلَامٌ﴾ [هود: 44]. فقد حلل هذه الآية مبيئاً الروابط المعنوية بين جمل هذه الآية؛ قائلاً: ((فأنت ترى إتيان هذه الجمل معطوفاً بعضها على بعض بواو النسق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة؛ لأنه سبحانه بدأ بالأهم، إذ كان المراد إطلاق أهل السفينة من سجنها، ولا يتهيأ ذلك إلا بانحسار الماء عن الأرض، فلذلك بدأ بالأرض، فأمرها بالابتلاع، ثم علم سبحانه أن الأرض إذا ابتلعت ما عليها من الماء، ولم تقطع مادة الماء تأذى بذلك أهل السفينة عند خروجهم منها وربما كان ما ينزل من السماء مخلفاً لما تبتلعه الأرض، فلا يحصل الانحسار فأمر سبحانه السماء بالإقلاع بعد أمره الأرض بالابتلاع، ثم أخبر بغيض الماء عندما ذهب ما على الأرض، وانقطعت مادة السماء، وذلك يقتضي أن يكون ثالث الجملتين المتقدمتين، ثم قال تعالى: ﴿□□﴾، أي: هلك من قدر هلاكه، ونجا من قضيت نجاته، وهذا كنه الآية، وحقيقة المعجزة، ولا بد وأن تكون معلومة لأهل السفينة، ولا يمكن علمهم بها إلا بعد خروجهم منها، وخروجهم منها موقوف على ما تقدم، فلذلك اقتضت البلاغة أن تكون هذه الملة رابعة الجمل، وكذلك استواء السفينة على الجودي؛ أي: استقرارها على المكان الذي استقرت فيه استقراراً لا حركة معه، لتبقى آثارها آية لمن يأتي بعد أهلها، وذلك يقتضي أن يكون بعد ما ذكرنا، وقوله سبحانه: ﴿□□□□﴾، هذا دعاء أوجبه الاحتراس ممن يظن أن الهلاك ربما شمل من لا يستحق، فدعا سبحانه على الهالكين،

ووصفهم بالظلم احترازاً من هذا الاحتمال، وذلك يقتضى أن تكون بعد كل ما تقدم، والله أعلم. فانظر إلى حسن هذا النسق، وكيف وقع القول فيه وفق الفعل سواء)). (251)

فالآية الكريمة تتضمن خمس جمل، هي: جملة: (يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ)، وجملة: (وَإَيَّاسَمَاءَ أَقْلَعِي وَغِضْ الْمَاءَ)، وجملة: (وَقُضِيَ الْأَمْرُ)، وجملة: (وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ)، وجملة: (وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَالِمِينَ). فمع وجود الرابط اللفظي بين هذه الجمل، وهو الواو العاطفة؛ إلا أنَّ هذه الجمل تترابط فيما بينها ترابطاً معنوياً؛ من حيث تتابع الأحداث وتصوير هذا المشهد الذي يتجلى فيه العقاب والرحمة؛ فالعقاب للقوم الظالمين؛ الذي قَضُوا في الطوفان، والرحمة بنجاة من كان في السفينة من الطوفان الذي أغرق كُلَّ شيءٍ؛ إلا من كان في السفينة رحمةً من الله تعالى بخلقه وحفاظاً على استمراريتهم وعدم انقراضهم. والتحليل الذي ذكره ابن أبي الأصبع هو تفصيلٌ لما ذكره عبد القاهر الجرجاني؛ من الإعجاز في هذه الآية المتمثل بنظمها؛ وذلك في قوله: ((إذا فكرت في قوله تعالى: □□□□□□□□□□ [هود: 44]، فتجلى لك منها الإعجاز وبهرك الذي ترى وتسمع أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة القاهرة إلا لمن يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى والثانية والثالثة والرابعة وهكذا إلى أن تستقر إليها إلى آخرها وأن الفضل تنتاج ما بينها وحصل من مجموعها؟)). (252)

فشملت هذه الآية من الإيجاز ما شغل البلاغيين فأجالوا فكرهم فيها؛ فر((قد جمعت هذه الآية من عجيب البلاغة أشياء: منها: أن الكلام خرج مخرج الأمر على جهة التعظيم لفاعله من نحو: كن فيكون، من غير معاناة ولا لغوب. ومنها: حسن تقابل المعاني. ومنها: حسن انتلاف الألفاظ. ومنها: حسن البيان في تقدير الحال. ومنها: الإيجاز من غير إخلال. ومنها: تقبل الفهم على أتم الكمال. إلى غير ذلك من المعاني اللطيفة)).⁽²⁵³⁾

[illegible]

أما (العلاقات الدلالية من حيث تخصيص العام وتفصيل المجمع)، وعلاقتها بـ(الحبك النصي)؛ فقد عني المفسرون والمصنفون في علوم القرآن من الأصوليين بالعلاقات الدلالية بين الألفاظ عبر جمل النص. وهذه العلاقات الدلالية وفقاً لما جاء عندهم، هي: (البيان والتفسير)، و(الإجمال والتفصيل)، و(العموم والخصوص).⁽²⁵⁶⁾ فمثلاً يأتي اللفظ مبهماً في جملة من جمل النص القرآني، فيأتي بيانها في جملة أخرى سابقة لها أو لاحقة لها، وكذلك قد يأتي اللفظ عاماً في جملة ثم يأتي تخصيصه في جملة أخرى، وأيضاً قد يأتي اللفظ مجملاً في جملة ويأتي تفصيله وبيانه في جملة أخرى. وقد أفردت قسماً لكلٍ من (تخصيص العام) و(تفصيل المجمع)، الذي يتحقق به الحبك النصي مع التمثيل له بالأمثلة القرآنية.

أما (التفسير والبيان)، فهو باب واسع جداً ويندرجُ تحته: (تخصيص العام)، و(تفصيل المجل)، وهو ما نصَّ عليه أبو الوفاء البغدادي (ت513هـ)؛ قائلاً: ((البيان: مما لا يضيئه حد؛ حيث كان مشتملاً على أنواع فمنها: النص، والظاهر، والعموم، وتفسير المجل، وتخصيص العموم، ودليل الخطاب، وفحوى الخطاب)).⁽²⁵⁷⁾

(الحبك النصّي) عند المحدثين:

لقد تناول (بوجراند) الترابط المفهومي بين أجزاء النص؛ بقوله: ((إنَّ المفردات، أو مجموعات الوحدات المكونة من الكلمات، إنما هي عبارات؛ أي: أسماء سطحية للدلالة على مفاهيم وعلاقات تحتية. واستعمال العبارات في الاتصال يُنْشِطُ هذه المفاهيم والعلاقات بمعنى أنَّه يدخل محتواها في المخزون العقلي النشط... فالترابط المفهومي أعمق من الترابط الرصفي)). (258) فالترابط المفهومي، يعني به (الحبك النصِّي)، وهو أعمق من (الترابط الرصفي)؛ (259) أي: (السبك النصِّي)؛ لأنَّ (الترابط المفهومي) بين أجزاء النص قائم على العلاقات المفهومة بين أجزائه؛ والتي لا ييوح بها النصُّ ببناؤه؛ وهو ما صرَّح به (ليفاندوفسكي) عند تعريفه لـ(الحبك النصِّي)، بأنَّه: ((حصىلة تفاعل دلالي، ينهض على ترابط معنوي بين التصورات والمعارف، من حيث هي مركب من المفاهيم وما بينها من علاقات، على معنى أنَّها شبكة دلالية مخزنة، لا يتناولها النصُّ غالبًا على مستوى الشكل؛ فالمستمع أو القارئ هو الذي يصمم الحبك الضروري أو ينشئه)). (260)

فالحبك النَّصي، قائم على الترابط المعنوي بين أجزاء النَّص وهذا الترابط لا يكشفه بناء النَّص اللغوي، وإنما تكشفه العلاقات والمفاهيم التي يستنتجها القارئ أو المستمع من هذا النَّص؛ لذلك قد عرّف الدكتور محمد العبد، الحبك النَّصي من حيث جوهره، بأنّه: ((تنظيم مضمون النَّص تنظيمًا دلاليًا منطقيًا. وتسلسل المعاني والمفاهيم والقضايا على نحو منطقي مترابط هو أسُّ حبك النَّص. والنَّص الذي يوصف بأنّه لا معنى له، هو النَّص الذي لا يستطيع مستقبلوه أن يعثروا فيه على مثل هذا التسلسل)).⁽²⁶¹⁾

وقد تناول (فان دايك)، هذه العلاقات المفهومة بين أجزاء النص، في ثلاثة محاور، ويتمثل الأول منها: بـ(العلاقات التي تربط بين أجزاء الخطاب)؛ ويقابله عند علماء العربية (العلاقات الدلالية من حيث تخصيص العام وتفصيل المجل).⁽²⁶²⁾ والثاني منها: (بنية الخطاب من حيث كونه تاماً أو ناقصاً)؛ ويقابله عند البلاغيين العرب (الإيجاز والإطناب).⁽²⁶³⁾ والثالث منها: (البنية الكلية أو موضوع الخطاب)؛ ويقابله عند المفسرين (المناسبة القرآنية بين الآيات والسور).⁽²⁶⁴⁾

يتضح من المحاور التي تناول فيها (فان دايك) الحبك النصّي، مع ما يقابلها عند علماء العربية؛ أنّهم كانوا أقدم من حيث التحليل النصّي لموضوع انسجام النص من حيث العلاقات المعنوية المفهومة بين أجزائه؛ إلّا أنّ المحدثين كانوا أكثر وضوحاً من حيث التبويب والتعريف والتقسيم لهذا العلاقات المعنوية؛ وهي نتيجة طبيعية؛ لأنّ العلوم تتضج مصطلحاتها ومفاهيمها بمرور الوقت مع كثرة التجارب والتطبيق.

أمثلة تطبيقية على (الحبك النصّي):

سأتناول الحبك النصّي عند علماء العربية من حيث المحاور الثلاثة التي ذكرتها عند (فان دايك)؛ لأنها تمثل بمجموعها مفهوم الحبك النصي عند المحدثين،⁽²⁶⁵⁾ كما أنها تلقى مع ما ذكرته من (الحبك النصي عند علماء العربية). وبيان ذلك كما يأتي:

(بنية الخطاب من حيث كونه تاماً أو ناقصاً):

يريد (فان دايك) بتمام الخطاب ونقصانه؛ كمية المعلومات التي يقدمها الخطاب مما يساعد على وضوح معناه؛ مع مراعاة الإطار المعرفي للمخاطبين؛ أي ما يمتلكونه من معلومات تتعلق بالخطاب الموجّه إليهم.⁽²⁶⁶⁾ وهذا المفهوم للخطاب يماثله مفهومي (الإيجاز والاطناب) عند البلاغيين؛ فهم كما ذكرت مسبقاً؛ قد درسوا العلاقة بين كثافة ألفاظ النص ومعناه؛⁽²⁶⁷⁾ فما كان منطوقه أقل من معناه؛ جعلوه في (باب الإيجاز)، وما كان منطوقه زائداً عن معناه؛ جعلوه في (باب الإطناب)، مع الأخذ بعين الاعتبار المقام الذي يُؤدّي فيه النص،⁽²⁶⁸⁾ ويقصد بالمقام هنا ما تعارف عليه الناس في حديثهم عند تأديتهم للمعنى.⁽²⁶⁹⁾ أي: أنّ معنى الخطاب يجب أن يراعى فيه كثافة اللفظ والعرف الاجتماعي لمن يوجّه لهم الخطاب؛ فوفقاً لذلك يحكم على الخطاب بأنّه تام أو ناقص، أو بأنّه موجز أو مطنّب.

ومن الأمثلة على (الإيجاز والإطناب)، قوله تعالى: ﴿أَأَمْسَىٰ لِلَّذِينَ أُكْفِرُوا لَئِذَا دُخِلَ فِي السَّعِيرِ﴾ [التوبة: 34]. فوحد الضمير في قوله: (يُنْفِقُونَهَا)؛ وذلك بعودته على (الفضة)، مع أنَّ سياق الآية هو التنبيه؛ أي: (ينفقونهما)؛ فيعود الضمير بذلك؛ على (الذهب والفضة) اللذين تقدم ذكرهما؛ فعَدَّ المهدوي ذلك من باب الإيجاز والاختصار. قال المهدوي: ((وقيل:- الضمير في [□] - هو للفضة التي أخبر عنها، واستغنى عن الإخبار عن الذهب إيجازًا واختصارًا، ومثله: ﴿أَأَمْسَىٰ لِلَّذِينَ أُكْفِرُوا لَئِذَا دُخِلَ فِي السَّعِيرِ﴾ [الجمعة: 11])). (270)

ومن أمثلته أيضًا، قوله تعالى: ﴿أَ۟رَأَيْتُمْ أَفْعَالَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس: 5]. فقلوه
تعالى: (وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ) قد يراد به الإيجاز فوجد الضمير العائد على الشمس والقمر؛ فيكون
حساب الأشهر بالشمس والقمر، وهو ما يطلق عليه التقويم القمري والشمسي. وقد لا يُراد
به الإيجاز؛ فيكون حساب الأشهر بالقمر فقط لا بالشمس، أي: بالتقويم القمري فقط. والتقويم
القمري يقابله التقويم الهجري ، والتقويم الشمسي يقابله التقويم الميلادي، والفرق بين السنة
الشمسية والقمرية عدّة أيام، قال المهدوي: (([])) قيل: المعنى:
وقدّرهما، فوجد إيجازًا واختصارًا؛ كما قال: ﴿أَرَأَيْتُمْ أَفْعَالَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 11] . وقيل:
الإخبار عن القمر وحده؛ إذ به تحصى الشهور التي عليها العمل في المعاملات
(ونحوها)). (271)

(البنية الكلية أو موضوع الخطاب) :

ويريد به (فان دايك) المعنى العام المستنتج من ترابط الجمل أو النصوص المتعددة؛ التي تشكل مجموعها موضوعاً عاماً؛ تدور حوله وتُألفُ كليته، وذلك في قوله: ((ويجب أن نلاحظ أن الجمل المفردة أو القضايا لا تؤدي من حيث هي كذلك دور الوظيفة السردية هذه بل تؤدي فقط دور قضية ذات بنية كبرى مستنتجة بواسطة متواليات من القضايا)). (272) وقريب من هذا المفهوم مفهوم (عتبات النص)؛ أي: (عنوان النص)؛ لأنَّ ((العنوان يتضمن العمل الأدبي بأكمله مثلما يستتبع هذا الأخير ويتضمن العنوان أيضاً، والعنوان يعلن ويتركب من عدة عناصر حين يتقدم كجملة مكثفة تساهم كل مركبات الخطاب في صنعها)). (273) فذلك الأمر في المعنى العام المستنتج من الجمل العديدة أو النصوص العديدة المشكّلة لنص كبير يجمعها.

وهذا المفهوم لـ (البنية الكلية أو موضوع الخطاب) يماثله مفهوم (المناسبة القرآنية) عند المفسرين؛ فهم كما ذكرت مسبقاً؛ قد درسوا البنية الكلية للنص القرآني من حيث السور التي يتألف منها موضحين وجه ارتباط السورة اللاحقة بالسابقة أو العكس، أو وجه ارتباط الآية بالآية التي قبلها أو التي بعدها. (274)

ومن الأمثلة على (المناسبة القرآنية) قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ أَكْبَرُ مِنْ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ الَّذِي كَانَ يُخَوِّفُ نَارَ الْآخِرَةِ﴾ [المائدة: 26 - 27].

فوجه اتصال الآية (27) - التي هي إخبار عن قتل أحد ابني آدم للأخر - بالآية (26) - التي هي إخبار عن عقاب الله لليهود بعصيانهم نبيهم موسى (عليه السلام)، في قتال الجبارين بالثيئة - هو كما قال المهدي: ((وجه اتصال هذه الآية بما قبلها: التنبيه من الله تعالى على أن ظلم اليهود ونقضهم العهد كظلم أحد ابني آدم لأخيه، وفي ذلك تبكيت لمن خالف الإسلام، وتسليّة للنبي ﷺ)). (275)

ومن أمثله أيضاً قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ أَكْبَرُ مِنْ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ الَّذِي كَانَ يُخَوِّفُ نَارَ الْآخِرَةِ﴾ [المائدة: 26 - 27].

فوجه اتصال الآية (109) - [آل عمران: 105 - 109] - فوجه اتصال الآية (109) - التي هي في بيان اتساع قدرة الله تعالى لأنَّ ما في السماوات والأرض في قبضته - بالآيات (105)، (106)، (107)، (108) - التي هي في بيان أحوال المؤمنين والكافرين - هو كما قال المهدي: ((وجه اتصال هذا بما قبله: أنه لما ذُكر أحوال المؤمنين والكافرين، وأنه لا يريد ظمناً للعالمين؛ وصله بذكر اتساع قدرته وغناه عن الظلم؛ لكون ما في السماوات وما في الأرض في قبضته)). (276)

(العلاقات التي تربط بين أجزاء الخطاب) :

ويريد به (فان دايك) العلاقات المفهومة بين أجزاء النص، والتي تعمل على تماسكه؛ وذلك في قوله: ((وسائر ضروب الترتيب... قد تعتمد على علاقات بين الأفراد أو الخواص المدلول عليها في الجمل المتتابعة. وجملة الضوابط التي تحدد الترتيب الطبيعي لجهة اعتبار الأحوال الموصوفة، تلخص على الشكل الآتي: (عام-خاص، كل-جزء-مركب، مجموعة-فئة-عنصر، المتضمن-المُتضمن، كبير-صغير، خارج-داخل، المالك-المملوك). وإِذَا انتزع تصور هذه العلاقات من علاقة: (المتقدم - المتأخر)، عن طريق

انتظام سلسلة الجمل)). (277) فانتظام الجمل داخل سلسلة النص هو الذي يحدد طبيعة العلاقات المعنوية التي تربط هذه الجمل ببعضها داخل النص، والتي يدركها المتلقي وفقاً لما يقتضيه ترتيب الجمل، أو بالانتباه؛ قال الدكتور خطابي: ((نعتقد أن أهم ما أشار إليه فان دايك، فيما يتعلق بترتيب الوقائع وترتيب المتتالية، هو العلاقات التي تحكم هذا الترتيب، وهي علاقات تخضع لمبادئ معرفية كالإدراك والاهتمام)). (278) وقد عني علماء العربية بهذا النوع من الحبكة النصي القائم على العلاقات المعنوية المفهومة بين أجزاء النص القرآني في كتبهم، من حيث (تخصيص العام)، و(تفصيل المجل). وسأفصل القول في هذين النوعين من العلاقات المعنوية على مستوى النص عندهم؛ على سبيل المثال لا الحصر، وذلك في مطلبين، هما:

المطلب الأول: (العام وتخصيصه):

سأتناول في هذا المطلب تخصيص اللفظ العام، والخطاب العام، في جملة من جمل النَّصِّ القرآني بجملة أخرى من النَّصِّ القرآني نفسه؛ ويسمَّى هذا النوع من التخصيص؛ التخصيص بالدليل النقلى من القرآن الكريم، الذي يندرج تحت (المخصصات المنفصلة). وقبل ذكر الأمثلة التطبيقية على تخصيص اللفظ العام، والخطاب العام، بالدليل النقلى من القرآن الكريم؛ لابد من بيان معنى اللفظ العام، وأنواعه، وبيان أنواع المخصصات المنفصلة، وبيان ذلك كما يأتي:

العام، تعريفه:

عرّفه الفخر الرازي، بأنّه: ((اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد؛ كقولنا: الرجال؛ فإنّه مستغرق لجميع ما يصلح له)).⁽²⁷⁹⁾ أمّا الأُمدي (ت 631هـ)، فقد عرّفه، بأنّه: ((اللفظ الواحد الدال على مسميين فصاعداً مطلقاً معاً)).⁽²⁸⁰⁾ فمما سبق يمكن تعريف (العام)، بأنّه: ((اللفظ الموضوع وضِعاً واحداً للدلالة على جميع ما يصلح له من الأفراد، على سبيل الشمول والاستغراق من غير حصر في كمية معينة أو عدد معين)).⁽²⁸¹⁾ واللفظ العام يجب أن تتوافر فيه عدّة شروط، هي:

أ. العام لا بد فيه من الاستغراق، أما ما لا استغراق فيه فلا يدخل تحت العام.

ب. الاستغراق في العام شامل لجميع أفرادہ في آن واحد.

ج. الاستغراق في العام لا حد ولا حصر له، وبذلك تخرج أسماء الأعداد فإنها محصورة.

د. الاستغراق في العام يتعلق بشيء واحد، فنجد العام يستغرق شيئاً واحداً. (282)

الألفاظ الدالة على العموم:

للعوم ألفاظ كثيرة، منها: (كل، جميع، عامة، أي، سائر، كافة، فاطبة)، وأقواها (كل). و(اسماء الاستفهام). و(النكرة في سياق النفي والنهي)، وإذا سبقت النكرة هنا بـ(من) فتكون نصًّا في العموم، وتكون النكرة نصًّا في العموم أيضًا، إذا كانت اسم لا النافية للجنس المبني على الفتح. و(النكرة في سياق الشرط أو الاستفهام). و(النكرة في سياق الخبر والإثبات)، فهي للخصوص سواء أكانت جمعًا أم مفردًا. و(الفعل في سياق النفي أو النهي). و(الاسم المحلى بآل الاستغراقية لا العهدية)، سواء كان مفردًا أم جمعًا أم اسم جمع أم اسم جنس. وهو مشترك مع الخصوص، لذلك يشترط فيه أن لا يكون مشارًا به إلى شخص معهود. و(المضاف إلى معين)، سواء أكان المضاف جمعًا أم مفردًا. وقد يراد به الخصوص. و(الذي والتي) وفروعهما، وسائر الاسماء الموصولة كمن، ما، أي، فهي محمولة على العموم، وقد يراد بها الخصوص إلا أن العموم هو الأصل. و(ما دل على خاص فهو عام في أجزائه)، ودليل عمومه أنه بمعنى (كل). (283)

المخصصات المنفصلة للعموم في القرآن الكريم:

تُخصَّصُ عمومات القرآن الكريم، سواءً أكانت ألقافاً مفردةً أم خطاباتٍ عامّة؛ بثلاثة أدلّة، هي: (الدليل العقلي)، و(الدليل الحسيّ)، و(الدليل النقلي)، وجميع هذه المخصصات مستقلة عن السياق اللغوي الذي يرد فيه اللفظ العام؛ لذلك سُمِّيَتْ بِـ(المنفصلة).⁽²⁸⁴⁾

والذي يخصُّ البحث هنا، هو التخصيص بالدليل النقلي من القرآن الكريم؛ فقد يأتي اللفظ أو الخطاب عامًّا، في آية من آيات الكتاب الكريم؛ ثمَّ يأتي تخصيصه في آية أخرى من آيات القرآن الكريم؛ وهذان النوعان من التخصيص؛ أي: (تخصيص الألفاظ العامة)، و(الخطابات العامة)، سأتناولهما تحت عنوان: (الحبك النصِّي بتخصيص العام). أمَّا بقية (المخصصات المنفصلة)، وهي: (الأدلة العقلية)، و(الأدلة الحسية)، فهي متعلقة بتخصيص معنى المفردة القرآنية، في سياقها غير اللغوي (الخارجي).

أمثلة تطبيقية على (الحبك النصِّي بتخصيص العام):

سأتناول الحبك النصي بتخصيص العام هنا من حيث تخصيص اللفظ العام، ومن حيث تخصيص الخطاب العام، وبينانها كما يأتي:

الحبك النصِّي بتخصيص اللفظ العام في القرآن بالقرآن:

وتخصيص اللفظ العام في القرآن الكريم بالقرآن نفسه، هو أن يأتي اللفظ عامًّا في آية من الآيات الكريمة، ثمَّ يأتي تخصيصه في آية أخرى. والذي يؤخذ على الأصوليين في كتبهم المعتمدة في هذا الباب أنَّهم لم يولوه عنايتهم واهتمامهم، وإنَّما ركزوا على تخصيص الخطابات العامة في القرآن الكريم بالقرآن نفسه.

وتخصيص اللفظ العام في القرآن الكريم بالقرآن نفسه، قد حاز على عناية الزركشي وهو من الأصوليين المعتبرين، فقسَّم تخصيص اللفظ العام في القرآن الكريم على ثلاثة أحوال، الأول: أن تكون الجملة المُخصَّصة في الآية نفسها؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَنْتَ أَهْلُهَا﴾ [النساء: 4]، فالعموم الذي في لفظ (النساء) في جملة: (وَأَنْتَ أَهْلُهَا) صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً، والذي يعمُّ البالغة والصغيرة، العاقلة أو المجنونة؛ قد خُصِّصَ بجملة الشرط، في قوله: (فَإِنْ طَبُنْ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا)، فَخُصِّصَتِ العموم الذي في لفظ (النساء) في الجملة السابقة، بالعاقلة البالغة من النساء. والثاني منها: أن تكون الجملة المخصصة في آية أخرى من السورة نفسها؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ أَهْلُهَا﴾ [المائدة: 3]، فقد خصص العموم الذي في لفظ (الميتة)، في هذه الآية بما جاء في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ [المائدة: 3]، فقد أُمسِكَ عَلَيْكُمْ، [المائدة: 4]، التي اباحت أكل الصيد الذي يموت في فم الطير الجارح الذي عَلِمَ عَلَى الصَّيْدِ؛ فَخُصِّصَتِ هذه الآية العموم الذي في لفظ (الميتة) في الآية (3) من سورة المائدة. والثالث منها: أن تكون الجملة المخصصة في آية أخرى من سورة أخرى؛ كتخصيص العموم في لفظ (الدَّم)، في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ أَهْلُهَا﴾ [المائدة: 3]، بالاستثناء الوارد في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ أَهْلُهَا﴾ [الأنعام: 145]، فَخُصِّصَ العموم الذي في لفظ (الميتة) في الآية (3) من (سورة المائدة) بالاستثناء الوارد في الآية (145) من (سورة الأنعام).⁽²⁸⁵⁾ يتضح من الحالات الثلاثة السابقة أنَّ اللفظ العام في القرآن الكريم قد يأتي تخصيصه في الآية نفسها، أو في آية أخرى من السورة نفسها؛ أو في آية أخرى من سورة أخرى.

ومن الأمثلة على هذا النوع من التخصيص الذي يؤدي إلى الحبك النصي، قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ أَهْلُهَا﴾ [النساء: 4]، فالعموم الذي في لفظ (مَنْ) في قوله: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا)،

[illegible]

ومن الأمثلة الأخرى، ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾. قال المهدوي: ((ابن عباس: المراد بـ(الناس) الكفار؛ بدليل قوله: [□□□□]، إلى قوله: [□□□□]).⁽²⁹¹⁾ وقد بيّن الفخر الرازي كيفية التخصيص في لفظ (الناس)، في قول ابن عباس الذي جعل (الناس) هنا دالاً على: الكفار منهم، قال الفخر الرازي: ((قال ابن عباس: المراد بـ(الناس): المشركون، وهذا من إطلاق اسم الجنس على بعضه للدليل القائم وهو ما يتلوه من صفات المشركين)).⁽²⁹²⁾ ويعني الرازي بالدليل القائم من صفات المشركين؛ ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا اسْتَمْعَوْهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾، إلى قوله: ﴿أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾.

ولنأخذ مثلاً آخر، وهو قوله تعالى: ﴿أَأَمِنُوا لِيَوْمَ يَأْتِي السُّحُبُ بِغَمَمٍ يُمْطَرُ مِنْهُ سَائِغٌ وَجُفَاءً غَمَامٌ﴾ [المائدة: 67]. فالعموم الذي في لفظ (الذين) في قوله: (الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا)، قد خصص بقوله: (مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ)؛ فحُصِّصَ، قوله: (الذين)، (بـ) (أهل الكتاب، وعبداء الأوثان). قال المهدي: ((ففسر الموصول – في قوله: [المائدة: 67] بقوله: [المائدة: 67]؛ لأنَّ فرق الكفار الثلاثة قد كان منها الهُزُؤُ واللَّعِبُ، فلو فسّر الموصول بـ[الذين] خاصّةً، لعَمَّ الجميع، إلّا أنّه لما كان الأغلب في [الذين] أن تستعمل في المشركين؛ احتيج إلى بيان)).⁽²⁹³⁾ وتخصيص، الذين اتخذوا دين المسلمين هُزُؤًا ولَعِبًا؛ (بـ) (المشركين) أولاً، ثم تخصيصه (بـ) (الكفار) ثانياً؛ في قوله تعالى: (مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ

مِنْ قَلْبِكُمْ وَالْكَفَّارَ)؛ الغرض منه التفريق بين هاتين الفرقتين من الكفار؛ قال القاضي ابن عطية (ت542هـ)، في ذلك: ((وفرقت الآية بين الكفار وبين الذين أوتوا الكتاب من حيث الغالب في اسم الكفار أن يقع على المشركين بالله إشراك عبادة أوثان، لأنهم أبعد شأواً في الكفر، وقد قال تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [التوبة: 73]. ففرق بينهم إرادة البيان والجمع كفار وكان هذا لأن عباد الأوثان هم كفار من كل جهة)). (294)

الحبك النصي بتخصيص الخطاب العام في القرآن بالقرآن:

أما تخصيص الخطاب العام في القرآن بالقرآن نفسه؛ فهو أن يأتي الخطاب عاماً في آية من الآيات الكريمة، ثم يأتي تخصيصه في آية أخرى. وقد أولاه الأصوليون عنايتهم وتناولوه تحت عنوان: (تخصيص الكتاب بالكتاب)؛ قال أبو الحسين البصري (ت436هـ): ((وأما تخصيص الكتاب بالكتاب فإنه إذا جاز أن يبين الله سبحانه بخطابه العام بعض ما تناوله فقط جاز أن يدلنا على ذلك بالكتاب، كما جاز أن يدلنا بالكتاب على غير ذلك من الأحكام، وقد خص الله سبحانه قوله: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [البقرة: 234]، بقوله: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [الطلاق: 4]، وخص قوله: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [البقرة: 221]، بقوله: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [المائدة: 5]،... فجاز كون بعضه بياناً لبعض)). (295) والذي ذكره هو ما أجمع عليه جمهور الأصوليين في هذا الباب. (296)

ومن الأمثلة على هذا النوع من التخصيص الذي يؤدي إلى الحبك النصي، قوله تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [البقرة: 228]. فالعموم الذي في خطاب الأمر في (عدة المطلقات)، في قوله: (وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)، قد خُصَّصَ بقوله تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [الأحزاب: 49]، فيخرج من عموم (عدة المطلقات) هنا؛ (غير المدخول بها)، وكذلك قد خُصَّصَ بقوله تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [الطلاق: 4]، فيخرج من عموم (عدة المطلقات) هنا؛ (التي لم تحضن)، و(اليائسة من المحيض)، و(الحامل). وهو توجيه، قتادة، (297) والنحاس، (298) والجصاص. (299) والقاضي أبو يعلى (ت458هـ)، (300) والشيرازي (ت476هـ). (301)

ومن أمثلته أيضاً، قوله تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [البقرة: 48]. فالعموم الذي في خطاب نفي قبول الشفاعة عن آباء بني إسرائيل، في قوله: (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ)، قد خُصَّصَ بقوله تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [الأنبياء: 28]، وبقوله تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [المدثر: 48]. قال المهدوي: ((وهذا عام في اللفظ خاص في المعنى، خوطب به اليهود؛ لأنهم زعموا أن آباءهم يشفعون لهم، وبين ذلك قوله تعالى في موضع آخر: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [الأنبياء: 28]، وقوله: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [المدثر: 48]). (302) وقد بين الفخر الرازي تخصيص العموم الذي في نفي الشفاعة في قوله تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [الأنبياء: 28]، (الشفاعة) هنا نكرة في سياق النفي؛ مما يدل على عمومها، وهي في هذه الآية منفية على عمومها؛ ولكن هذا النفي العام قد ورد تخصيصه في آيتين كريميتين؛ الأولى، قوله تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [الأنبياء: 28]، قال: ((أخبر تعالى عن ملائكته أنهم لا يشفعون لأحد إلا أن يرتضيه الله عز وجل)). (303) والثانية، قوله: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ يُطْعَمُونَ [المدثر: 48]، قال: ((ولو أثرت الشفاعة في إسقاط العقاب لكانت الشفاعة قد تنفعهم وذلك ضد الآية)). (304) والغرض

من ذكر هاتين الآيتين تخصيص صفة الشفاعة؛ فالأولى: تجعل الشفاعة لمن أرتضى الله تعالى من عباده، والثانية: تبعد الشفاعة عن من لا يستحقونها. هو الرد على المعتزلة القائلين بنفي الشفاعة؛ قال: ((والجواب على جميع أدلة المعتزلة بحرف واحد وهو أن أدلتهم على نفي الشفاعة تفيد نفي جميع أقسام الشفاعات وأدلتنا على إثبات الشفاعة تفيد إثبات شفاعة خاصة)). (305)

وكذلك قد ردَّ بدر الدين الرازي (ت بعد 630هـ)، على من قال بنفي الشفاعة؛ بذكر الآيات الكريمة التي تفيد إثبات وجود الشفاعة،⁽³⁰⁶⁾ ويمكن إدراج هذه الآيات التي سيأتي ذكرها ضمن مخصصات العموم الذي في قوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا﴾ [البقرة: 48]، وهذه الآيات، هي: قوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا﴾ [البقرة: 254]، وقوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا﴾ [البقرة: 28]، وقوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا﴾ [المائدة: 48]، وقوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا﴾ [البقرة: 255]، وقوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا﴾ [يونس: 3]، وقوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا﴾ [الزخرف: 86]، وقوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا﴾ [سبا: 23].

ولنأخذ مثلاً آخر، وهو قوله تعالى: أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْتُمْ لَا تَعْقِلُونَ [الأنبياء: 98]. فالعموم الذي في خطاب العذاب الذي سيلحق الكافرين، ومن كانوا يعبدونهم، في قوله: (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ)، قد حُصِّنَ بقوله تعالى: أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ [الأنبياء: 101]، فيخرج من عموم العذاب الذي صرحت به الآية (98)، عزيز (عليه السلام)، والمسيح (عليه السلام)، والملائكة؛ الذين ادَّعى الكفار بأن هذه الآية قد شملتهم. قال المهدي: ((هذا مما لفظه عامٌّ، ومعناه الخصوص، وتخصيصه في قول ابن عباس- بقوله تعالى: أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ [الأنبياء: 101]. قال ابن عباس: لَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى: أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ [الأنبياء: 98]؛ قالوا: أليس قد عُبِدَ عَزِيزٌ، والمسيح، والملائكة، وأنت تقول: إِنَّهُمْ لَصَالِحُونَ؟ فَأُنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى: أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ [الأنبياء: 101]))⁽³⁰⁷⁾ وقد بيَّن الجصاص تعسف الكفار حين ذهبوا إلى أنَّ المراد بقوله تعالى: (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ)؛ هو: المسيح والملائكة؛ قائلاً: ((وذلك أنَّ قوله تعالى: أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ [الأنبياء: 98]، لم يتناول قط غير الأصنام التي عبدت من دون الله؛ لأنَّ (ما) في اللغة، لغير العقلاء، و(من) للعقلاء، فمن اعترض عليه بعبادة المسيح، والملائكة، فقد تعسف وذهب عن معنى الآية)).⁽³⁰⁸⁾ فالعموم في هذه الآية يتمثل بعموم خطاب العذاب؛ لا بعموم لفظ (ما)؛ لأنَّ تخصيص هذه الآية بالآية (101) من (سورة الأنبياء)؛ ليس تخصيصاً مرتبطاً بلفظ (ما)؛ لأنَّ (عزيز، والمسيح، والملائكة)؛ ليسوا من جنس (ما) التي لما لا يعقل كما بيَّن الجصاص؛ لذلك جعلت التخصيص هنا ضمن عموم الخطاب لا عموم اللفظ.

المطلب الثاني: (المجمل وتفصيله).

سأتناول في هذا المطالب اللفظ المجمل، في جملة من جمل النص القرآني، وتفصيله بجملة أخرى من النص القرآني نفسه؛ مما يحقق الحبك النصّي بين جمل النص القرآني.

وقبل ذكر الأمثلة التطبيقية على اللفظ المجمل وتفصيله عند علماء العربية؛ لابد من بيان معنى اللفظ المجمل عندهم، وإيضاح الطُّرُق التي يتحقق بها بيان اللفظ المجمل. وذلك على النحو الآتي:

(المجمل)، تعريفه:

هو: ((ما لا ينبئ عن المراد بنفسه، ويحتاج إلى قرينة تفسره)). (309) ومعنى ذلك: أن (المجمل): ((يتناول جملة المعنى دون تفصيله، وورد على صفة تقع تحتها صفات وأجناس متغايرة)). (310) وكذلك قد عُرِفَ بأنه: ((اللفظ الذي خفي من ذاته خفاءً جعل المراد منه لا يدرك إلا ببيان من المجمل، سواء أكان ذلك الخفاء لا ينتقل اللفظ من معناه الظاهر في اللغة إلى معنى مخصوص أراده الشارع، أم لتزاحم المعاني المتساوية، أم كان لغرابة اللفظ نفسه)). (311)

طرق بيان اللفظ المجمل في القرآن الكريم:

تتمثل هذه الطُّرُق بعدة أمور هي: (البيان بالقرآن، البيان بقول النبي ﷺ، أو بفعله ﷺ، أو بكتابه ﷺ، أو بإشارته ﷺ، أو بإقراره ﷺ، أو بسكوته ﷺ، أو بتركه ﷺ). (312) أمّا ما يخص طرق بيان المجمل الذي يتحقق به (الحبك النصّي)؛ فيتمثّل (ب)بيان مجمل القرآن بالقرآن).

أمثلة تطبيقية على (الحبك النصّي بتفصيل المجمل وبيانه):

سأتناول هنا الحبك النصي بتفصيل المجمل، وذلك بأن يأتي اللفظ مجملاً في موضع ثم يأتي تفصيله في موضع آخر، بين الجمل المختلفة، سواء أكانت هذه الجمل المختلفة في آية واحدة أم في آيات متعددة، فيتحقق بذلك الإنسجام الدلالي (الحبك) بين أجزاء النص. ومن الأمثلة على ذلك:

قوله تعالى: أَأَنْتَ أَهْلُ الْإِيمَانِ الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْإِيمَانِ وَأَقْبَلُوا الْإِيمَانَ وَأَقْبَلُوا الْإِيمَانَ وَأَقْبَلُوا الْإِيمَانَ وَأَقْبَلُوا الْإِيمَانَ [الأعراف: 133، 134]. فالإجمال الذي في لفظ (الرَّجْزُ)، في قوله: (وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ)؛ قد فُصِّلَ بقوله: (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ)؛ هنا يدخل في باب (الإجمال) بعد التفصيل، فهو إجمال لأنواع العذاب التي أصابت الاقباط. وهو توجيه الطبري. (313) وقد ذهب الفخر الرازي إلى أن تفصيل لفظ: (الرجز)، هو ما جاء في الآية السابقة له، من الطواعين الخمسة: (الطُّوفَانُ، وَالْجَرَادُ، وَالْقُمَّلُ، وَالضَّفَادِعُ، وَالدَّمَ)؛ لأنّ (أل) في قوله: (الرجز)؛ هي (أل) العهدية؛ فيحمل لفظ (الرجز) على المعهود السابق من الطواعين الخمسة؛ قال مبيّناً ذلك: ((لأنّ لفظ [] لفظ مفرد محلى بالألف واللام، فينصرف إلى المعهود السابق، وهاهنا المعهود السابق هو الأنواع الخمسة التي تقدم ذكرها)). (314)

ومن الأمثلة الأخرى، قوله تعالى: أَأَنْتَ أَهْلُ الْإِيمَانِ الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْإِيمَانِ وَأَقْبَلُوا الْإِيمَانَ وَأَقْبَلُوا الْإِيمَانَ وَأَقْبَلُوا الْإِيمَانَ وَأَقْبَلُوا الْإِيمَانَ [النساء: 155 - 161]. فالإجمال الذي في لفظ (الظُّلُمُ)، في قوله: (فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا)، قد فُصِّلَتْهُ الآيات السابقة

ومن الأمثلة الأخرى، قوله تعالى: ﴿

فالإجمال في (الإيمان)، في قوله: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ)؛ قد فصلتُهُ الجمل اللاحقة له، وهي: (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ، وَوَقَّافَ الصَّلَاةِ، وَأَتَى الزَّكَاةَ)، وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ، (وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ)؛ فكان إيتاء المال، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والوفاء بالعهد، والصبر، تفصيل وبيان لأفعال من آمن بالله وأوصافهم. قال المهدوي: ((وإنما الذي بعد قوله: [] [] [] تعداد لأفعال من آمن وأوصافهم)).⁽³¹⁷⁾

المبحث الثالث

التناص القرآني (تفسير القرآن بالقرآن) :

سأتناول في هذا المبحث مفهوم (التناص القرآني) عند الباحثين المحدثين؛ وما يقابله عند علماء العربية، وهو: (تفسير القرآن بالقرآن)، لبيان سبق علماء العربية للباحثين المحدثين في مجال التحليل النصي، ودليل سبقهم هو ما سأذكره من الأمثلة المتعلقة بتفسير القرآن بالقرآن؛ تحت عنوان (التناصّ القرآني) و تأصيلها بما جاء في كتب المفسرين واللغويين القدامى والمتأخرين؛ فيتضح بذلك قَدَم التحليل النصي عند علماء العربية وأصالتهم في هذا المضمار، مع بيان أنَّ الفارق بين عملهم وعمل المحدثين كما ذكرت مسبقًا يكمن في التبويب والمصطلح، والفضل للمحدثين في هذا الباب هو إحيائهم للتراث اللغوي العربي عند محاولتهم لجلاء معنى المصطلح الغربي الوافد بأسقاطه على النَّص العربي، لاسيما عند تطبيقه على النص القرآني الكريم.

مفهوم (التناصّ) عند علماء العربية :

لم يَعْرِف علماء العربية مصطلح (التناص) كعلاقة تماسك نصي؛ ولكنهم قد امتلكوا بديلاً له؛ وهو (تفسير القرآن بالقرآن)؛ وقد صرَّح الزمخشري بهذا الأمر، في قوله: ((فإنَّ القرآن يفسر بعضه بعضاً)).⁽³¹⁸⁾ وكذلك صرَّح القرطبي (ت671هـ)، في تفسيره؛ بقوله: ((والحديث كالقرآن يفسر بعضه بعضاً)).⁽³¹⁹⁾ وكذلك صرَّح أبو حيان في تفسيره؛ قائلاً: ((والقرآن يفسر بعضه بعضاً)).⁽³²⁰⁾ وقد علَّل الشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ت1393هـ)، أهمية هذا النوع من التفسير؛ بقوله: ((لإجماع العلماء على أنَّ أشرف أنواع التفسير وأجلها تفسير كتاب الله بكتاب الله، إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله جلَّ وعلا من الله جلَّ وعلا)).⁽³²¹⁾

وفي الحقيقة إنَّ (تفسير القرآن بالقرآن) أقدم مما صرَّح به الزمخشري ومن جاء بعده؛ لأنَّ هذا النوع من التفسير قد ظهر مع نزول القرآن، وتمثّل بتفسيرات الرسول ﷺ، وأهل بيته (عليهم السلام)، وأصحابيه (رضوان الله عليهم)، للقرآن بالقرآن. فمن الأمثلة على ما فسره النبي ﷺ، قوله تعالى: أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ [الأنعام: 82] ، ف(الظلم) في هذه الآية الكريمة؛ فسّره النبي ﷺ؛ بأنّه: (الشَّرْكُ)،⁽³²²⁾ بدليل قوله تعالى: أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ [لقمان: 13]. ومن الأمثلة على ما فسره أهل بيته (عليهم السلام) تفسير الإمام علي (عليه السلام) لقوله تعالى: أَلَمْ يَجْعَلْ

□ [الطور: 5] ، فقد فسّر الإمام علي (عليه السلام)، (السقف المرفوع)؛ بأنه: (السماء)،⁽³²³⁾ بدليل قوله تعالى: أ□□□□□□□□□□ [الأنبياء: 32]. ومن الأمثلة على ما فسره أصحابه ﷺ تفسير سيدنا عمر (رضي الله عنه)، لقوله تعالى: أ* [التكوير: 7]، ففسّره؛ بأنّ معناه: (الرجلان يعملان العمل فيدخلان به الجنة)،⁽³²⁴⁾ بدليل قوله تعالى: أ□□□□

[الصافات: 22]. ثم بعد عصر الصحابة اجتهد التابعون في تفسير القرآن بالقرآن، مثل ابن زيد (رحمه الله)، الذي كان أكثرهم اعتناءً بهذا الطريق،⁽³²⁵⁾ ومن الأمثلة على ما فسره ابن زيد، قوله تعالى: أ□□□□□□□□□□ [الطلاق: 10]، فقد فسّر (الذكر) في هذه الآية؛ بأنه: (القرآن)،⁽³²⁶⁾ بدليل قوله تعالى: أ□□□□□□□□□□ [فصلت: 41]، وأيضاً بدليل قوله تعالى: أ□□□□□□□□□□ [الحجر: 9]. وهذه التفسيرات تدخل في مفهوم (التناص القرآني) كعلاقة (تماسك نصّي)؛ لأنّها قد فسّرت ما جاء مبهمًا في آية ما بآية أخرى؛ فنتعاون النصوص القرآنية هنا في إيضاح بعضها بعضاً؛ ممّا يعمل على تماسكها.

و(تفسير القرآن بالقرآن)، يؤدي أغراضاً ومقاصد كثيرة، منها: (بيان المجمل، وتقيد المطلق، وتخصيص العام، وتفسير المفهوم من آية بآية أخرى، وتفسير لفظة بلفظة، وتفسير معنى بمعنى، وتفسير أسلوب في آية بأسلوب في آية أخرى)، وغير ذلك مما ذكرته كتب التفسير.⁽³²⁷⁾

مفهوم (التناص) عند الباحثين المحدثين :

لقد سلك الباحثون العرب المحدثون وجهةً جديدةً عند بحثهم لعنصر (التناص)؛ كعنصر من العناصر النصية السبعة مغايرة لما جاء به الغربيون المحدثون؛ لأنَّ (التناص) عند اللسانيين النصيين الغربيين يعمل على بيان أثر النصوص الأخرى التي ساعدت في إنشاء هذا النص الجديد، ويتضح هذا المفهوم لـ (التناص) عندهم من تعريفاتهم المختلفة له، فقد عرّفته (جوليا كريستيفا)؛ بأنّه: ((ترحال للنصوص وتداخل نصي في فضاء نص معين تتقاطع وتتنافى ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى)).⁽³²⁸⁾ وعرفه بوجراند؛ بأنّه: ((أنَّ يتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة، سواء بواسطة أم بغير واسطة)).⁽³²⁹⁾ وعرفه الدكتور صلاح فضل؛ بأنّ: ((التناص: أن يمثّل النص عملية استبدال من نصوص أخرى)).⁽³³⁰⁾ ويعلق الدكتور أحمد عفيفي على هذه التعريفات قائلاً: ((ومن الواضح أنَّ التناص واقع بين نص ما حادث، ومجموعة أخرى من النصوص السابقة عليه، وهو في هذه الحالة يتكون من نقول متضمنة، وإشارات وأصداء للغات أخرى وثقافات عديدة... فالنص لا يملك أباً واحداً ولا جذراً واحداً، بل هو نسق من الجذور)).⁽³³¹⁾

أمّا (التناص) بالمفهوم الجديد الذي قدّمه الدكتور تمام حسان؛ فإنّه ينقل مهمة (التناص) من بيانه لتأثير النص المحدث بالنصوص السابقة له؛ والتي تركت أثرها فيه، إلى مهمة جديدة؛ وهي بيان دور التناص في (التماسك النصي)؛ وتتضح هذه المهمة الجديدة للتناص عند الدكتور تمام حسان في تعريفه للتناص؛ بأنّه: ((علاقة تقوم بين أجزاء النص بعضها وبعض، كما تقوم بين النص والنص، كعلاقة السؤال بالجواب، وعلاقة التلخيص بالنص الملخص، وعلاقة المسودة بالتبويض، وعلاقة المتن بالشرح، وعلاقة الغامض بما يوضحه، وعلاقة المحتمل بما يحدد معناه، وهذه العلاقة الأخيرة هي المقصودة بعبارة : القرآن يفسر بعضه بعضاً)).⁽³³²⁾

وقد أكّد الدكتور عفيفي أنّ المفهوم الذي قدمه الدكتور تمام حسان لـ (التناص) هو الذي يخدم (نحو النص)، قال: ((وهكذا سيكون للتناص بهذا المفهوم دور كبير في نحو النص، حيث سيؤكد على وجود الروابط على مستوى النص الواحد، وذلك إذا ما لاحظنا علاقة الجواب بالسؤال وعلاقة المفسر بالمفسر، وكذلك سيخدم المعنى في تقليل الاحتمالية الدلالية، وربما تحديد المعنى الذي يغمض على المتلقي)).⁽³³³⁾ والذي يعنيه الدكتور عفيفي بـ (نحو النص)؛ هو (علم النص)؛ فكلاهما يعمل على: ((تحليل المظاهر المتنوعة لأشكال التواصل النصي)).⁽³³⁴⁾

فـ (التناص) بمفهومه الجديد؛ كعلاقة تماسك نصي؛ يمكن تطبيقه على النص القرآني؛ حيث يعمل (التناص)؛ على بيان دور النصوص، أو الجمل المؤلفة لنص ما، ضمن النص القرآني الكلي، في إيضاح بعضها بعضاً. كما مرّ في الأمثلة السابقة من تفسيرات النبي ﷺ، وآل بيته (عليهم السلام)، وأصحابه (رضوان الله عليهم)، للقرآن بالقرآن.⁽³³⁵⁾ وقد جمع أحد الباحثين المحدثين الأغراض التي يحققها (التناص القرآني) ومقاصده، وهي: (أن يكون في الكلام لبس وخفاء؛ فيأتي التناص ليزيل هذا اللبس)، و(أن يكون ظاهر الآيات مُشكّل؛ فيأتي التناص ويكشف هذا الإشكال، ويوضحه)، و(أن يوجد ضمير، ولا

يوجد مرجع له، فيأتي التناص ليزكرنا بآية أخرى بها العائد)، و(أن يوجد في الآية إجمال يحتاج إلى تفصيل، فيأتي القرآن بآية أخرى أو آيات أخرى تفصيل ما سبق إجماله)، و(أن يكون هناك قول أو تساؤل يحتاج إلى إجابة عن هذا التساؤل أو رد على هذا التساؤل). (336) وهذه المقاصد والأغراض لا تخرج عما ذكره المفسرون العرب؛ تحت مفهوم (تفسير القرآن بالقرآن)؛ من: (بيان المجمل، وتقييد المطلق، وتخصيص العام، وتفسير المفهوم من آية بآية أخرى، وتفسير لفظة بلفظة، وتفسير معنى بمعنى، وتفسير أسلوب في آية بأسلوب في آية أخرى، وغير ذلك مما ذكرته كتب التفسير). (337)

أمثلة تطبيقية على (التناص القرآني):

سأتناول هنا (التناص القرآني)؛ كعلاقة تماسك نصي؛ في كتاب المفسرين القدامى والمتأخرين؛ وفقاً لمفهوم (تفسير القرآن بالقرآن)؛ لأن علماء العربية قد سبقوا الباحثين النصيين في هذا الميدان من حيث التطبيق؛ فضلاً عن وضوح هذه التسمية على التسمية الغربية الوافدة؛ لذلك وضعت (تفسير القرآن بالقرآن) عنواناً لهذا المبحث.

وقد بينت أن المفسرين العرب والباحثين المحدثين؛ قد ذكروا أغراضاً كثيرة للـ(التناص القرآني)؛ وتلتقي بعض هذه الأغراض مع (تخصيص العام) و(بيان المجمل)؛ اللذان بحثتهما في المبحث السابق؛ لذلك لن أتناولهما بالذكر هنا، وسأعمل على التمثيل لـ(تفسير القرآن بالقرآن)، سواء أكان هذا التفسير بين آيات السورة الواحدة، أم بين آيات السور المختلفة. لذلك جاء (تفسير القرآن بالقرآن) كعلاقة تماسك نصي على قسمين، هما:

(تفسير القرآن بالقرآن) داخل السورة الواحدة :

ومن أمثلته، قوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنعام: 83]. (فـ(الْحُجَّة) التي آتاهها الله إبراهيم، في قوله: (وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ)، قد فسرهما، بقول إبراهيم، وهو: أَمَّنَّا الطبري. (338)

ومن أمثلته أيضاً، قوله تعالى: ﴿أَأَمَّنَّا﴾ [الأنفال: 19] وقوله: ﴿أَمَّنَّا﴾ [الأنفال: 32]. فمعنى (تَسْتَفْتِحُوا) في الآية (19)، قد فسره الآية (32) من السورة نفسها. قال المهدوي: ((أَمَّنَّا: وقيل: قيل لهم ذلك؛ لقولهم: أَمَّنَّا [يس: 78] (ت885هـ)، ولم ينسبه. (340)

ولنأخذ مثلاً آخر، وهو قوله تعالى: ﴿أَمَّنَّا﴾ [يس: 76 - 78]. (فـ(قَوْلُهُمْ)، في قوله تعالى: (فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ)؛ لم يذكر في هذه الآية، بل ذكر في الآية (78)، وهو قول أحد المشركين: (مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ). قال المهدوي: ((يعني: قول الذي قال: [يس: 78] (ت885هـ)). (341) وقد انفرد المهدوي بهذا التفسير ولم يذكره أحد قبله. وذكره ابن عطية ولم ينسبه للمهدوي. (342)

(تفسير القرآن بالقرآن) على امتداد السور المختلفة :

ومن أمثلته، قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ سُبُلًا﴾ [البقرة: 74]. فقولهُ: (لَمَّا يَهْطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)؛ قد فسره المهدي بـ(الجبل) الذي كَلَّمَ الله عليه موسىؑ، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ سُبُلًا﴾ [الأعراف: 143]. وهو تفسير مكّي بن أبي طالب؛ قال: ((هو الجبل الذي جعله الله دكا إذ تجلّى إليه، خرَّ له)). (343)

ومن أمثله أيضاً، قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتُمْ تُعْبَدُونَ﴾ [الأنعام: 48]. ففوله (مُبَشِّرِينَ) فُسِّرَ بما جاء في قوله: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتُمْ تُعْبَدُونَ﴾ [الأعراف: 96]. قال المهدي: ((قال الحسن: أَأَنْتَ: بِسَعَةِ الرِّزْقِ فِي الدُّنْيَا، وَالثَّوَابِ فِي الْآخِرَةِ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كُنْتُمْ تُعْبَدُونَ﴾ [الأعراف: 96])) (344) وكذلك ذكره القرطبي. (345)

ومما يعزز المثالين السابقين، ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [يونس: 11]. فمعنى (الشر)، قد فُسِّرَ بِـ(دَعَاؤُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْعَذَابِ)، في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [الأنفال: 32]. وهو توجيه الزواج،⁽³⁴⁶⁾ والنحاس.⁽³⁴⁷⁾ وكذلك ذكره المهدي⁽³⁴⁸⁾ والبقاعي.⁽³⁴⁹⁾

هوامش البحث ومصادره

- (1) الفرق بين هاتين التسميتين؛ بيَّنه (فان دايك)؛ بقوله: ((ففي المجال اللغوي الفرنسي سمي علم النص وفي الإنجليزية سمي تحليل الخطاب)). علم النص، فان دايك: 14.
- (2) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: 27.
- (3) علم لغة النص، د. سعيد حسن بحيري: 101-102.
- (4) لسانيات النص، د. محمد خطابي: 13.
- (5) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: 22.
- (6) علم لغة النص، د. سعيد حسن بحيري: 110.
- (7) لسانيات النص، كيرستن آدمستيك: 114. وينظر: لسانيات النص، أ.د. ليندة قياس: 46.
- (8) ينظر: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر: 23، وفقدان المتلقي لا يعني فقدان التواصل عند (ياكيسون)، قالت أ.د. ليندة قياس: ((يميز رومان جاكيسون نوعاً آخر من التواصل وهو التواصل الداخلي أو تواصل الشخص مع نفسه، حيث يمثل ذلك من خلال الشبكة التواصلية التي تضم المرسل والمرسل إليه الذين تتشكل بينهما علاقات متنوعة))، من كتابها (لسانيات النص): 39، وينظر: الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ياكوبسون: 57.
- (9) مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر: 18.
- (10) ينظر: النص والخطاب والإجراء: 103-104، لسانيات النص، كيرستن آدمستيك: 112.
- (11) ينظر: المعايير النصية في السور القرآنية: 26.
- (12) علم النَّص، فان دايك: 11.
- (13) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1/ 475.
- (14) دلالات الإعجاز: 1/ 82.
- (15) الانتصار لسبويه على المبرد: 61.

- (16) شرح المفصل: 278 / 2.
- (17) ينظر: مفتاح العلوم: 249، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: 479/1، الإيضاح في علوم البلاغة: 97/3.
- (18) ديوان زهير بن أبي سلمى: 77.
- (19) البديع في نقد الشعر: 163.
- (20) تحليل النص: 17.
- (21) ينظر: مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص: 54.
- (22) علم لغة النص، د. عزة شبل: 99.
- (23) معاني القرآن، للفراء: 287 / 3.
- (24) تأويل مشكل القرآن: 149.
- (25) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 10-9/3.
- (26) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 151.
- (27) التحصيل: 367/1.
- (28) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 11-10/3.
- (29) لسانيات النص، د. محمد خطابي: 24.
- (30) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: 106.
- (31) هو: د. الأزهري الزناد، ينظر: كتابه (نسيج النص): 119.
- (32) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: 106.
- (33) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 180 / 3.
- (34) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 213 / 5.
- (35) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 14 / 5.
- (36) جامع البيان في تأويل القرآن: 337-336 / 2.
- (37) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 59/1.
- (38) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: 143-142/1.
- (39) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 171/1.
- (40) المصدر نفسه: 460/2، وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: 1721 / 3.
- (41) ينظر: أسباب النزول: 198، نواسخ القرآن: 410 / 2.
- (42) ينظر: أحكام القرآن للجصاص: 88-87 / 4.
- (43) أحكام القرآن للجصاص: 376/2.
- (44) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: 586 / 1، البحر المحيط في التفسير: 124 / 4.
- (45) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 413 / 1.
- (46) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 21-18 / 14.
- (47) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 420 / 2.
- (48) ينظر: البرهان في توجيه متشابه القرآن: 132.
- (49) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه: 6 / 2.
- (50) ينظر: الصناعتين: 307، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: 211.
- (51) ينظر: لسان العرب، (طبق): 211 / 10.
- (52) الفلك الدائر على المثل السائر: 300 / 4.
- (53) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: 212.
- (54) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 458 / 3.
- (55) جاء في لسان العرب، (يقط): ((الْيَقْطَةُ: نَقِيضُ النَّوْمِ)). 466 / 7.
- (56) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 459-458/3.
- (57) ينظر: المصدر نفسه: 459/3.
- (58) التزام وقبوع التوارد: 111، وينظر: (مخطط التزام) في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها: 222.
- (59) لسانيات النص، د. محمد خطابي: 24.
- (60) مدخل إلى علم لغة النص، ديبو غراند، دريسلر: 11.
- (61) ينظر: الصحاح، (ورد): 549 / 2.
- (62) علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر: 98.
- (63) الصحاح، (طبيب): 192 / 2، وينظر: لسان العرب، (طبيب): 563 / 1.
- (64) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 496 / 12.
- (65) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 58 / 2.

- (66) الصحاح ، (عرف): 87 /5، وينظر: لسان العرب، (عرف): 236 /9.
- (67) التحصيل: 311/3.
- (68) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 475-476.
- (69) التحصيل: 100/5، وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: 7220 /11.
- (70) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 114 /3.
- (71) ينظر: مجاز القرآن: 243 /2.
- (72) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 145.
- (73) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 22 /23.
- (74) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 205 /4.
- (75) أمالي ابن الحاجب: 683 /2، وينظر: البديع في علم العربية: 245 /2.
- (76) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 601/5-632.
- (77) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 24/4. وكتاب ابن الأنباري الذي أشار إليه الزركشي، هو كتاب (الهاءات في كتاب الله)، وقد حقق جزء منه الدكتور حسين آل ياسين، في مجلة البلاغ العراقية، العدد: الرابع، السنة: 1976.
- (78) المصدر نفسه: 30-24/4.
- (79) البيت لعامر بن جُوَيْن الطائي، ينظر: الكتاب: 46 /2، الكامل في اللغة و الأدب: 68 /3.
- (80) أمالي ابن الحاجب: 353-352 /1.
- (81) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 39-38/4.
- (82) المصدر نفسه: 489-488/2.
- (83) النص والخطاب والإجراء: 332.
- (84) المصدر نفسه: 332.
- (85) لسانيات النص، د. محمد خطابي: 17-16.
- (86) لسانيات النص، د. محمد خطابي: 18-17.
- (87) معاني القرآن وإعرابه: 137 /2.
- (88) ينظر: العجائب في بيان الأسباب: 889/2.
- (89) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 275 /1.
- (90) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 482 /8.
- (91) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 65-64 /2.
- (92) التحصيل: 390/3، وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: 3379 /5.
- (93) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 5 /2.
- (94) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 258 /15.
- (95) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 52 /2.
- (96) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 198 /16.
- (97) ينظر: معاني القرآن، للنحاس: 450 /3.
- (98) إعراب القرآن، للباقولي: 565 /2.
- (99) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 111 /1.
- (100) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 405-403 /3.
- (101) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 251 /1.
- (102) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 125 /3.
- (103) ينظر: مجاز القرآن: 251 /2.
- (104) ينظر: غريب القرآن، لابن قتيبة: 449.
- (105) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 118 /23.
- (106) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 298 /10.
- (107) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 315 /17.
- (108) ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم: 2306/7.
- (109) ينظر: معاني القرآن، للنحاس: 110/4.
- (110) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 322 /1.
- (111) ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم: 455 /2.
- (112) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 155 /1.
- (113) ينظر: غريب القرآن، لابن قتيبة: 91.
- (114) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 158-146/5.

- (115) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1/ 319.
- (116) ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم: 2/ 445.
- (117) ينظر: معاني القرآن، للنحاس: 1/ 233-237.
- (118) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 7/ 232-233.
- (119) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 11/ 519.
- (120) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 270.
- (121) ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم: 4/ 1339-1340.
- (122) ينظر: معاني القرآن، للنحاس: 2/ 455-456.
- (123) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 7/ 231-232.
- (124) ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم: 3/ 769.
- (125) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 12/ 113.
- (126) ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم: 4/ 1386.
- (127) منازل الحروف: 70.
- (128) الخصائص: 2/ 360.
- (129) ينظر: الصاحبى في فقه اللغة: 175.
- (130) المصدر نفسه: 175.
- (131) الخصائص: 2/ 361.
- (132) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: 1/ 591.
- (133) ينظر: الصاحبى في فقه اللغة: 175.
- (134) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 3/ 121.
- (135) أي: أنَّ المحذوف يستدل عليه بما هو مذكور في سورة أخرى. وسأفصّل القول في هذا النوع من الحذف، ينظر: الأطروحة: 47.
- (136) ينظر على سبيل المثال: سورة التوبة: الآية (105)، وسورة الرعد: الآية (9)، وسورة المؤمنون: الآية (92)، وسورة السجدة: الآية (6).
- (137) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 3/ 120.
- (138) ينظر: معترك الأقران في إجاز القرآن: 1/ 245.
- (139) النص والخطاب والإجراء: 340.
- (140) لسانيات النص، د. محمد خطابي: 21، عنوان كتابهما (الاتساق في الإنجليزية)، ولم أجده مترجماً في كتاب مستقل، وجميع آرائهما قد ترجمهما من نقل عن كتابهما.
- (141) لسانيات النص، د. محمد خطابي: 21.
- (142) المصدر نفسه: 22.
- (143) المصدر نفسه: 22.
- (144) ينظر: علم اللغة النصي: 2/ 186-203، العلاقات النصية في لغة القرآن: 225.
- (145) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 7/ 192.
- (146) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 1/ 180.
- (147) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 6/ 26.
- (148) ينظر: معاني القرآن، للنحاس: 2/ 493-494.
- (149) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 438.
- (150) التحصيل: 5/ 116، وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: 8/ 5480.
- (151) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 19/ 512.
- (152) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/ 130.
- (153) ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم: 9/ 2937.
- (154) ينظر: معاني القرآن، للنحاس: 5/ 151.
- (155) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 3/ 272.
- (156) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 3/ 15.
- (157) لسانيات النص، د. محمد خطابي: 22.
- (158) لسانيات النص، د. محمد خطابي: 19-22.
- (159) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: 123.
- (160) المصدر نفسه: 124.
- (161) المصدر نفسه: 124.

- (162) الهداية إلى بلوغ النهاية: 1099 / 2.
(163) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 57 / 12.
(164) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 164 / 2.
(165) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 148 / 1.
(166) التحصيل: 255/6.
(167) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 518 / 8.
(168) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 270 / 24.
(169) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 597-577/5.
(170) شرح كتاب سيبويه: 459 / 2.
(171) علل النحو: 198.
(172) المفصل في صناعة الإعراب: 439.
(173) أسرار العربية: 204.
(174) المقرب: 229/1.
(175) وقد اختلف في العطف بـ(لكن) و(إما) و(إلا) و(ليس) و(أي)، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 343 / 3.
(176) النص والخطاب والإجراء: 346.
(177) ينظر: المصدر نفسه: 346.
(178) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: 129.
(179) لسانيات النص، د. محمد خطابي: 23.
(180) المصدر نفسه: 23.
(181) ينظر: المصدر نفسه: 24-23.
(182) النص والسياق: 128.
(183) المصدر نفسه: 82 ، 84.
(184) ينظر: الربط وأثره في البناء النصي: 102.
(185) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: 403.
(186) المقتضب: 10 / 1، وينظر: علل النحو: 377، الجنى الداني في حروف المعاني: 158.
(187) ينظر: الإيضاح العضدي: 289.
(188) شرح المفصل: 278 / 2.
(189) (يتوب) بالرفع: قراءة الجمهور، و(يتوب) بالنصب على إضمار (أن)، قراءة: الأعرج، وابن أبي إسحاق، وعيسى التقي، وعمر بن عبد، ورويس، ويونس عن أبي عمرو. ينظر: المحتسب: 284/1، النشر في القراءات العشر: 278 / 2، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: 302.
(190) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: 691 / 2.
(191) ينظر: المحتسب: 285 / 1.
(192) المقتضب: 10 / 1، وينظر: الإيضاح العضدي: 286، البديع في علم العربية: 369 / 1.
(193) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 303.
(194) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 85-84 / 2.
(195) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 229 / 1.
(196) ينظر: المقتضب: 10/1، الإيضاح العضدي: 286، البديع في علم العربية: 369/1.
(197) الجنى الداني في حروف المعاني: 430.
(198) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 306 / 2.
(199) البحر المحيط في التفسير: 693 / 4.
(200) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 415 / 2.
(201) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 357/3.
(202) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 227/2، وينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 374.
(203) التحصيل: 345-344/3.
(204) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 124 / 3.
(205) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 69 / 6.
(206) ينظر: المقتضب: 12 / 1، الأصول في النحو: 57 / 2.
(207) ينظر: الوجه والنظائر: 138-139، شرح المفصل: 27 / 5، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 185-184/2.

- (208) ينظر: الإيضاح العضدي: 290، الجنى الداني في حروف المعاني: 236-237، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 186/2-187، شرح الأزهري: 36، معترك الأقران في إعجاز القرآن: 93/2.
- (209) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 187/2.
- (210) المصدر نفسه: 187/2.
- (211) التحصيل: 367/4.
- (212) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: 55/6.
- (213) التحصيل: 570/2.
- (214) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: 123/3.
- (215) ينظر: الكتاب: 257/1.
- (216) ينظر: معاني القرآن، للفرأ: 82/1.
- (217) ينظر: مجاز القرآن: 57/1.
- (218) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 213/1.
- (219) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: 464/1.
- (220) ينظر: مجاز القرآن: 57/1.
- (221) ينظر: الأصول في النحو: 58/2، الإيضاح العضدي: 291، شرح التسهيل لابن مالك: 357/3، الجنى الداني في حروف المعاني: 205-206.
- (222) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 378.
- (223) التحصيل: 228/3.
- (224) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 21/3.
- (225) ينظر: مجاز القرآن: 186/2-187.
- (226) الكتاب: 188/3، وينظر: شرح كتاب سيبويه: 450/3، البحر المحيط في التفسير: 381/9-382.
- (227) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (70): 383/2.
- (228) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 363-357/3، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 379، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 417/1-418، الجنى الداني في حروف المعاني: 229.
- (229) ينظر: البديع في علم العربية: 363/1.
- (230) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 1324/2.
- (231) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: 35/1.
- (232) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 115/21.
- (233) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 314/4.
- (234) وقد بُيِّنَتْ مسبقاً أنَّ (فاء السببية): تشتت عند النحاة بين الفاء المسبوقة بشرط، وبين الفاء التي يكون ما بعدها مُسَبَّباً عما قبلها فتفيد التعليل له؛ وهي في الحالتين لا تفيد العطف. ينظر: الاطروحة: 79.
- (235) ينظر: المقتضب: 70-71/2، حروف المعاني والصفات: 64، الإيضاح العضدي: 286، البديع في علم العربية: 440/2.
- (236) اللمع في العربية: 135.
- (237) شرح كتاب سيبويه: 459/2.
- (238) المفصل في صناعة الإعراب: 439.
- (239) شرح المقدمة المحسبة: 250/1.
- (240) معاني القرآن وإعرابه: 84/2-85.
- (241) (التعريض): من الفنون البلاغية، وهو: ((طريقة من الكلام أخفى من الكناية فلا يشترط في التعريض لزوم ذهني، ولا مصاحبة، ولا ملازمة ما بين الكلام وما يُرادُّ الدلالة به عليه، إنما قد تكفي فيه قرائن الحال، وما يفهم ذهنياً بها من توجيه الكلام))، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: 152/2.
- (242) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 217/15.
- (243) مفاتيح الغيب: 110/10.
- (244) درج الدرر في تفسير الآي والسور: 1088/3.
- (245) ينظر: إعجاز القرآن: 209-210، مفاتيح الغيب: 297/20، البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 42/1.
- (246) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 38/1.
- (247) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 39/1.
- (248) ينظر: البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها: 7/2.
- (249) مفتاح العلوم: 277.
- (250) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر: 425.

- 189 | مجلة مداد الآداب

- (295) المعتمد في أصول الفقه: 1/ 254-255.
- (296) ينظر: الورقات: 17، قواطع الأدلة في الأصول: 1/ 184، إيضاح المحصول من برهان الأصول: 317.
- (297) ينظر: الناسخ والمنسوخ، لقتادة: 34-35.
- (298) ينظر: الناسخ والمنسوخ، للنحاس: 211.
- (299) ينظر: الفصول في الأصول: 1/ 276.
- (300) ينظر: العدة في أصول الفقه: 2/ 614.
- (301) ينظر: اللمع في أصول الفقه: 38.
- (302) التحصيل: 1/ 210.
- (303) مفاتيح الغيب: 3/ 496.
- (304) مفاتيح الغيب: 3/ 497.
- (305) المصدر نفسه: 3/ 503.
- (306) ينظر: حجج القرآن: 77.
- (307) التحصيل: 4/ 400.
- (308) الفصول في الأصول: 1/ 393.
- (309) العدة في أصول الفقه: 1/ 142، وينظر: اللمع في أصول الفقه: 49.
- (310) الحدود في الأصول: 107.
- (311) تفسير النصوص في الفقه الإسلامي: 1/ 277-278.
- (312) ينظر: قواطع الأدلة في الأصول: 1/ 294، المحصول: 3/ 175-179، البحر المحيط في أصول الفقه: 3/ 68.
- (313) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 13/ 70-71.
- (314) مفاتيح الغيب: 14/ 347.
- (315) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 9/ 390.
- (316) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 1/ 249.
- (317) التحصيل: 1/ 410.
- (318) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: 2/ 430.
- (319) الجامع لأحكام القرآن: 13/ 353.
- (320) البحر المحيط في التفسير: 2/ 363.
- (321) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 8/ 1.
- (322) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 1/ 14-15.
- (323) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 22/ 458، وينظر: فصول في أصول التفسير: 31.
- (324) ينظر: المصدر نفسه: 24/ 244، وينظر: المصدر نفسه: 31.
- (325) ينظر: فصول في أصول التفسير: 35.
- (326) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 23/ 467-468.
- (327) ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 11/ 36، التفسير والمفسرون: 37-42، فصول في أصول التفسير: 23.
- (328) علم النص، جوليا كرسطيفا: 21.
- (329) النص والخطاب والإجراء: 104.
- (330) بلاغة الخطاب وعلم النص: 229.
- (331) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: 81-82.
- (332) المصدر نفسه: 83.
- (333) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: 83.
- (334) المصدر نفسه: 31.
- (335) ينظر: الأطروحة: 112-113.
- (336) المعايير النصية في السور القرآنية: 174.
- (337) ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 11/ 36، التفسير والمفسرون: 37-42، فصول في أصول التفسير: 23.
- (338) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 11/ 490، 504، 505.
- (339) التحصيل: 3/ 165.
- (340) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: 8/ 269-270.
- (341) التحصيل: 5/ 412-413.

- (342) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 4 / 463-464.
(343) الهداية إلى بلوغ النهاية: 1 / 314.
(344) التحصيل: 2 / 587.
(345) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 6 / 429.
(346) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 8.
(347) ينظر: معاني القرآن، للنحاس: 3 / 280.
(348) التحصيل: 3 / 325-326، وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: 5 / 3230.
(349) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: 9 / 82.